

الحق من ربك، فلا تكذب من المفسرين

الردُّ على الطاعنين في صحَّة القرآن العظيم
والمفسِّرين آياته بالرأي



الدكتور / محمد محمود سعيد

<http://kotob.has.it>

الحق من ربك، فلا تكن من الممّرين

الردّ على الطاعنين في صحّة القراز العظيم

والمفسّرين آياته بالرأي^{مهم}
Ref 341 2005
VCBR (17)

الدكتور محمد محمود سعيد

الطبعة الأولى
٢٠٠٦/١٤٢٦م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد . مدينة نصر . القاهرة

ت : ٢٧٥٢٩٨٤ ، فاكس ، ٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com

INFO@darelfikrelarabi.com

٢١١,٩٩ محمد محمود سعيد.

٢ ح ح ق الحق من ربك فلا تكن من الممتريين: الرد على الطاعنين

في صحة القرآن الكريم والمفسرين آياته بالرأى / تأليف محمد

محمود سعيد. - القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٥ م.

١٥٦ ص: ٢٤ سم .

تدمك: ٧-١٩٥٩-١٠-٩٧٧.

١- القرآن الكريم، دفاع. ٢- القرآن الكريم، عقيدة.

٣- القرآن الكريم والعلم. أ- العنوان.



تصميم وإخراج فنى

منى حامد عمارة

رقم الإيداع / ١٤٦٧٥ / ٢٠٠٥

مقدمة:

عائنتُ وأبناء هذا الزمان وشهدت وإياهم هذه الحرب المعلنَة ضدَّ الإسلام، وعائنتُ والمسلمون وأهلُ النصفَة من غيرهم مرارة الإحساس بظلم لا نملك رده، نحن شهوده وضحاياه. وكنت أحسب أن هذه الحرب قد اتَّخذت لها شكلا واحدا هو الماديّ المحسوس والمنظور التمثل في قتل المسلمين والنيل من سلامة أجسامهم وعقولهم وفي إفقارهم قصدَ إبادتهم، ثمَّ كان سماعي بأحاديث علماء وبندوات ثقافية ومناقشات تتخذ مواضع لها بعض القصص القرآني وبعض الأحكام الشرعيَّة وكثيرا من المسائل العلمية التي أعلن القرآن حقيقتها، تبثها الإذاعات المسموعة، وتعرضها على النظارة قنوات فضائية، تنتهي جميعها إلى التشكيك في صحة القصص كما وردت به نصوص القرآن العظيم، وإلى تخطيء ما استقرَّ عليه الفقه الإسلامي في الأحكام الشرعية، وإلى عدم موافقة المعلومات العلمية التي بينها كتابُ الله صحيح الحقائق العلمية. وكان معنى ما سمعت به -بافتراض صحته- أن الحرب المعلنَة ضدَّ الإسلام قد جمعت إلى الشكل الماديّ المحسوس والمنظور الشكل الآخر غير الماديّ، الذي يُطلق عليه العسكريون تعبير «الحرب النفسية»، وتبدو خطورة هذا الشكل غير الماديّ للحرب المعلنَة ضدَّ الإسلام في استهدافه الإسلام ذاته، يضربه في قلوب أتباعه بعد أن يصل إليه عن طريق عقولهم التي يفسدها الغرور. وصدق الله تعالى القائل: ﴿يَعِدُّهُمْ وَيُمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا (١٢٠)﴾ [النساء].

ثم جاء اطلاعي على أحد أعداد «مجلة روز اليوسف» المصرية التي اشتهر عنها اختيار الموضوعات الجادة وطرحها للنقاش وتبادل الآراء بموضوعية مطلقة، ووجدت من بين الموضوعات المطروحة في هذا العدد موضوعين يتعلقان بمسألتين من مسائل العلم التي استمد الناس عقائدهم فيهما من القرآن العظيم، تناولهما بالتحليل وإبداء الرأي ككتاب كبار وعلماء ذوو تاريخ علمي مشرف، انتهى

معظمهم إلى أن ما ورد في كتاب الله في شأن بعض المسائل العلمية غير صحيح، بمعنى أن العلم أثبت عدم صحته. وقد حرصتُ بعد اطلاعي على هذا العدد من المجلة على اقتناء الأعداد التي تلتها ومطالعتها، فوجدت منها ما تناول ذات المواضيع التي تناولها عددُ المجلة الذي ذكرتُ، ووجدت منها ما أضاف إليها موضوعات أخرى، غير أنها جميعها تدور في فلك «القصاص القرآني، والأحكام الشرعية، والمعلومات العلمية في القرآن». وقد هالني أن رأيتُ انتهاء معظم الأرقام إلى ذات ما انتهى إليه معظم أصحاب مقالات عدد المجلة الذي ذكرتُ.

ولست أشكُ في أمانة أحد من هؤلاء الكتّاب والعلماء، وأكاد أجزم أنهم كانوا من ذوى النيات الحسنة فيما دونوا ونشروا، وبنفس القدر من الثقة أراني أجزم بأنهم -فيما كتبوا- كانوا معاول هدم لعقائد الإسلام الراسخة في نفوس كثيرين من أتباعه، فأصبحوا -على علم منهم أو بغير علم- سلاحاً من أسلحة الحرب النفسية المسنونة ضد الإسلام يستخدمه خصومه وأعداؤه. كما أراهم قد جاوزوا حدود الحقيقة العلمية فيما كتبوا ونشروا، كأنهم وضعوا نصب أعينهم أن يُثبتوا عدم صحة القصاص القرآني، وفساد الأحكام الشرعية المستمدة من نصوص القرآن، ومخالفة المعلومات العلمية التي وردت بها نصوص قرآنية ما أثبتته العلم بشأنها ثم بحثوا عن أدلة تدعم ما قصدوا إثباته.

ولمّا كنتُ مؤمناً بواقع أنني وهؤلاء الكتّاب والعلماء لم نُؤت من العلم إلا القليل، وكنتُ واحداً من المسلمين الذين لم تفلح كتاباتهم في تحويلهم عن عقائدهم المستمدة أصولها من القرآن العظيم، ليس عن إحجام عن الاقتناع أو عدم الرغبة فيه أو الاستعداد له، وإنما عن استقراء للأدلة وتمحيص انتهى بي إلى رفض نتائج بحوثهم، فقد رأيتُ وجوب مناقشتهم آراءهم وأدلتهم التي استندوا إليها وحججهم التي احتجوا بها. وغاية ما أرجو بتوفيق من الله جلّ وعلا إظهار الحقيقة وإعلاء كلمة الحق.

وقد رأيتُ -تسهلاً على القارئ في الإلمام بموضوع النقاش وجوانبه- أن أشير إلى المقال محلّ المناقشة منسوباً إلى كاتبه، مع بيان عدد المجلة الذي نُشر به، وأن أعرض بعد هذا في إيجاز أمين رأي الكاتب أو العالم وأدلته وحججه، متنبهاً إلى إبداء رأيي فيها، أعرضه على القارئ ليكون الحكم له أو عليه لله تعالى ثم له.

الكاتب

المحتويات

مقدمة:

٣

الفصل الأول

في موضوعي: الجين الإلهي ونظرية النشوء والارتقاء.

٧ داو الردّ علي الأستاذ/ سيد القمني،

المبحث الأول:

٩ في موضوع «الجين الإلهي، أو الفطرة الإيمانية».

٩ - محاولة النيل من صحة القرآن العظيم، والردُّ عليها.

- تعليق إيضاحي في التعريف بالفطرة، والعلاقة بينها

٣٧ وبين المعبودات المخترعة في الأساطير الذائعة.

المبحث الثاني:

٤٩ في موضوع «نظرية النشوء والارتقاء عند دارون»

٥٨ - حجج غير المؤمنين على المؤمنين، والردُّ عليها.

الفصل الثاني

في موضوع «نشأة آدم ونشأة الإنسان،

٦٧ داو الردّ علي الدكتور/ محمد شحرور».

فيه يعرض الكاتب رأي الدكتور محمد شحرور في الموضوع

وأدلّته علي صحّته، وحججه علي معارضيه، ثم يردُّ عليه.

الفصل الثالث

في موضوع «نظرية دارون من منظور إسلامي،

٩٥ داو الردّ علي الدكتور/ عبد الصبور شاهين،

يعرض فيه الكاتب رأي الدكتور/ عبد الصبور شاهين المتمثل في قبول الإسلام مضمون نظرية دارون في تطور الإنسان من مخلوقات أدنى، وأدلتته علي صحته، وحججه على معارضيته، والردّ عليه.

الفصل الرابع

في موضوع «آدم المولود هو أبو البشر»

١٠٩

«أو الردّ علي الدكتور/ حسن حامد عطية»

يعرض فيه الكاتب رأي الدكتور/ حسن حامد عطية المتمثل في كون آدم عليه السلام مولودا لأبوين، لم يخلق من الطين. وأدلتته علي صحته المستمدة من النصوص القرآنية. والردّ عليه بإيضاح مظاهر الاحتيال علي النصوص القرآنية ومحاولة تطويعها لتأييد رأي فاسد.

الفصل الخامس

في موضوع «إلغاء تعدد الزوجات»

١٢٣

«أو الردّ علي الدكتور/ محمد شحرور».

يعرض فيه الكاتب رأي الدكتور/ محمد شحرور في الموضوع، الذي يخلص في أن القرآن العظيم ألغي نظام تعدد الزوجات بعد إقراره، وأنه لم يأذن به إلا في حالة كون الزوجة الثانية أرملة لديها أولاد يتامي. ثم يردّ عليه موضّحاً استهداف صاحب الرأي مشايعة عقيدة النصاري، واحتياله علي النصوص القرآنية بتفسيرها بالهوى تأييدا لرأي سقيم.

الفصل الأول

في موضوعي: الجين الإلهي، ونظرية النشوء والارتقاء

أوالرد على الأستاذ سيد القمني

المبحث الأول

في موضوع الجين الإلهي أو الفطرة الإيمانية

محاولة التّيل من صحّة القرآن العظيم، والرد عليها :

نشر الأستاذ/ سيد القمني مقالَه موضوع هذا الرّد في العدد رقم ٣٩٩٦ - ٨ لمجلة «روز اليوسف» الصادر في ١٤/١/٢٠٠٥ تحت عنوان: «تأملات فلسفية في الجين الإلهي ونظرية دارون - الأديان ليست مهمتها صنع النظريات العلمية». قال في التقديم له إنّه تابع اهتمام المجلّة بملفّين كبيرين تعلّق أولهما بما تمّت تسميته «اكتشاف جين إلهي يدفع الإنسان داخليا لمعرفة الله» وتعلّق ثانيهما بنظرية النشوء والارتقاء، وإنّه لم يلحظ في كلّ ما طرّح من حوارات الجانب الفلسفي ولا ما يبينه من أسئلة يمكن أن تُشرى هذا الحوار وتُغنيه، وإنّ هذا هو ما سيحاول طرحه في المقال. وقال في نهاية المقال: «فلماذا والحال كذلك لا نتوقّف عن تبرير العلم أو تحليله استنادا للدين؟ ولماذا لا ننتهي إلي أن هذا شأن قلبي تؤمن به على علاته أو لا تؤمن، وأنّ العلم شأن عقليّ مخبري لا علاقة له بالقلب ولا بالإيمان»، وهو قولٌ يعني -مقروءا مع من المقال- أنّ العلم أثبت عدم صحّة ما ورد في القرآن في شأن المسائل العلميّة، وأن ثبوت عدم صحّة ما أورد في شأن هذه المسائل هو علة فيه. غير أنّ الأستاذ لا يعترض على أحد أن يؤمن بالقرآن على ما به من علة.

ورداً على ما ورد في هذا المقال أورد الآتي:

١- في موضوع «الجين الإلهي» قال الأستاذ الكاتب ما موجزه: «إنّ أول ما يُستنتج من اهتمام السيد دين هارد (مكتشف الجين) بالبحث عن جين إلهي في البشر هو أنه مؤمن عميق بالإيمان، لكنّه يظنّ كلام دين في المطلق غير المحدّد، لأنه عند التحديد يُمكن استثمار كلامه إسلامياً للدعاية والدعوة إلى الفطرة الحنيفية، لكنه لن ينقذ مستر هارد من السعير مهما بحث ونقّب، لأنه لم يكتشف أنّ هذا

الجين قد تحدّدت مواصفاته في الإسلام تحديداً دون بقية الأديان، وشكل الإيمان الإسلامي دون بقية ألوان الإيمان، خاصّةً مع أسلمة جميع الأنبياء من آدم حتّى محمد، وشهادتهم المعلنة بذلك في كتاب الله، ثمّ ينهى الأستاذ عبارته بقوله: «فما لنا ومال «دين هارد» وما لشيوخنا بالحديث في الجينات والبحوث النصرانية».

وفى شأن هذا القول أرى الآتى:

(أ) أنّ المظهر الأول للجانب الفلسفى الذى طرّحه الأستاذ تمثّل فى تعبير «المُطلق غير المحدّد»، الذى أعقبه قوله «إنّه يمكن استثمار كلامه إسلامياً للدعاية والدعوة إلى الفطرة الحنيفية» وهو قولٌ تضمّن استخفافاً بالإسلام وبالحنيفية، باستخدام ألفاظ يكاد يكون استعمالها مقصوراً على مسائل الاقتصاد والكسب المادى، وهى: «الاستثمار» و«الدعاية». مع علمنا أن الفارق عظيم بين الدعاية التى نشهدها ونسمعها تروّج لبضاعة معينة قد تكون مفيدة وقد تكون ضارة- وبين «الدعوة» إلى الحنيفية. هذا مع علمنا أنّ من آمن فلنفسه ومن ضلّ فعليها. فقد قال سبحانه وتعالى ﴿... فَمَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا...﴾ (١٠٨) [يونس] وعلمنا أنّ القائم بالدعاية يبتغى مصلحة نفسه، على حين أن الداعية إلى الحنيفية يبتغى وجه الله بدعوة الغير إلى ما فيه صالحه.

(ب) أنه ليس ذا علاقة بالفلسفة قول الأستاذ: «إنّ اكتشاف السيد/ دين هارد لن ينقذه من السعير مهما بحث ونقّب، لأنه لم يكتشف أنّ هذا الجين قد تحدّدت مواصفاته فى الإسلام تحديداً دون بقية الأديان، وشكل الإيمان الإسلامى دون بقية ألوان الإيمان». والمعنى المستتر فى العبارة، الذى يدركه القارئ هو أنّ علماء المسلمين سيقولون إنّ مصير السيد/ دين هارد يوم القيامة هو نار جهنّم (السعير) وذلك لأنه -رغم اكتشافه العلمى الذى تمّ استثماره للدعاية للإسلام- ظلّ على دينه، ولم يعلن إسلامه. وأرى أنّ قول الأستاذ الذى لا تحتمل عبارته غير هذا المعنى هو محاولة لكسب تأييد غير المسلمين فهو مع الرأى القائل «إنّ كلّ من آمن بدينه - أي دين كان - وآمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فإنّ مصيره

إلى الجنة»، وذلك استنادا إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ
وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٦٦) [البقرة]. وليس مع القائلين: إنه -
بعد بعثة رسول الله ﷺ - لن يدخل الجنة ممن بلغته الرسالة وعلم بها
أو كان مقدورا له أن يعرفها إلا من آمن بالله رباً، وبالإسلام ديناً،
وبمحمد ﷺ رسولا. قاصرين معنى الآية التي سبق ذكرها على أهل
الأمم السابقين على بعثة رسول الله ﷺ، وعلى الذين عاصروه أو جاءوا
بعده ولم تبلغهم رسالته، مُستندين إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ
الْإِسْلَامُ...﴾ (١٩) [آل عمران]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا
فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٨٥) [آل عمران]. فطبعي أن
يميل إلى رأيه وأن يؤيده جميع أتباع الديانات الأخرى غير الإسلام^(١).

(ج) أن عبارة الأستاذ الكاتب القائلة: «خاصة مع أسلمة جميع الأنبياء من
آدم حتى محمد وشهادتهم المعلنة بذلك في كتاب الله» - التي حرم
الكاتب فيها نفسه نعمة الصلاة على سيدنا محمد ﷺ، واكتفى بذكر
اسمه مجرداً - قد تبعث في النفس الاعتقاد على أنه أريد بها السخرية
مما ورد في كتاب الله من أن جميع الأنبياء والرسل كانوا مسلمين.
فهذا هو ما يستتج من استعمال الضمير «أسلمة»^(٢) الذي أريد به - على
ما يبدو - المعنى المُستحدث للفظ وهو «الزعم بأن شخصاً ما هو مسلم،
أو إجباره على أن يُسلم»، وبيان هذا أن الفعل المجرد «أسلم» من
«الإسلام»، بمعنى أنك تقول: «أسلم، يُسلم، إسلاماً» فالضمير هو
«إسلام» وأن الفعل «أسلم» المتعدى إلى المفعول به بذاته (كما في قولك:
أسلم فلان فلاناً، وقولك: أسلمه) يعني «خَدَلَ»، والفعل بهذا المعنى

(١) اقتصر حديثي - في هذا الموضوع - على مجرد بيان الرأيين المختلفين في استنباط الحكم الشرعي من
النص دون عرض أدلة كل منهما كاملة ودون مناقشتها وإبداء الرأي فيها، لخروج ذلك عن موضوع
الحديث.

(٢) شبيه بهذا شيعو استعمال الضمير «مخصصة» في وقتنا المعاصر في المجتمعات التي تحولت عن النظام
الاقتصادي الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، تعبيراً عن معنى تحويل المال المملوك ملكية عامة إلى مال
مملوك ملكية خاصة لأفراد، فتقول «خصص، يخصص، مخصصة».

هو من «أسلمة» أى أن الضمير هو «أسلمه» وبالطبع ليس هذا هو المقصود من العبارة فلم يقصد الأستاذ الكاتب أن يقول إنه جرى خذلان جميع الأنبياء فى كتاب الله، فبقى أن يكون المعنى المقصود من العبارة أنه حَدَثَ الأَدْعَاءُ - فى كتاب الله- بأن جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مسلمون. وهذا المُخْبِرُ عنه الخبر الصادق فى كتاب الله هو عين الحقيقة، وليس معنى هذا أنهم دَعَوْا إلى «الشريعة» التى أنزلت على خاتم الأنبياء والمرسلين فى كتاب الله القرآن العظيم أو أنهم دَعَوْا إلى تطبيقها، وإنما المعنى أنهم كانوا جميعاً على عقيدة واحدة دَعَوْا إليها، هذه العقيدة هى «الحنيفية» أو الإسلام بالمعنى العام، وقوامها الإيمان بالله تعالى، وتوحيده، وعدم الشرك به، وهو ما يُطلق عليه «إسلام الوجه لله». يُدرك هذا مَنْ اطَّلَعَ على ترجمة الوثيقة الأثر المعروفة باسم «وثيقة متون الأهرام» المدوّنة على الحجر فى مصر فى تاريخ سابق على عصر بناء الأهرام التى تصف الله بأنه خالق كل شيء وأنه الأول والآخر، الذى لا تدركه العقول ولا الأبصار، وهو وصف يتضمّن الإيمان بالله وتوحيده وعدم الشرك به، وهو ما يُعتبر دليلاً على أن نبياً قد أرسل إلى المصريين القدماء دعاهم إلى الحنيفية أو الإسلام بالمعنى العام.

(د) أما عبارة الأستاذ الكاتب القائلة: «فما لنا ومال دين هارد؟ وما لشيوينا بالحديث فى الجينات والبحوث النصرانية» فأراها عبارة متجنّبة علينا وعلى شيوينا الذين عناهم بالقول، فنحن وإياهم قد قرأنا قوله تعالى: ﴿.... وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ...﴾ [المائدة] أو سمعنا، كما قرأنا قوله تعالى فى النَّصَارَى: ﴿...وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى...﴾ [المائدة]. فكيف بنا وبشيوينا وقد علمنا أن الله تعالى أحلّ لنا طعامهم يهدوننا إياه أو نشتره منهم أو نجالسهم عليه ناكل منه معهم أن نقول إنه محرّم علينا أن نفيّد من علمهم أو من بحوثهم وتجاربهم العلمية، ثم كيف بنا وبشيوينا وقد آمنّا بقوله تعالى الذى أخبرنا أن

النصارى يوادوننا أن نعرض عنهم، وأن يدفَعنا إعراضنا عنهم إلى اجتناب التعرف على نتاج قرائحهم والإفادة ممَّا وصلوا إليه من العلم والمعرفة. أقول: إنَّ هذا الإعراض عن نتاج فكر غير المسلمين لم يحدث خلال أيِّ حقبة من حقب التاريخ من عامة المسلمين ولم يحدث عليه شيوخيهم. والمعنى أنَّ الأستاذ الكاتب أراد أن يسخرَ منَّا ومن شيوخيها فنسبَ إلينا وإليهم ما يدعوا إلى ما شاء حين أنا وإياهم منه براء.

٢- انتقل الأستاذ الكاتب -بعد التقديم السابق ذكره- إلى موضوع المقال، وقد حفَلت أقواله فيه بالمصطلحات الفلسفية والتساؤلات التي أعلمنا في تقديمه إياها أنَّ من شأنها أن تثرى الحوار وتُغنيه، فبدأ باستنتاج ما يترتب على الإقرار بفرضية وجود «الجين الإلهي»، وفي بيان هذا المستنتج أو هذه النتائج قال: «أولا لا بد أن نقرَّ أنَّ الإيمان أو الكفر يأتي من داخل خلايانا، وهو ما يعنى أن معدم هذا الجين لن ينفع معه وعظ الواعظين شيوخيها أو أحبارا أو قساوسة، فهو كالرجل العنيد لا تُجدي معه محاولات كل عاهرات الدنيا لأن جينه الجنسي معطل».

وخلَّصَ الأستاذ الكاتب من هذه النتيجة إلى موافقتها «القرارات القرآنية» - حسب تعبيره- «التي كانت تؤكد للنبي أنه سواء أُنذرهم أم لم ينذرهم فلن يؤمنوا لأن الله قد ختم على قلوبهم وأسماعهم وأبصارهم الأكنة التي ربما كانت هي ذلك الجين المفقود» وأنَّ مفاد هذه النتيجة المستخلصة أنَّ فاقد «الجين الإلهي» يكون عاجزا بالفطرة عن التعرف على الله وعلى الإيمان، فيكون «الفطرة» دلالة أخرى هي عكس مفهومها عند المسلمين ممَّا يوجب عليهم أن يزيدوا في تحديد «المفاهيم».

واستطرد الأستاذ الكاتب -انطلاقا من هذه النتيجة التي خلص إليها- قائلا: «ولابد سيترتب على التسليم بهذا الجين التساؤل عن جدوى إرسال الأنبياء والرسل وعن وظيفة الدعاية ومبرراتها، سيكون كل هذا بلا معنى لأن الإنسان يعرف ربه بالفطرة، ولأن إنسانا آخر لن يعرفه بالفطرة وبشهادة القرآن أيضا بختم الأكنة على العقول والقلوب، لن يعرفه مهما أرسلت السماء من رسل، بعد أن تحدَّد مسبقا وبالميلاد من سيكون المؤمن ومن سيكون الكافر. ووفق اعتقاد المؤمن أن

غير المؤمن لا أخلاقي وشيطان في شكل إنسان، وهو اعتقاد يساوي اعتقاد السكران أنه أكثر صحوا من الصاحي، فإن الاعتراف بوجود الجين الإلهي يعني أن الناس إما شياطين وإما ملائكة، ولا علاج لأحدهما ليصبح كالأخر. ومن ثم على كل رجال الدين الاستقالة وإحالتهم للاستيداع، لأنهم في النهاية وبعد الأكل مريثا والشرب هنيئا لن يصنعوا في الواقع شيئا حقيقيا رغم تصورهم أنهم من الصنف المقدس بالميلاد الجينى الإلهي، وهو ما حرّم منه أناس آخرون بلا ذنب جنّوه، بالميلاد مثل المغضوب عليهم ومثل الضالّين.

وفي شأن هذه الأقوال أرى الآتى:

(أ) هناك ملحوظة مبدئية متعلقة بأسلوب كتابة البحث العلمى أو المقال العلمى، فبعد أن طلبَ منّا الأستاذ الكاتب مرافقته فى استنتاج ما يترتّب على الإقرار بفرضية وجود «الجين الإلهي» كتب لفظ «أولا»، وهو ما يعنى - فى أسلوب كتابة البحث العلمى - أن ما سيرد ذكره بعد «أولا» هو النتيجة الأولى المستخلصة، وأنه لا بد سيتبعها ذكر نتيجة أخرى على الأقل ترد بعد لفظ «ثانيا». وقد بحثت فى المقال عن لفظ «ثانيا» هذا فلم أجده.

(ب) فى شأن النتيجة التى خلّصَ إليها الأستاذ الكاتب وهى وجوب الإقرار بأن الإيمان أو الكفر ينبع من داخل خلايانا، بما يعنى أن مُعدم «الجين الإلهي» لن يجدى معه وعظ وأن مثله مثل رجلٍ عنين لا تجدى معه محاولات كل عاهرات الدنيا. وأنّ هذه النتيجة تلتقى مع قرارات القرآن فإننى أرى أنه - فى مقام أول - ولم يقل أحدٌ من المفسرين المعاصرين ولا من رجال الدين إنّ «الجين» الذى اكتشفه السيد/ دين هارد هو «الفطرة» التى عنها رسول الله ﷺ فى حديثه الشريف: «ما من مولود يولد إلا على الفطرة» فإن المناقشة التى أقامها الأستاذ الكاتب لا تعدو كونها حديثاً مع النفس. ثم إنه إذا افترضنا ثبوت وجود هذا «الجين» وافترضنا - مع الأستاذ - أنه هو «الفطرة» المعنىة، فإنه لا يكون متصوراً فى عقيدة المسلمين المستمدة من الكتاب والسنة أن يعدم مولودٌ هذا الجين. ومعنى

هذا أنَّ المفترضات التي وضَعها الأستاذ ليستخلص منها نتائج هي مفترضات زائفة غير صحيحة، ولهذا كان محتمًّا أن تجيء نتائج غير صحيحة أو مغايرة للواقع. ولا يفوتنا - في هذا المقام - أن نبدي استياءنا من المثال الذي استعان به الأستاذ الكاتب لإيصال المعلومة التي خلَّص إليها كنتيجة من نتائج بحثه إلى ذهن القارئ وتشبيهه المُعدِّم «الجين الإلهي» - الذي خلط بينه وبين «الفطرة» - بالرجل العنين - وتشبيهه فيه رجال الدين بالعاشرات. وذلك مع ملاحظة فساد الاستدلال بهذا المثال على صحَّة النتيجة المستخلصة، فليس محتمًّا أن يستجيب الرجل غير العنين أو الرجل القوي جنسيا لمحاولات العاشرات معه حتى لو لم يكن من المتمسكين بأوامر الدين ونواهيه، فالنفس السويَّة تأنف من معاشرَة الساقطات وتتقرَّز من محاولاتهن وإن كنَّ جميلات المظهر، فلا تكون عدم استجابة الرجل لمحاولاتهن دليلا على كونه عينا.

ويبدو أنَّه فات الأستاذ الكاتب - في عبارته القائلة: «ويبدو أنَّ هذه النتيجة تلتقى مع قرارات القرآن» - أنَّ الفعل «لقي»، والمزيد منه «التقى» يتعدَّى إلى المفعول به بدون حرف جر، كما فاتَه أنَّ القرآن العظيم لا يتضمَّن «قرارات» سواء في هذا معناها اللغوي ومعناها القانوني، فالقرارات مفردها «القرار» وهو في اللغة المستقر من الأرض، ويجيء بمعنى «الاستقرار»، وهو في القانون «إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة الذي يكون من شأنه إنشاء مركز قانوني معيَّن أو تعديله أو إنهائه، وهو أيضا كلُّ أمر تصدره المحكمة في دعوى، لا تفصل به في موضوع الخصومة». ولعل سيادته قد قصَّد «تقريرات القرآن» بمعنى «الآيات التقريرية» التي تتضمَّن الإخبار بواقع أو التقرير به. وهذا الواقع - عند الأستاذ الكاتب - هو عدم إيمان من ورَد في شأنهم النصُّ القرآني سواء أُنذَرهم رسول الله ﷺ أم لم يُنذَرهم، لأنَّ الله ختم على قلوبهم وأسماعهم وأبصارهم الأكنَّة التي ربما كانت هي الجين المفقود.

(ج) وفي شأن التفسير الذي رآه الأستاذ الكاتب لآيات القرآن العظيم ورأى فيه أنَّ الله جلَّ وعلا يخلق أناسا محرومين من «الجين الإلهي» محكوما

عليهم - بالميلاد- ألا يؤمنوا بالرسول المرسلين من رب العالمين، وهو تفسيرٌ يحمل معنيين خطيرين، أفصح عن أولهما الكاتب بقوله إنه لن تكون هناك جدوى من بعثه تعالى الرسل إليهم يدعونهم للإيمان، بما يعنى عبثية إرسالهم -وهو ما يتنزّه عنه المولى جلّ وعلا-، ولم يفصح عن ثانيهما لوضوحه وهو أنه تعالى -بتعذيبه هؤلاء بكفرهم- يكون قد ظلمهم فهو الذى قدر عليهم ألا يؤمنوا، ثم عذبهم بهذا.

فى شأن هذا التفسير الذى رآه الاستاذ الكاتب فإننى أرى انتهاءه إليه وأخذه به مبعثه عدم الإمام الجيدّ ببلاغة النصّ القرآنى -من جهة-، وقصور الخلفية الثقافية الدينية له عن الإحاطة بواقع «تفسير القرآن بالقرآن» وبالْحِكْمَة من تكرار النصّ أو مضمونه فى أكثر من موضع فى القرآن. بيان هذا الآتى:

(١) أنه تعالى قال فى الآيتين: السادسة والسابعة من سورة البقرة: ﴿إِنَّ

الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم ﴿٧﴾. وقد تجلّت بلاغة النصّ القرآنى فى وصفه تعالى الذين لن يؤمنوا بأنهم «الذين كفروا» وعدم وصفه إياهم بالكافرين. فجاء الفعل الماضى «كفروا» دالا على أنهم قد كفروا منذ زمان ماض، وأنهم كفروا بإرادتهم أو اختاروا الكفر. وهذه حقيقة يدركها ذو الخلفية الثقافية الدينية، فعلم الله تعالى الأزلى بما يكون من شأن العبد يسبق كل شيء، بمعنى أنه تعالى قد علم منذ الأزل ما سيكون من العبد باختياره وإرادته، ثم تأتى مشيئته تعالى لتكون تابعة لعلمه، بمعنى أن تكون مشيئته تعالى تنعيم العبد أو تعذيبه تبعاً لما علم منذ الأزل ما يكون عليه فعله، على ما يبين من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنفال]، ثم يكون فعل العبد الذى يأتیه مختاراً بغير قهر ليحاسب به فيكون من أهل النعيم أو من أهل الجحيم. فيكون بعث الرسل والأنبياء، ويكون التكليف وسيلة لاستخراج ما فى النفس من استعدادٍ للطاعة أو العصيان

والكفر، ولهذا قال سبحانه وتعالى في المعذِّين بكُفْرِهِمْ: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [آل عمران] وقال مُبِيناً ثبوت الخبث في ذواتهم ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنفال] وهو ما يدلُّ عليه قول إبليس اللعين لهم في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَلْمُزُونِي وَلَوْمُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [إبراهيم]. أمَّا الكافرون الذين لم يختاروا الكفر ولم يصروا عليه فهؤلاء يتوب الله عليهم ليكونوا من أهل النعيم، لأنَّ ظهور الإيمان بعد الكفر دليلٌ على نجابة الذات في ذاتها وطهارتها في معلوميَّتها فيكون لها أن تتمتع برحمة الله القائل: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف]، وهكذا تبين الجدوى من إرسال الرسل.

(٢) أنه تعالى قال في الآية الخامسة والعشرين من سورة الأنعام: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾. وفي القول الكريم جاء وصف الذين جعل تعالى على قلوبهم الأكنة وفي آذانهم الوقر بأنهم «الذين كفروا» تأكيداً لذات المعنى وهو أنهم الذين اختاروا الكفر وأصرُّوا عليه بإرادتهم، وعلمَ تعالى منذ الأزل ما سيكون منهم فجاءت مشيئته بشأنهم تابعةً لعلمه. وتسجلى بلاغة النصِّ القرآني في إظهار هذه الحقيقة في قوله تعالى ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وفيها جاء الفعل المضارع «يقول» تعبيراً عما هو حادث في الحال أو عما سيحدث في المستقبل القريب، وجاء بعده الفعل الماضي «كفروا» في وصف الذين جعلت على قلوبهم الأكنة، للتدليل على اختيارهم الكفر وإصرارهم عليه من قبل إيرادتهم.

(د) وفي شأن ما ألزَمَ به الأستاذ الكاتب المسلمين من «تحديد المفاهيم» - يقصد تحديد مفهوم «الفطرة» - بعد قوله: إنَّ فاقد الجين الإلهي عاجز بالفطرة عن التعرف على الله، فإنني أرى أنَّ الذي يتوجَّب عليه تحديد

مفهوم «الفطرة» هو الأستاذ الكاتب ذاته، أما المسلمون فقد عرفوا مفهومها ومعناها من قول ابن عباس رضى الله عنه: «كنت لا أدري ما فاطر السموات حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر فقال أحدهما (أنا فطرْتُها) أى ابتدأتُها»، فعرفوا أنّ «الفطرة» تعنى الخلقة، والخلقة والخلق لهما معنى واحد هو الإيجاد من العدم، ولما كان الوجود «عكس» «العدم» فإنه لا يكون متصورًا اعتبار «المعدوم» من قبيل الفطرة - وهذه مسألة من مسائل «المنطق» والفلسفة بالتالى يعرفها الأستاذ الكاتب، ولهذا كان مفهوم «الفطرة» المقصودة عند المسلمين واحداً لا يتغير هو أنّ الناس جميعاً قد خلُقوا مؤمنين، وهذه هى علة عدم مساءلة من يتوفى قبل التكليف واكتمال الإدراك والتمييز بعمله، وأنهم خلُقوا مؤهلين للإيمان الكامل بالعقيدة والشريعة والعمل بموجبهما، ويكفى لإدراك أنّ «الفطرة» لا تتعلق بمعدوم أنّ نعرف الفطرة التى فطرَ تعالى النحل عليها فى قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ (٦٨) ثُمَّ كُلِّي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْتَبِرُونَ (٦٩)﴾ [النحل].

(هـ) وفى نهاية العبارة إلى أورد فيها رأى قال الأستاذ الكاتب «إنه وفق اعتقاد المؤمن إنّ غير المؤمن لا أخلاقى وشيطان فى شكل إنسان، وهو اعتقاد يساوى اعتقاد السكران أنه أكثر صحواً من الصاحي، فإن الاعتراف بالجين الإلهي يعنى أنّ الناس إما شياطين وإما ملائكة، ولا علاج لأحدهما ليصبح كالآخر، ومن ثمّ على كل رجال الدين الاستقالة وإحالتهم إلى الاستيداع، لأنهم فى النهاية بعد الأكل مريثا والشرب هنيئاً لن يصنعوا فى الواقع شيئاً حقيقياً. هذا رغم تصورهم أنّهم من الصنف المقدس بالميلاد الجينى الإلهي وهو ما حرّم منه أناس آخرون بلا ذنب جنّوه، بالميلاد. مثل المغضوب عليهم والضالّين». وأرى فى هذا القول ما يأتى:

(١) إنه لا يبين منه من هو «المؤمن» الذى عناه الأستاذ الكاتب، وما إذا كان هو ذاته «المسلم» الذى ذَكَرَهُ من قبل فى عبارته القائلة «وهنا تحمل الفطرة دلالة جديدة هى عكس ما يفهمه منها المسلمون» أم أنه شخصٌ آخر غيرهِ. مع ملاحظة أن القرآن العظيم قد ذَكَرَ أَنَّ رسل الله تعالى كانوا مسلمين، وأنَّ منهم من أقرَّ بأنه من المسلمين، ومنهم من سأل الله أن يجعله مسلماً له، كما ذَكَرَ أَنَّ الذين آمنوا لهم أقرُّوا بإسلامهم وأشهدوا عليه، هذا على حين أنه لم يذكر الذين آمنوا بالله رباً وبالقرآن العظيم كتاباً، وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولا باسم «المسلمين» وإنما باسم «المؤمنين» ووصفهم بأنهم «الذين آمنوا». وتبدو أهمية هذا البيان للزومه لتحديد هؤلاء الذين نَسَبَ إليهم الأستاذ الكاتب الاعتقاد الشبيه باعتقاد السكران.

(٢) إنَّ المؤمنين الذين آمنوا بالله ربا وبالقرآن العظيم كتاباً منزلاً وبمحمد ﷺ رسولا يعلمون أن الإسلام يحمى مصالح خمس هى: الأخوة الإنسانية، والأخوة الإسلامية، وحماية النفس، وحماية المال، وحماية العرض، ومن مقتضى الإيمان بالأخوة الإنسانية عدم اعتبار غير المؤمن شيطانا، ولو اعتبروه كذلك لكانوا قد أباحوا سفك دمه، وهذا غير مقرر فى شريعتهم، فلقد قال تعالى فى محكم القرآن: ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا...﴾ [المائدة: ٣٢] وقال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا...﴾ [المائدة: ٤٥]. والمجمع عليه فى الفقه الإسلامى أنه يُقتص من المسلم لغير المسلم، بمعنى أن المسلم الذى يقتل غير المسلم متعمداً يُقتل به قصاصاً، وهذا دليل على عدم صحّة ما ذكره الأستاذ الكاتب من أن المؤمن يعتقد أن غير المؤمن لا أخلاقى وشيطان.

(٣) لا أشك في أن فساداً شاب تمثيل المؤمن بالسكران وتمثيل غير المؤمن بالصاح في المثال الذي ضربه الأستاذ الكاتب، وفي تقريره المضمّر -الذي تكشف عنه العبارة- «إنَّ اعتقاد المؤمن أنه أفضل حالاً من غير المؤمن هو اعتقاد سقيم». وبالطبع فإنه لا يعنى المؤمن أن يعتقد غير المؤمنين أنَّهم أفضل منهم حالاً، فالإيمان نعمة قد لا يدركها مَنْ لم يَمَنَّ الله عليه بها.

(٤) جاءت عبارة الأستاذ الكاتب القائلة: «ومن ثمَّ على كلِّ رجال الدين الاستقالة وإحالتهم للاستيداع» فريدة فيما تضمَّنته من أخطاء، فقد كان الصحيح -مع استعمال حرف العطف (واو) أن يقال «على كلِّ رجال الدين الاستقالة والإحالة إلى الاستيداع». وفي المعنى فإنَّ العبارة بيَّنت أنَّ على رجال الدين التزاماً أن يُقدِّموا استقالتهم، أى أنَّ عليهم التزاماً بأداء، فهم «الفاعل» وكان مقتضى استعمال (واو العطف) أن يكونوا «الفاعل» في الالتزام بأداء الوارد بعدها، لكنهم جاءوا فيه بين مصطلحين مختلفين هما: الإحالة إلى التقاعد، والإحالة إلى الاستيداع، وأولُّهما سببٌ من أسباب انتهاء علاقة العمل بين الموظف وبين الجهة الإدارية التي يعمل بها، أمَّا ثانيهما فيتعلَّق بالضباط وحدهم -وَفَقَّ قانون الخدمة الخاص بهم- لا تنتهى به -في حدِّ ذاته- خدمة الضابط، قد يكون عقوبة تأديبية، وقد يكون بالترتيب على الحالة الصحية للضابط أو بالترتيب على رسوبه في امتحانات الترقُّى، يواصل بعد انقضاء مدَّته واسترداده صحَّته أو نجاحه في امتحانات الترقُّى خدمته، أو يؤدَّى إلى إحالته إلى التقاعد.

(٥) وفي شأن قول الأستاذ الكاتب إنَّ رجال الدين يعتقدون أنَّهم من الصنف المقدَّس بالميلاد الجيني الإلهي الذي حُرِّم منه أناسٌ آخرون بالميلاد، مثل المغضوب عليهم والضالِّين. فإنه إذا كان يقصد برجال الدين هؤلاء رجال الدين الإسلامي، فإنَّه يكون قد نسب إليهم ما لا يتصور أن يطراً على فكرهم، فليس لرجال الدين قداسة في

الإسلام، بل إنَّ رسول الله ﷺ ذاته - في علم المؤمنين - لم يكن غير بشر رسول، تدلُّ على هذا آيات القرآن العظيم والسنة القولية، فقد قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (١٨٨)﴾ [الأعراف]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ (٦)﴾ [فصلت]. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا (٢٩)﴾ [الجن]، وقال تعالى: ﴿فَذَكَرْنَا أَنَّكَ مُذَكَّرٌ (٢١) لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ (٢٢)﴾ [الغاشية]. وقال ﷺ «ما أنا غير ابن امرأة كانت تأكل القديد».

وعن تمثيله الذين حرّموا الجين الإلهي - بقوله - بالمغضوب عليهم والضالّين، ففيه سخرية من رجال الدين وشيء من الغمز واللمز أريد به كسب المؤيدين، لكنني أقول له إنَّ المغضوب عليهم والضالّين لم يولدوا على هذا الحال، بل إنهم كانوا من الذين أنعم الله عليهم ببعثه تعالى الرسل إليهم وكشفه لهم الآيات الدالة على ربوبيته تعالى ووحدانيته لكنهم قارفوا ما استحقوا به غضب الله عليهم، أو ما هو من قبيل الضلال والإضلال. وانظر في قوله تعالى في المغضوب عليهم: ﴿... وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ (٦١)﴾ [البقرة]. تجد أسباب غضبه تعالى عليهم هي: كفرهم بآيات الله، وقتلهم النبيين بغير الحق، وعصيانهم أوامر الله ونواهيه، واعتداؤهم على الغير، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا (٥٢)﴾ [النساء] تجد أن سبب غضب الله على المغضوب عليهم في الآية هو قتل امرئ مؤمن، وأن النص لم يُعن بعقيدة القاتل الدينية، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذَلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ (٥٢)﴾ [الأعراف] تجد أن سبب غضب الله على المغضوب عليهم في النص

هو اتّخاذهم العجل إليها عبوده. وانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُولِهِمْ يُؤَمِّدْ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبئس المصير ﴿١٦﴾﴾ [الأنفال] تجد أنّ سبب غضب الله على المغضوب عليهم في الآية هو إظهار الجبن في قتال الجهاد، والفرار من أمام العدو بدافع الجبن. وانظر إلى قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [النحل] تجد أنّ سبب غضب الله على المغضوب عليهم في الآية هو دفعهم المؤمنين إلى الكفر أو تزيينه لهم وإغراؤهم عليه. وانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتُ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السُّوءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿٦﴾﴾ [الفتح]. تجد أنّ سبب غضب الله على المغضوب عليهم في النص هو النفاق، والشرك بالله وسوء الظن به تعالى، وهي صور سلوك يقارفها الشخص، وأفكار يعتنقها في مراحل عمره ولا يولد بها. وجميعها تستحق الغضب وتوجيه.

ولا يختلف الحال بالنسبة إلى الضالّين، يدلُّ على هذا قوله تعالى ﴿... وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء]. ومن النصّ يبين أنّ الضال هو الذي يكفر بالله وملائكته وبالكتب المنزلة على رسل الله صلوات الله عليهم وسلامه وبهم، وباليوم الآخر والبعث والحساب. والكفر بمبادئ العقيدة هذه لا يكون إلا بعد معرفتها مع توافر الإدراك والتمييز، وهو ما لا يتأتّى لأحد إلاّ بالبلوغ مع سلامة العقل وتوافر المعرفة، بمعنى أنّ الإنسان لا يولد ضالاً. ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [آل عمران]. نسب فيه نيّة الإضلال إلى طائفة من أهل الكتاب غير معيّنة بعقيدة يعتنقونها، ثم جاء قوله تعالى ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ ليدلّ على أنّهم قرنوا النيّة بالفعل بمعنى أنّهم شرعوا في إضلال المؤمنين أو حاولوا هذا. وعلى أنّهم اعتبروا بفعلهم ضالّين. ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عمران]. فالذين كانوا في ضلال هم قوم

رسول الله ﷺ، فهم الذين بُعث منهم وفيهم رسول الله ﷺ، وهؤلاء لم يكونوا من أهل الكتاب وإنما كانوا من عبدة الأصنام، كان ضلالهم بعبادتها لتقريبهم إلى الله من بعد إيمانهم بالله وتوحيده استجابةً لدعوة إسماعيل عليه السلام، والمعنى أنهم لم يولدوا ضالين. ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَصْلُوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ (٧٧)﴾ [المائدة]، فقد أمر تعالى رسوله ﷺ أن ينهى أهل الكتاب عن الغلو في الدين بذكر غير الحق، وقوله تعالى ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾ يدلُّ على معرفة المنهيين عن الغلو في الدين بالحق وأنهم بفعلهم ينأون عنه، وهذا ضلالٌ ناتجٌ عن فعل. كما أمره تعالى أن ينهاهم عن اتباع هوى نفوس سبقتهم كان منها الغلو في الدين فغشوا الحق الذي يعرفونه فيه وبدلوه، واستطاعوا أن يقنعوا به كثيرين فضلوا بفعلهم عن سواء السبيل. وتتجلى بلاغة النص في أنه أظهر أن الضلال صفة لحقت الذين ابتعدوا عن الحق في الدين الذي يعرفونه وزيفوه، وأنه يوصف به الذين يستحسنون فعل الضالين من الذين أتوا بعدهم أو يأتون، ثم يكون منهم اتباعهم وفعل فعلهم. ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (١٤٤)﴾ [الأنعام] فالضالون الذين لا يهديهم الله هم الذين كفروا، أي الذين اختاروا الكفر بإرادتهم وأصروا عليه، ثم كان منهم الافتراء على الله بالكذب، ينسبون إليه ما لم يقل ولم تنزل به كتبه، وينسبون إليه اتخاذ الصاحبة والولد، ويجعلون له في الألوهية شريكا. يفعلون هذا قصد إضلال الناس، ويفعلونه دون أن يكون لديهم علمٌ صحيح أو دون أن يكون لديهم علم كامل، فيكون خطوهم متمثلاً في التقصير في محاولة معرفة وجه الحق، أو في الاعتراض بالعلم الناقص، ثم الافتراء على الله. كما يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا (١٦٧)﴾ [النساء] فالقول الكريم يدلُّ على أن صفة الضلال لحقت بهؤلاء الذين اختاروا الكفر بإرادتهم ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وأصروا عليه وزادوا عليه فعلا آخر هو منع الآخرين من الإيمان والحيلولة بينهم وبين طريق الله المستقيم.

٣- تأتي بعد هذا المنظومة الثالثة في عقد المقال المتعلقة -لدى الأستاذ الكاتب- بالتساؤلات التي يطرحها موضوع «العين الإلهي، والفترة»،

وأشهد أنني وجدت صعوبة شديدة في فهمها واستخلاص مضمونها ثم مرادها -بالبناء عليها- والمقصود منها، ووجدت صعوبة أشد في عرضها على القارئ موجزة تمهيداً لإبداء الرأي فيها. وفي حدود ما فهمته فإن قول الأستاذ الكاتب فيها يخلص في الآتي:

(١) أن التساؤل الأول يدور حول ماهية السبب الذي دفع السلف الصالح إلى التقاتل حول ما اعتقد كل فريق أنه صحيح الدين، ومنه التقاتل في الحرب الفلسفية الدموية حول صفات الله. وفي التساؤل يُعقَّب الأستاذ الكاتب عليه بقوله: «إنَّ اكتشاف هذا الجين يدفع إلى اكتشاف الأسباب الحقيقية وراء هذا القتال بين مؤمنين بالجين وبالرسالة التي دعمت الجين بأصول العبادة، وإنه عند التدقيق سيكتشف المسلم أنها كانت مصالح دنيوية وصدامات سياسية ومكاسب ومغانم مادية»، ثم ينبهنا إلى أنه سبق له مناقشة هذا الموضوع مناقشة أصولية انتهت إلى أنه لم يكن للدين ولا للجين علاقة بالصراع وإنما كان وراءه الإنسان العاري إلا من مصالحه. وينهى حديثه في هذا التساؤل الأول بتساؤل آخر لصيق به عن ماهية سبب الحروب الدينية عبر تاريخ البشرية التي كانت تتخذ شكل «المهابة» - قائلًا: أي الإبادة الجماعية - عبر التاريخ الأسود للمتدينين.

وأرى في هذا القول ما يأتي:

(١) إنَّ تعبير «السلف الصالح» الذي أورده الأستاذ الكاتب ساخراً من صحابة رسول الله ﷺ بدلالة قوله: «وجود صاحب الدعوة بينهم» هو وصف لا يلحق جميع الذين عاصروا رسول الله ﷺ، كما أنه لا يلحق كل خلفاء العصرين: الأموي والعباسي. ووفقاً للتعبيرات الفلسفية التي يحسن فهم معانيها الأستاذ الكاتب نقول: «ليس كل الذين عاصروا رسول الله ﷺ سلفاً صالحاً. وليس كل حكام المسلمين في العصرين الأموي والعباسي سلفاً صالحاً، ونتيجة هذا هي: إنَّ بعض الذين عاصروا رسول الله ﷺ، وبعض حكام العصرين الأموي

والعباسي ليسوا سلفاً صالحاً، وعلى هذا فإن إسناده ما يراه الأستاذ الكاتب خطأً دفعت إليه المصالح الخاصة إلى السلف الصالح يدعو إلى الاستهزاء بهم والسخرية منهم يكون من قبيل الاستنتاج الفاسد.

(٢) أن هناك خطأً في استعمال الفعل المضارع «يدفع» في عبارة الأستاذ الكاتب القائلة «إن اكتشاف هذا الجين يدفع إلى اكتشاف الأسباب الحقيقية وراء هذا القتال» في التعبير عن المعنى الذي قصده. بيان هذا أن «الدافع» أو «الباعث» هو الغاية البعيدة التي يستهدف فاعل الفعل تحقيقها بالترتيب على فعله، والتي دفعته إلى إتيانه، وبالطبع فإن الأستاذ الكاتب لم يقصد بتعبيره أن يقول لنا إن اكتشاف الجين الإلهي كان هو الباعث على اكتشاف أسباب القتال؛ لأن هذا المعنى يقتضي بالضرورة أن يكون اكتشاف الجين الإلهي سابقاً على وقوع القتال، ولعلّه كان الصحيح - في التعبير عن قصد الأستاذ الكاتب - أن يقول: «إن اكتشاف هذا الجين يؤدي إلى اكتشاف الأسباب الحقيقية لهذا القتال». هذا على خطأ هذا الاستنتاج ومخالفته الحقيقة.

(٣) أنه ليس صحيحاً قول الأستاذ الكاتب «إن رسالة رسول الله (ﷺ) دعمت الجين بأصول العبادة - بافتراض أن الجين المعنى هو الفطرة المقصودة - فالدعامة في اللغة هي ما يقوم عليه الشيء أو ما يتكأ عليه، وقد كان الجين موجوداً قبل التكليف بالعبادة الذي جاء لاحقاً على توجيه الجين أو الاستعداد الفطري للإيمان وجهته الصحيحة، فيكون التكليف بالعبادة هو الذي استند إلى الفطرة وليست الفطرة هي التي استندت إلى التكليف بالعبادة.

(٤) يبدو واضحاً انعدام الارتباط بين موضوع المقال وبين ما ذكره الأستاذ الكاتب من أنه عند التدقيق سيكتشف المسلم أنه لم يكن وراء اقتتال السلف الصالح غير المصالح الدنيوية والمكاسب المادية، وتنبهه إياناً إلى ما سبق مناقشته هذا الموضوع مناقشة أثنى عليها بوصفها «بالأصولية»، ونأمل إن شاء الله تعالى أن تتمكن من الرد على هذه المناقشة التي نرى أنه لا محل لها في هذه المناقشة.

(٥) وفي شأن تساؤل الأستاذ الكاتب عن سبب الحروب الدينية عبر تاريخ البشرية، التي كانت تتخذ شكل «المهابة» التي فسر معناها بقوله «أي الإبادة الجماعية» عبر التاريخ الأسود للمتدينين. فإني -في مقام أول- أشكر الأستاذ الكاتب لما أضافه إلى معلوماتي الشخصية في شأن لفظ «مهابة» وهو مصدر الفعل «هابد» ذلك أنني لم أف في حدود معلوماتي اللغوية المستمدة من القرآن العظيم ومن قراءة الشعر العربي في العصور المختلفة، ومن المعاجم على هذا المعنى للفظ الذي ذكره الأستاذ الكاتب، وكنت أحسب أن الفعل «هد» مستمدٌ من «الهيبد» وهو «الحنظل» أو حباته، وأن استعماله -مجردًا أو مزيدًا- واستعمال مصدره مختصٌ بالهيبد، فيكون معنى الفعل هو «جنى الهيبد» -أي الحنظل- أو كسره أو طبخه، ويكون معنى «المهابة» هو الاستمرار في جنى الهيبد أو في تكسيره أو طبخه. وفي شأن وصف تاريخ المتدينين بأنه تاريخ أسود فإني أقول للأستاذ الكاتب إن إلحاقه صفة «المتدينين» بأصحاب هذا التاريخ فيها الإجابة على تساؤله عن أسباب الحروب التي أشعلوا نيرانها، فالمتدين هو من تدين بدين، و «الدين» هو الطاعة، فيعتبر متدينًا - في المعنى العام- كل من سمع فأطاع، وفي المعنى الخاص كل من سمع كلام الله فأطاع، وكل من سمع من رجل دين كلاماً فأطاعه، ولما كان متصوراً أن يكون كلام رجل الدين خاطئاً، أو مستهدفاً تحقيق مصلحة سياسية أو مكاسب خاصة، فإنه يكون متصوراً أن يكون المتدين الذي صدق رجل الدين وأطاعه على خطأ. وهذا يفسر لنا هذه الحروب الدينية التي أشعلتها دول أوروبا ضد العرب والمسلمين تحت راية الصليب، المسماة بالحروب الصليبية، المعتبرة من التاريخ الأسود للمتدينين، كما يفسر لنا الحروب التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية مدفوعة بتدين رئيسها - في زماننا هذا - على الأقطار الإسلامية والمسلمين، التي أطلق عليها هو ذاته - في إحدى خطبه - اسم الحرب الصليبية، ومن صورها ما أسماه «الحرب الاستباقية» لتبرير الاعتداء على شعوب لم يقع منها ولا من حكوماتها اعتداء على دولته.

ولا على دولة حليفة لها، بدعوى أنه لو تركها ولم يبادر بضربها لكان متوقفاً أن تعتدي على دولته أو مواطنيه، حين أن الدافع الوحيد لديه للاعتداء هو السطو على ثروات هذه الشعوب أو هو تفتيت الكيانات الدولية التي يحيون فيها لصالح الدولة اللقيطة، وأسلوبه في حربه هو إبادة الإنسان وقتل الحيوان وحرق النبات وهدم البنيان، يفعل هذا ثم يمجذ ذاته ويبارك فعله ممسكا في يده الإنجيل. لكن هذا لا يفسر حروب السلف الصالح الذين آمنوا وحسن إيمانهم وكانوا من الصالحين، وهذا ما يدركه المؤمن الذي يعلم أنه تعالى هو القائل لرسوله ﷺ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي...﴾ (١٥٨) [الأعراف]، والذي يعلم أن أحداً من خلفاء رسول الله ﷺ السلف الصالح لم يستأثر لنفسه بدرهم من مال بيت مال المسلمين الذي كانت تدخله الزكاة لينفق منها في وجوه إنفاقها، ويعلم أنهم لم يقاتلوا في حروبهم غير المحاربين ولم يحرقوا أرضاً ولم يقتلوا نباتاً ولم يهدموا بنياناً.

(ب) ويحى التساؤل الثاني للأستاذ الكاتب عما إذا كان وجود الجين الإلهي هو سبب السجل الدموي للمتدينين أم أنه عطب يصيبه، ثم يقرن تساؤله هذا بتساؤل آخر عن ماهية الفرعون المذكور في القرآن الذي قال لرعيته ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ (٢٤) [النازعات] مبدياً رأيه فيه أنه لم يكن ملحداً ولم يكن كافراً لأنه كان يعترف بوجود إله.

وفي شأن التساؤل الأصل - بافتراض أن الجين الإلهي هو الفطرة - فقد سبق بيان أن المتدينين أصحاب السجل الدموي هم الذين فسروا نصوص كتبهم تفسيرات خاطئة أو استمعوا إلى تفسيرات خاطئة لها وأطاعوها واتخذوها ذريعة لاعتداءات على الأمنين لتحقيق أهداف أخرى سياسية أو عسكرية أو شخصية، وبالطاعة الظاهرة لهذه التفسيرات اعتبروا «متدينين»، وليس من هؤلاء السلف الصالح للمسلمين. أما التساؤل الثاني عن ماهية جين الفرعون المذكور في القرآن الذي يقول الأستاذ الكاتب أنه لم يكن ملحداً ولم يكن كافراً، فيبدو أن للكفر عند الأستاذ الكاتب معنى آخر غير معناه الذي يعرفه المسلمون، فالكافر عند المسلمين هو الذي يرى آيات الله ويكذب بها أو يستكبر، بدلالة قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ

رُسَلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ ﴿١٤٦﴾ [الأعراف]، وقوله تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغِي يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ ﴿١٤٦﴾ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٤٧﴾ [الأعراف]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِآيَاتِنَا فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [يونس]، وقوله تعالى: ﴿كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأنفال]. وعلى هذا فإنه بتكذيب فرعون بآيات الله الدالة على أنه مخلوق وُلِدَ شأنه في هذا شأن ما كان يرى من مخلوقات تولد، وسيموت مثلما تموت، وجحد به هذه الآيات التي استيقنتها نفسه، واستكباره عليها بادعاء الربوبية، لا يكون ثمة شك لدى المؤمن في أن الفرعون المذكور كان كافرا، وإن لم يَرِ الأستاذ الكاتب هذا، فقد كَفَرَ بادعائه الألوهية منكرا وجود الله جلَّ وعلا أو مدعيا مشاركته إياها، كما كَفَرَ باستكباره. وليست المسألة مسألة جين لم يفعل فعله فلم يتعرف الفرعون على رب السماء والأرض، كما قال الأستاذ الكاتب وإن لم يذكر «الأرض» في عبارته.

(ج) تجيء بعد هذا أسئلة وصفها الأستاذ الكاتب بأنها من لون آخر، لم يبينه لنا ولم نتبينه ونتبين الفارق بينه وبين لون الأسئلة التي سبقتها. بدأها بسؤال استنكاري عن فائدة «الجين الإلهي» - بمعنى الفطرة عند المسلمين- وشرح سؤاله بقوله: «فالمعلوم أن الكائن الحي يحمل الجينات الدافعة للتزوج والتناسل بالفريزة الجنسية وذلك لحفظ النوع، وانعدام الإيمان لا يقضي على النوع بهذا المعنى».

وردا على هذا السؤال ذي اللون الآخر المجهول نقول:

من الواضح أن منبع السؤال هو الإيمان بالمشهد النفعي (البرجماتيزم) الذي يقيس قيمة الشيء بقيمة المنفعة التي يحققها. واستنادا إلى ذات المذهب نقول

للأستاذ: إن الغرائز التي فطر الله عليها الكائنات الحية تحقق لها منفعتين، إحداهما عاجلة هي التي يحاول الكائن الحي الحصول عليها، والأخرى آجلة. وهذه الآجلة قد تتحقق للفرد من جنس الكائن الحي الذي حصل على المنفعة العاجلة وقد لا تتحقق، لكنها تتحقق لجنس هذا الكائن الحي في مجموعته. بيان هذا. إن الغريزة الجنسية -على سبيل المثال- تدفع الكائن الحي لمباشرة العملية الجنسية مع النوع الآخر المغاير له من ذات جنسه. وعندما يباشرها فإنه يكون مستهدفاً لإشباع الغريزة بالحصول على اللذة الوقتية التي يستشعرها خلال ممارسة العملية الجنسية، يحصل عليها بهذه الممارسة فتكون هذه هي المنفعة العاجلة، وبعد هذا تجيء المنفعة الآجلة المتمثلة في «الإنجاب» الناتج عن ممارسة العملية الجنسية، وهذه قد تتحقق بالنسبة للفرد الذي مارس العملية الجنسية وقد لا تتحقق، فليس محتملاً بالضرورة أن يحدث إخصاب وحمل وولادة نتيجة كل لقاء جنسي لزوجين من نوع واحد من الكائنات الحية، لكنها -كمنفعة- تتحقق بالنسبة لهذا النوع من الكائنات الحية في مجموعة من مجموع اللقاءات الجنسية بين الأزواج من أفرادها. ولا يختلف الحال في شأن غريزة «حب الحياة» التي تدفع الكائن الحي إلى تناول الطعام، فهو عندما يتناول طعامه يكون ساعياً إلى التغلب على الإحساس بالجوع، ويتناوله الطعام ينقضي إحساسه بهذا الجوع، وهذه لذة أو منفعة عاجلة يحصل عليها بتناوله الطعام، يجيء بعدها تحقق المنفعة الآجلة وهي حفظ حياته عليه بضمان حسن عمل أجهزة جسمه وأعضائه. وكذلك الحال بالنسبة لغريزة «حب الاقتناء أو الامتلاك» التي تدفع الكائن الحي إلى ادخار الطعام أو المال، فإنها تحقق له منفعة عاجلة تتمثل في مجرد الإحساس بتملك الطعام أو المال، على ما نعرفه عن «النمر» مثلاً الذي يحتفظ بفريسة اقتنصها -وبطنه ممتلئاً بالطعام- فوق فرع شجرة، ملتذاً بإحساسه أنها ملكه أو أنها له وحده، وما نعرفه عن بعض فصائل الحيوان التي يبول ذكورها على الأحجار وعلى جذوع الأشجار لتبقى رائحة بولهم دليلاً على ملكيتهم المكان، يحصلون بهذا على لذة الإحساس بالتملك، وعلى ما نعرفه أيضاً عن أناس يجدون في جمع المال -في حد ذاته- لذة يزداد إحساسهم بها كلما نظروا إليه وكلما ازداد. وبعد هذا تجيء المنفعة الآجلة وهي الاستفادة مما تم جمعه وادخاره.

وفي الإجابة على سؤال الأستاذ الكاتب أقول: إن الإيمان بالله يحقق المنفعتين: (العاجلة، والأجلة)، فليس الأمر كما أوري بسؤاله الاستنكاري عن أهمية وجود الجين الإلهي أو الفطرة الإيمانية الذي أتبعه بتقريره إن انعدام الإيمان لا يقضي على النوع. فالفائدة الآتية أو العاجلة للإيمان لا يعرفها إلا المؤمن الذي يذوقها لحظة سجوده لله مستشعرا خضوعه له وعبوديته فيجد في الإحساس بهذا الخضوع وهذه العبودية لذة لا تدانيها أية لذة أخرى، أما الفائدة الآجلة فتتمثل في أمرين، أولهما يفترض في الماديين الذين يعتقدون بالمنفعة المادية وحدها أن يفهموه، وثانيهما يعرفه الذين آمنوا. أول الأمرين هو واقع كون الإيمان سبيل كبح جماح الغرائز وتحجيم مداها سببا للعدوان. فبغير الإيمان بالله والتزام أوامره ونواهيه طمعا في ثوابه تعالى وخوفا من عقابه، سيطلق الإنسان العنان لرغبته الجنسية فيعاشر الرجل ابنته وأخته وأمه فيضعف النسل وتصيبه العلل والأمراض التي قد تقضي عليه بمرور الزمان. وسيعتدي على حق غيره في الاستئثار بزوجه، وعلى عرضه في أمه وأخته فتقوم الصراعات الانتقامية التي تفتنى فيها الأرواح، وستشيع الفاحشة متمثلة في صور الشذوذ الجنسي المختلفة ومنها العلاقات الجنسية بين المتماثلين جنسيا من لواط وسحاق، ومن شأنها -متى شاعت- القضاء على الجنس البشري على المدى الطويل. وبغير الإيمان سيطلق الإنسان لغريزة «حب الاقتناء» العنان، فيسرق وينصب على الغير ويعتدي عليه قصد الاستيلاء على ما في يده، وهو ما قد ينشئ العداوات بين أفراد المجتمع البشري الواحد ويقيم الصراعات الدموية، ويشعل الحروب بين الدول أو المجتمعات البشرية الكبيرة التي تفتنى فيها النفوس وتزهق الأرواح، وما أمر الحرب العالمية الثانية عنا ببعيد وأقرب منه إلينا أمر الاعتداء على العراق. وهكذا الحال في شأن جميع الغرائز. أما الأمر الثاني الذي تتمثل فيه الفائدة الآجلة للإيمان الذي يدركه الذين آمنوا وحدهم فهو الاطمئنان إلى رحمة الله وحسن ثواب الآخرة، لا أزيد.

٤- عاود الأستاذ الكاتب -بعد هذا- هجومه على رجال الدين المسلمين فقال: «الغريب أن مشايخنا قاموا بهمة وأدلوها بدلوهم في الموضوع رغم علمنا أنه لو كان لأجدادنا مليارات الجينات الإلهية وقرر مشايخنا تكفيره فلن تشفع له جيناته الإلهية. لماذا يدلون بقولهم في شأن حكم

معروف لديهم مسبقا إزاء أي مخالف. فيستدلون بفظتهم من الكلام. بمجرد الكلام القابل للنقاش على الكفر والخروج على الله. ما لهم ومال معامل «دين هارد» وأبحاثه. إن من يطلب الدين يغار عليه ويعمل على رفعة أصحابه بفك الحصار عن عقولهم وحررياتهم لينطلقوا نحو العلم والرفعة، حتى لو استدعى الأمر أن يضحى هؤلاء الغيورون على الدين بمكاسبهم وبلهتهم ونعيمهم (واللهم نعم حسدا) وأن يضحوا بفكرهم الرافض للنهضة والتطور ويستريحوا».

ولي على قول الأستاذ الكاتب هذا بعض المآخذ تتمثل فيما يأتي:

(أ) اشتملت جملة «أدلوا بدلوهم» على خطأين تمثل أولهما في استعمال حرف الجر (الباء) في تعدي الفعل «أدلوا» إلى المفعول به. فالفعل «أدلى» يتعدى - في الأصل - إلى مفعوله وهو «الدلو» بغير حرف جر، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ﴾ [يوسف]. وإذا تعدى إلى مفعوله بحرف الجر (الباء) تغير معناه، فإذا جاء بعد حرف الجر اسم علم أو اسم إشارة يشير إلى شخص بعينه، أو ضمير، كان معنى الفعل «استشفع» كما جاء في حديث عمر رضى الله عنه لما استشفع بالعباس رضى الله عنه «ودلونا به إليك مستشفعين»، وإذا جاء بعده اسم أصبح معناه موافقا الاسم، فقولك «أدلى بحجته» يعني أنه احتج بها، وقولك «يدلى برحمته» يعني أنه يمت بها. وتمثل ثانيهما في استعمال لفظ «دلوهم» المفرد، وكان الصحيح استعمال لفظ الجمع (أدل) أو (دلاء) أو (دلى).

(ب) يبدو أن هناك خطأ مطبعيا شاب عبارة «لو كان لأجدادنا مليارات الجينات الإلهية وقرر مشايخنا تكفيره فلن تشفع له جيناته الإلهية»، وربما كانت عبارة الأستاذ الكاتب - في الأصل - هي «لو كان لأحد أجدادنا».

(ج) إن العبارة لا تعرف القارئ على شيوخ المسلمين الذين أغضبوه فاستحقوا نقمته عليهم كما لا تعرفه بأقوالهم التي استثارته إلى الحد الذي جعله يكرر هجومه عليهم بين كل فقرة وأخرى من فقرات مقاله،

ولهذا فإن القارئ المحايد يرى أن موضوع المناقشة أو الحوار سر يحتفظ الكاتب به لنفسه، وأن الطرف الآخر فيه مجهول الهوية، خاصة مع معرفة القارئ المسلم أن الذي يرمي مسلماً بالكفر دون دليل ييؤء بإثمه، وأن حكم الشرع فيه أنه -إن لم يستطع إثبات دعواه- يُعتبر «قاذفاً» يُحدُّ حدَّ القذف وهو الجلد ثمانين جلدة. وإني لأسمع في أذني علماء المسلمين يقولون: «ربُّ اغفر لهم فإنهم لا يعلمون».

٥- بعد هذا قال الأستاذ الكاتب «إنَّ مسألة الجين الإلهي عند المسلم ستلتقي مع الحديث القدسيُّ: كنت وحيداً في الأزل فأحببت أن أُعرف، فخلقت الخلق في عرفوني. أو كما قال، وأتبع قوله هذا بتساؤله عن ماهية أمر كل من: عابد أوزيريس في مصر القديمة وعابد عشتار في الرافدين القديم وعابد أدونيس في الشام القديم، وما إذا كانت معرفة الإله ترتبط بوجود العابد العارف بهذه المعرفة الفطرية. ثم فسر معنى تساؤله بقوله: «أي أن وجود الإله معرفياً مشروط بوجود العابد المفطور على هذه المعرفة، وبدونه يصبح الإله مجهولاً. واستخلص من هذا نتيجة فحواها» أنه لا بد أن يقول العابد أنا موجود، فعشتار موجودة أو أنا موجود فأوزيريس موجود، وإنه لما كان صاحب القول غير موجود اليوم فإن وجود معبوده يكون قد سقط بالتبعية. والمعنى أن «الأنا» هو الباقي بصفته الصانع وأن المنتجات متعددة، وأن الخالق باق والمخلوقات إلى زوال، وهذا يفسر زوال أرباب كانت تخلق حسب الطلب طبقاً لشكل البيئة وظروفها الاجتماعية ليظهر منتج جديد بمواصفات جديدة أكثر ملاءمة للتطور الجديد». ورأى الأستاذ الكاتب في هذه النتيجة التي خلص إليها ما ينهى ملف «الجين الإلهي» مع بقاء الأسئلة بشأنه بغير إجابة شافية.

وفي شأن هذا القول فإنني أقرُّ بأنني وجدت صعوبة كبيرة في اختيار ما أبدأ مناقشته منه، وما إذا كان الأصوب أن أبدأ بمناقشة النتيجة الخطيرة التي انتهت إليها مغلفة في عبارات تلقي عليها غلالة من الغيام قد تصرف البعض عن محاولة استكناه دقائقها وتفصيلاتها، أم أبدأ بمناقشة ما بدأ به، وهذا هو ما انتهى إليه رأيي الذي أرجو أن أكون به مصيباً. وفي موضوعه أقول الآتي:

(أ) في شأن الحديث القدسيّ الذي ذكره الأستاذ الكاتب وقال بشأنه إن مسألة الجين الإلهي - عند المسلم - ستلتقي معه، فإنني قد بحثت عنه في مصنف «جامع الأحاديث القدسية» لأبي عبد الرحمن عصام الدين الصباطي، الصادر عن دار الريان بالقاهرة سنة ١٩٩١، فلم أجده.

(ب) إنه لا يليق أن يقول مخلوق مشيراً إلى رب العزة: «أو كما قال» فهذه العبارة يشار بها إلى راوي الحديث - وهذا لم يأت له ذكر في عبارة الأستاذ الكاتب - وقد أمرنا الله تعالى ألا نخاطب رسول الله ﷺ كما يخاطب بعضنا بعضاً على ما جاء بقوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا...﴾ [النور، ٦٣]، ويقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات، ٢]. فما بالنا برب العزة جلّ وعلا. هل يقبل من مخلوق أن يقول عنه تعالى: «أو كما قال»؟! .

(ج) إن معنى الحديث لا يخالف عقيدة المسلمين فالله تعالى موجود منذ الأزل، لا بداية لوجود ولا انتهاء، ثم إنه تعالى خلق الخلق أي أوجده من العدم، يدخل فيه ما عرفنا من السماء والأرض وما فيهما وما لم نعرف، فكان لكل مخلوق مبتدأ خلق قد يشترك فيه مع غيره وقد يختلف فيه عنه، وبه تعالى عرفه الخلق، عرفه مما نعرف من خلق المجرات وما فوقها وما تحته، ومياهها وما فيها من جماد ونبات وطيور وحيوان، وعرفته الملائكة والجن والإنس، وعرفه خلق آخر لا نعرفه، به تعالى عرفوه، أما السؤال عن كيفية معرفة الخلق به تعالى أو عن وسيلة تعريف الخلق به تعالى واحدة أو متعددة متغيرة فإنه ليس عندي غير أن خالق المخلوق هو الذي حدد - في الخلق - قدراته، وهو العالم وحده بما يصلح لتعريفه ما شاء تعالى له أن يعرف، ونحن البشر لا نعرف اليوم ولن نعرف في الغد إلا ما شاء لنا خالقنا جلّ وعلا أن نعرف.

وفي شأن تقرير الأستاذ الكاتب إن معنى الحديث القدسي سيلتقي مسألة الجين الإلهي عند المسلم بمعنى أنه سيكون هناك اتفاق في النتائج المستخلصة من كل منهما، فإني أبادر بالقول إنه إذا كان مفهوم «الجين الإلهي» عند الأستاذ الكاتب هو «الفطرة» عند المسلمين، وكان مفهومه عن «الفطرة» على النحو الذي فهمته من مقاله وهو أنها طبع غريزي في الإنسان يوجهه إلى معرفة الله معرفة حق لا يجيد عنها في سلوكه مدى حياته ويدفعه دوماً إلى طاعة الله وعدم عصيانه ومخالفة أوامره ونواهيه، وإلى عدم الاعتداء. إذا كان هذا هو مفهوم «الفطرة» عند الأستاذ الكاتب، فإن تقريره وجود توافق بينها وبين «الجين الإلهي» يكون تقريراً خاطئاً^(١). وأضيف إلى هذا واقع أن المسلم يعرف «الفطرة» ويؤمن بها كما وردت بها نصوص القرآن العظيم وحديث رسول الله ﷺ، فإن وافقت مفهومه عنها المستمد من المصادر الشرعية نتائج البحوث العلمية سعد بهذا وابتهج إذ قد يدفع هذا آخرين على القصد في الإساءة إلى الإسلام وكتابه المنزل من رب العالمين، كما قد يدفع العقلانيين من القاسطين إلى أن يصبحوا من المقسطين. فأما إن خالفت مفهومه هذا نتائج البحوث العلمية فإنه يظل على عقيدته المستمدة من كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، متذكراً ما قرأ وطالع من قبل ومذكراً أنه كثيراً ما شاب نتائج تجارب علمية أخطاء مرجع بعضها بعض صور الضعف البشري كالسهو والنسيان والإجهاد، ومرجع الآخر عيب في الآلة أو المعدة أو المادة المستخدمة. فالمسلم المؤمن لا يبحث عن دعم لكتابه من نتائج الاختبارات والنتائج العلمية، كما أنه لا يرفض هذه النتائج، ولا يفترض فيه أن يقف من المساهمة فيها بعلمه موقفاً سلبياً، وقد أمر بالسعي لتحصيل العلم والعمل به، وصدق الله العظيم الذي قرن ذكر المؤمنين في كتابه الكريم بعملهم الصالحات.

(د) وعن تساؤل الأستاذ الكاتب عن أمر كل من عابد أوزيريس في مصر القديمة، وعابد عشستار في بلاد الرافدين وعابد أدونيس في الشام

(١) ستناول موضوع الفطرة والتعريف بها في نهاية مناقشة موضوع الجين الإلهي، تحت عنوان: «تعقيب إيضاحي».

القديم، فإنني أقرر أن شأن الواحد منهم لا يختلف عن شأن هذا الذي يتردد على أضرحة أهل بيت رسول الله ﷺ والأولياء الصالحين، وذلك الذي يسجد أمام تمثال العذراء المصطفاة الطاهرة وأمام صور القديسين، يقدم لها ولهم النذور. لا يقول أحدهما إن من يزور ضريحه هو الله أو إن التمثال والصور التي يسجد لها هي لله. فهذا وذاك يؤمن بالله ويعرف أنه موجود، لكنه يتخذ إليه الوسيلة، قد تأخذه الوسيلة وتستغرقه فينسى الخالق ويعبد المخلوق فيكون قد ضل ضللاً بعيداً^(١). وقد كان عابد أوزيريس ومثله عابد عشتار وعابد أدونيس معتقداً وجود الإله من الأزل وأنه سيظل موجوداً بعد وفاته، كما كان معتقداً وجود معبوده من قبل وجوده ذاته وإن لم يكن من الأزل؛ لأن بدء وجوده مرتبط بالأسطورة التي كان أحد أشخاصها وهي التي تحدد تاريخ وجوده أو خلقه. وهذا جميعه هو من قبيل الانحراف بالعقيدة أو الدين أو الخيفية كان يحدث بمضي الزمان، ولهذا كان يبعث الله تعالى الرسل للناس لتصحيح العقيدة.

(هـ) ويجيء سؤال الأستاذ الكاتب الفلسفي: «هل ترتبط معرفة الإله بوجود العابد الحامل لهذه المعرفة الفطرية؟» وتفسيره لنا بقوله: «أي أن وجود الإله معرفياً مشروط بوجود العابد المفطور على هذه المعرفة، وبدونه يصبح الإله مجهولاً، أو بمعنى آخر غير موجود في أي وعي». وواضح أن السؤال يتضمن اعتراضاً على ما جاء في الحديث القدسي الذي ذكره الأستاذ الكاتب من أنه أراد تعالى أن يعرف فخلق الخلق، فكيف تكون مشيئته تعالى في أن يعرف متحققة حال أن الخلق يعبدون غيره.

ورداً على هذا السؤال أقول إن «الخلق» غير محصورين في جنس الإنسان، وكل ما في الكون يعرف الله ويسبحه ويسجد له. ثم إنه بالنسبة للإنسان فإنه ما من أمة إلا خلا فيها نذير، فهذا رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه، وهذا رجل جاء من أقصى المدينة يسعى قال يا قوم اتبعوا المرسلين، وهذا رجل رباني لم

(١) سنتناول موضوع المعبودات القديمة في نهاية مناقشة موضوع الجين الإلهي تحت عنوان: تعقيب إيضاحي.

يسجد لحجر في مكة قبل بعثة رسول الله ﷺ. ثم إن هؤلاء الذين عبدوا الكواكب والتمائيل ما عبدوها إلا ليقربوهم إلى الله زلفى. فهم قد فطروا على الإيمان لكنهم ضلوا أو اتبعوا آباءهم. والمعنى أنه تعالى كان موجودا معرفيا في كل زمان.

(و) ويأتينا في نهاية الشطر من مقال الأستاذ الكاتب قوله المتعلق بالنتيجة الخطيرة الأثر التي خلص إليها وهي: «إن «الأنا» هو الباقي، هو الصانع، والمنتجات متعددة، والخالق باق والمخلوقات إلى زوال. وهكذا زالت أرباب كانت تخلق حسب الطلب وطبقا لشكل البيئة وظروفها الاجتماعية ليظهر منتج جديد بمواصفات جديدة أكثر ملاءمة للتطور الجديد».

وأرى أن مفاد هذا القول هو الآتي:

(١) أنه يعني -بغير مواراة- أن فكرة وجود إله خالق مدبر للكون هي من صنع البشر.

(٢) أن الإنسان الذي اخترع فكرة وجود الإله الخالق المدبر قد اخترع العبيد من الآلهة التي اختلفت باختلاف الزمان والمكان.

(٣) أن وجود الإنسان هو الحقيقة المؤكدة، أما وجود الله الخالق المدبر فليس أمره كذلك، دليل هذا هو زوال عبادة آلهة كانت تعبد خلال مراحل ماضية في عمر الإنسان.

(٤) أن الظروف المحيطة بالإنسان شاملة البيئة الطبيعية، والبيئة الاجتماعية كانت العامل المؤثر في تشكيل الإله المخترع وتحديد صفاته، وكذا في استبدال إله آخر ذي شكل معين وصفات معينة به. لا يخرج عن هذا الإله الذي يؤمن به المؤمنون اليوم ويعبدونه.

وهذا المستفاد من القول هو فكر «إلحادي» ينكر وجود الله الخالق المدبر، ولهذا وصفت النتيجة المستخلصة من الشطر من مقال الأستاذ الكاتب المتعلق بالجين الإلهي بأنها نتيجة ذات خطر.

تعليق إيضاحي

أولاً: التعريف بالفضرة عند المؤمنين:

قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠]. ومن القول الصادق بين أن الدين هو الحنيفية، ومعناها الإيمان بالله، وتوحيده، وعدم الشرك به. وأن الله تعالى قد خلق الناس جميعاً مجبولين على الحنيفية، بمعنى أن كلا منهم يولد على الدين الصحيح، وأنه تعالى أمر رسوله ﷺ ومن بعث إليهم - وقد بُعث إلى الناس جميعاً - بالبقاء على الحنيفية الدين القيم. وعدم البقاء عليها يعني الانصراف عنها، وهو ما يكون بعدم الإيمان بالله وهو الإلحاد، أو بعدم توحيده وهو ما قد يكون بإيجاد أرباب يختص كل منها بصفة من صفاته تعالى مثل رب العدل ورب الحكمة ورب القوة، أو بالشرك به بمعنى القول بوجود إله آخر أو آلهة أخرى معه جل وعلا وتنزه عن الشريك والصاحبة والولد.

ومن الأمر الإلهي بإقام الوجه للدين حنيفاً وهو تكليف بأداء نعرف أن «الفضرة» هي الإيمان بالله وتوحيده وعدم الشرك به في حالة سكون، وهذا هو شأنها الذي يولد عليه كل مولود، ثم إنها الاستعداد الفطري لدى كل فرد للاستمرار على الإيمان بالله وتوحيده، وعدم الشرك به، ولهذا كان التكليف بإقام الوجه للدين حنيفاً الذي يحمل في الوجه الآخر منه، أو الذي يعني - بمفهوم المخالفة - النهي عن التخلي عن الحنيفية الدين القيم. ولما كان المستفاد من الأمر بالبقاء على الحنيفية وعدم التخلي عنها هو وجود أناس ينصرفون عن الحنيفية ويتخلون عنها - وإلا ما كانت هناك ضرورة للأمر - فإنه يكون ثابتاً من النص أن «الفضرة» لدى المسلمين لا تعني بالضرورة استمرار بقاء كل إنسان على الحنيفية، وأن ارتداد البعض عنها لا يعني عدم وجودها، كما لا يعني عدم صحة ما ورد بشأنها من نصوص قرآنية وسنة قولية.

كذلك فإننا نفهم من النص القرآني أن «الفضرة» عند المسلمين هي «فضرة إيمانية» بمعنى أنها تتعلق بأمور العقيدة وحدها دون أمور الشريعة، فهي الإسلام بمعناه العام «إسلام الوجه لله وحده»، ولهذا كان جميع الرسل والأنبياء مسلمين،

وكان الذين آمنوا لهم وما دعوهم إليه مسلمين، ولهذا أيضا لا ينال من الإيمان «بالفطرة» بهذا المعنى أن يخطئ الإنسان المفطور على الإيمان بالله وتوحيده وعدم الشرك به وإن لم يكفر بالله ولم يشرك به، فليس من معاني «الفطرة» العصمة، ومن يرتكب الخطأ يُجزأ به، فقد قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (٨٤)﴾ [القصص].

وقال رسول الله ﷺ: «إنه ما من مولد يولد إلا على الفطرة، ثم إن أبويه يمجسانه أو يهودانه أو ينصرانه». وباستقراء الحديث الشريف تعرف أن «العامل الإيماني» كأحد العوامل التي تشكل شخصية الفرد، التي تسهم في تحديد سلوكه ومدى موافقته الطبع الإنساني السليم أو مخالفته يعتبر من قبيل ما يطلق عليه علماء «علم النفس الإجرامي» العوامل الداخلية، يعنون بها عامل الوراثة والغرائر ومدى قوتها، والمكنات العقلية أو العصبية. ويضع هؤلاء العلماء -إلى جانب هذه العوامل- عوامل أخرى يطلقون عليها العوامل الخارجية، وهي التي تتمثل في البيئة التي ينشأ فيها الفرد، وهم يقسمونها إلى: الأسرة، ومجتمع الأصحاب، والمدرسة، والمصنع أو محل العمل، والثقافة. ويرون أن إقدام فرد ما على ارتكاب الجريمة يكون نتيجة صراع بين الدوافع على ارتكاب الجريمة وبين الموانع منها، فإذا كان الدافع على مقارفة الجريمة أقوى من المانع من مقارفتها ارتكب الفرد الجريمة، وإذا كان المانع من مقارفتها أقوى من الدافع عليها أحجم الفرد عن ارتكابها. وتعتبر عوامل تشكيل شخصية الفرد الداخلية والخارجية هو مكونات الدوافع والموانع هذه.

ولمّا كان الإيمان بالله تعالى وتوحيده وعدم الشرك به هو الدين القيم، وكان الكفر بالله تعالى والشرك به جريمة فإننا نفهم من حديث رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى أن «الفطرة الإيمانية» تُعتبر -وهي من العوامل الداخلية- مانعا أساسا من ارتكاب جريمة الكفر أو الشرك بالله، وأن الأسرة -مثالا للعوامل الخارجية- قد تكون دافعا إلى الكفر أو الشرك، كما قد تكون دافعا إلى اختيار عقيدة غير الحنيفية. والمعنى أنه لا ينفي وجود «الفطرة الإيمانية» لدى كل مولود أن يختار هذا المولود في حياته عقيدة أخرى غير الحنيفية تأثرا بالعوامل الخارجية المكونة للشخصية والمحددة لسلوكها.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (١٥) [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ الْقُرَىٰ نَقِصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ...﴾ (١٦) [الأعراف]. وقال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (٤٧) [يونس].

في هذه الآيات الدليل على أن وجود «الفطرة الإيمانية» لدى الفرد من جنس الإنسان لا يعني إيمانه بالضرورة بعد بلوغه سنّ التكليف، كما لا يعني عدم حاجته إلى هاد يهديه إلى الإيمان الصحيح، ولهذا كان سبحانه وتعالى يرسل الرسل يدعون إلى الإيمان بالله وتوحيده وعدم الشرك به. فتكون «الفطرة الإيمانية» بمثابة استعداد طبيعي لدى الفرد من جنس الإنسان لقبول دعوة الرسل، ولهذا فإنه لم يكن يرفض دعوة الرسل إلا الذين اختاروا الكفر وأصروا عليه بتكذيبهم الآيات من قبل، وبإصرارهم على هذا التكذيب، أو الذين كذب آباؤهم الآيات وأصروا هم على السير على نهج آباؤهم؛ ولهذا فإنه تعالى لم يكتف بوجود «الفطرة الإيمانية» لدى كل فرد من جنس الإنسان سبباً لتعذيبه بكفره، وإنما جعل شرط هذا التعذيب بالكفر أن تكون قد بلغت الكافر دعوة رسول من رسل الله إلى الإيمان، وأن يكون قد رفض الاستجابة لدعوته، فهذا الرفض -مع وجود الاستعداد الفطري لديه للإيمان- يكون قد أقام الحجّة ضدّ نفسه على اختيار الكفر والإصرار عليه والاستكبار على الدعوة والداع.

وقال تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٥٥) [الذاريات]، وقال تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ (١) أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ (٢) وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهٗ يَزَكَّىٰ (٣) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَىٰ (٤)﴾ [عبس]. وقال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ (٦٩) [الطور]، وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ (١١) فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ (١٦) [عبس].

ويفهم المسلمون من هذه الآيات أن مهمة الرسل ومنهم رسول الله ﷺ هي التذكير. ومعلوم أن «التذكير» إنما يكون بأمرٍ قد نسي أو غفل عنه. هذا الأمر الذي نسي أو غفل عنه هو «الحنيفية» التي أودعت النفوس والتي ولد الناس عليها؛ ولهذا فإنه تعالى كان يرسل الرسل تنصراً، ويفهمون من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ﴾

ذَكَرَهُ ﴿﴾ أَنْ أَمْرَ إطاعة الرسل أو عصيانهم متروك للفرد غير مفروض عليه، فالأصل في التذكير وعدمه أنه يكون بغير إرادة من الفرد، فلما جاء قوله تعالى ﴿فَمَنْ شَاءَ﴾ دلَّ على أَنَّ إرادة الإيمان لدى الفرد أو إرادة الكفر والإصرار عليه لدى الفرد هي سببه، ولهذا كانت مسؤوليته عن الكفر ومحاسبته به، كما دلَّ على وجود الإيمان أو الفطرة الإيمانية لدى كل فرد فمن أعمل عقله ونظر الآيات وتدبر، أعانه الله وهداه إلى الحق بإذنه، أما من استعلى واستكبر واختار الضلال فيضله الله الضلال الأكبر.

ثانياً: العلاقة بين المعبودات المخترعة وبين الفطرة الإيمانية:

ذكر لنا الأستاذ الكاتب أسماء ثلاثة معبودات في عبارته التي تساءل فيها عن شأن عابد أوزيريس في مصر القديمة، وعابد عشتار في بلاد الرافدين القديمة، وعابد أدونيس في الشام، ومدى ارتباط معرفة الإله بوجود العابد المفظور على هذه المعرفة، وأتبع هذا بإعلامنا برأيه وهو أن الإنسان هو صانع الإله وهو الذي يستبدل به إلهاً آخر وفق مقتضيات ظروف البيئة والمجتمع، وقد اكتفيت -في موضع ذكر عبارة الأستاذ الكاتب- بقولي إنني أرى قوله تعبيراً عن فكر إلحادي. وبقي حق القارئ -الذي لا أشك في معرفته هذه الأرباب- في إعادة تذكيره بها وبغيرها، وماهيتها، ليكون رأيه الخاص في علاقتها بالفطرة الإيمانية. وفي شأن إيفاء القارئ حقه سائداً بالتعريف بالأرباب المذكورة وبيان طبيعتهم، ثم أبين العلاقة بين توقيهم وبين الفطرة الإيمانية.

١- التعريف بالأرباب الثلاثة، وبيان طبيعة كل منهم:

(أ) أوزيريس: كان -في فكر المصريين القدماء- بشراً من عامة الناس، فلم يكن من الذين اعتبروا أرباباً لأنهم يجسمون قوى الطبيعة أو الكواكب والأفلاك، وقد جاز عليه -بحكم طبيعته البشرية- أن يكون ضحية التآمر عليه والخيانة، وأن يموت. غير أن الأسطورة تقول إنه -بعد موته- عاد للحياة بسبب وفاء زوجته إيزيس. نظر المصريون إليه كإله لخصوبة الأرض وللنبات، وبدأت عبادته تنتشر في البلاد على حساب أرباب أسبق منه، فحل في «أبي صير» محل الإله «عنجتي»، ثم

عادلت عبادته عبادة «رع» فنشأ بين العبادتين نزاع انتهى بترضية صار بها -في فكر العابدين- عضوا في التاسوع العظيم وابن «نوت» و «جب» وشقيق إيزيس، ونفتيس، وست. وتحول «حورس» الذي كان الإله الصقر للسماء إلى ابن لأوزيريس وإيزيس، ثم انتقل أوزيريس إلى منف واندمج في «سوكر» أحد أعضاء القوى تحت الأرضية المتصلة بالإله «بتاح» ليحكم مصر ليصير إله الموتى. وعقب هذا عهد في «أبيدوس» وامتاز على «ختتو إمتتو» إله الموتى والمقابر فصار إله الحياة الأخرى ضامن البعث للبشر. ثم تطورت عقيدة المصريين فأصبح -في نهاية الأسرة الخامسة- كل ملك يموت أوزيريسا. وعندما عبد في هليوبولس اتخذ صفات أخرى، منها أنه أصبح نجما يضيء في السماء الجنوبية باسم «أوريون» كما صار القمر أيضا. وبعدها بات صورة لشمس الليل وصارت كل من إيزيس ونفتيس ربةً ترحب بالشمس عند شروقها.

وفي الرواية المنقولة عن «بلوتارك» إن أوزيريس ولد في أيام النسيء الخمسة من السنة وصار ملكا للعالم، وما إن صار ملكا حتى عرف المصريين ثمرات الأرض وعلمهم الزراعة ومنحهم القوانين وقواعد الأخلاق ثم زرع لهم الأرض لتقوم فيها الحضارة، وكان من أسمائه «الكائن الطيب» «ون نفر»، ثم غار منه أخوه ست -وهو تيفون- ودبر للخلاص منه، فأولم وليمة دعاه إليها وأعد صندوقا جميلا يناسب حجمه، ووعد أن يهديه من يناسب طوله، فلما رقد فيه أوزيريس أغلقه عليه وثبته بالمسامير ثم وضع الصندوق في النهر، فحمله النهر إلى البحر، ولدى بحث إيزيس عنه -تذكر كتابات مصرية أنها وجدته على شاطئ «نديت» حيث مات- بينما تقول الرواية الإغريقية أنها وجدت جثته عند ميناء «بيلوس» اللبناني، وأنها أعادتها إلى مصر، ثم إن ست بحث عنها وقام بتمزيقها وبعثها في جميع أنحاء مصر، ثم بحثت إيزيس عن أجزائها ودفنتها. ويعزى بحث أوزيريس للحياة في بعض النصوص إلى أمه «توت» وفي بعض آخر إلى عطف رع الذي ساعد بتعاويذه الإله تحوت على ذلك. وكان المصريون القدماء يحتفلون بأوزيريس زارع الأرض في الشهر الرابع من السنة المصرية، عندما تنحسر مياه الفيضان وتكون الحقول معدة لإلقاء البذور فيها، وكانوا يصنعون تماثيل صغيرة له

من الطين الرطب تخلط فيها الحبوب بالطين، لتثبت البذور بعد بضعة أيام ممثلة
لعودة الحياة للأرض، وكانت هذه التماثيل تسمى «أوزيريس الحبيب». ويبدو أن
هذا الفعل هو أصل عادة المصريين المعاصرين في بعض المناسبات إلقاء بعض البذور
فوق قطن مبتل في وعاء لينبت بعد بضعة أيام.

ويبين من التعريف السابق بأوزيريس المعبود القديم عند المصريين أنه كان -
في الأصل- فردا من آحاد الناس، بمعنى أنه لم يوجد من الأصل كإله، وأنه
بحكم طبيعته البشرية جاز عليه أن يخدع وأن يقتل. أما تحوله إلى معبود كإله
للموتى أو كباعثٍ للحياة في الأرض بالزراعة فإنه لا يعني أنه اعتبر الإله الخالق
للكون والمدبر أمره. وقد رأينا -في الأسطورة- أنه كان من أشخاصها تسعة أرباب
آخرون، وهذا ما دعانا إلى تقرير أن مثل هذا المعبود جميع الأولياء والقديسين
الذين يزور أضرحتهم أو أماكن وجود صور تنسب لهم وتماثيل جموع من الناس
على اختلاف عقائدهم الدينية، يقدمون لهم الأموال والهدايا ويوقدون الشموع
وينذرون النذور، لكنهم لا يعتبرونهم الله الخالق والمدبر.

تأكد لنا هذه الحقيقة من معرفة قصة «الخلق» عند المصريين القدماء، وهي
قصة كانت تفصيلاتها تختلف من مكان إلى آخر داخل مصر، لكنها كلها تؤكد أن
الخالق الإله الأعظم واحد غير هؤلاء الأرباب له صفات أخرى لا يشاركه فيها
غيره. فهناك أسطورة للخلق تقول إنه لم يكن في البداية غير مسطح مائي واسع
غير محدود، وكان هناك الرب الذي رأى أن يُضفي على فكرة نفسه التي تكونت
في روحه شكلا ماديا فخلق نفسه بنفسه وحدها، ثم بدأ خلق العالم، الذي سماه
«تاتن» أو «نبت» أي الأرض التي تبرز، وكانت بدايته أرض أو تل يظهر من وسط
الماء ليستقر فوقه عرش رب الخليقة وخليقته. وهناك أسطورة عين شمس التي
كانت تقول إن الإله الخالق «أتوم» لم يولد ولم يخلق من شيء، بل خلق نفسه
بنفسه وصنع الخليقة كلها من نفسه، ثم هناك أسطورة منف التي كانت تقول إن
الإله «بتاح» خلق العالم بفعل قلبه هو نفسه الذي استوعب فكرة الشيء الذي
يخلقه، وبفعل لسانه الذي نطق بكلمته، فالكون خُلِقَ بالكلمة، والكلمة هي التي
خلقت كل أشياء الحياة.

والمعنى أن أوزيريس لم يكن هو الخالق، وأن الخالق فرد أحد، لم يُخلق لكونه أبديا، كان عرشه على الماء، وخلق الكون بكلمة «كن» فيكون.

(ب) عشتار: هي ربةٌ عرفت بهذا الاسم وباسم «عشتروت» عند الكنعانيين، ويرجع الاسم في الأصل إلى العربية الجنوبية «عشر» الذي هو الابن البكر لإله القمر (سن) ثم أبدلت «الشاء» شيئا في العربية الشمالية والكنعانية، ثم أنثت حين جرى رسم ابن إله القمر في الأساطير الكنعانية على هيئة تشبه صورة «عناث» المقاتلة، فصارت عشتار مقاتلة تظهر صورتها في القتال الذي دار -في الأسطورة- بين المعبود «بعل» وبين إله البحر «يم»، وكانت لها -بهذه الصفة- منزلة رفيعة في أساطير أرض الرافدين باعتبارها ابنة إله القمر (سن) ولهذا كان رمزها نجمة الصباح في بلاد الكنعانيين ونجم السماء عموما في أرض الرافدين، وفي بابل أطلق اسمها على كوكب «الزهرة» لأنها أزهى النجوم، وقد انتقل اسمها وشكلها إلى اللغة اللاتينية في صورة «ستيلا» بمعنى النجم، وكذلك في اللغة الإيطالية، وأقرب نطق إليها هو اسمها في الإنجليزية «ستار» Star. وقد عبّدت هذه الإلهة في مصر في عهد الأسرة الثامنة عشرة بصفتها ربة الحرب ابنة «رع» أو ابنة «بتاح»، وكانت تصور في هيئة امرأة عارية تمتطى جوادا بغير سرج وتلبس تاجا، وفي يدها سلاح.

ويبين من هذا أن «عشتار» لم تكن عند أي من الذين قدسوها هي الله، ويكاد قدرها عند هؤلاء يماثل قدر القديس جرجيوس -وهو مار جرجس، وسان جورج- عند المسيحيين اليوم فضلا عن تشابه صورتها كمقاتلة وصورته كمقاتل، ولم يقل قائل إن القديس جرجيوس هو الله الخالق عند المسيحيين.

(ج) أدونيس: كان في الأسطورة شاب جميل من البشر يعمل في صيد الحيوان البرّي، شاهدته «أفروديت» ربة الجمال وهو يستحم فأعجبت به وجاءته تغريه بحسنها وجمالها فأعرض عنها، ورجاها أن تتركه ليذهب في رحلة صيد فاشترطت عليه أن يقبلها فلما فعل تماوتت فجعل

يتحسس جسدها لتفريق، ثم فتحت عينيها وقالت له: «ألا تُقبل عليَّ إلا ميتة؟» وعاودت معه محاولة إغوائه فأعرض عنها، ثم نهرها وغادرها إلى صيده، فقتله خنزير بري وبكته أفروديت، وتقول الأسطورة بعد انتقالها إلى الشام إن دمه أنبت الزهرة الحمراء «شقائق النعمان» وهي نبتة برية تكثر في حلب، ولهذا يطلق عليها اسم (أدونيس حلب). ثم إن هيرميس قاده إلى العالم السفلي، فتوسلت أفروديت إلى زيوس أن تلحق به في «هاديس» أو يعيد إليه الحياة، فأرسل زيوس إلى أخيه «بلوتو» إله «هيدز» طالبا منه إعادته إلى الحياة، إلا أن بلوتو رفض هذا، ثم تم الاتفاق -بعد هذا- على أن يمضي أدونيس الربيع والصيف من كل عام فوق الأرض، ثم يعود إلى هاديس ليقتضي فيها الخريف والشتاء. وكان يقام له سنويا عيد يسمى «أدونيا» احتفالا بعودته للحياة. ومفاد هذا أن أدونيس لم يكن هو الله الخالق عند هؤلاء الذين أعلوا قدره واحتفلوا بذكرى عودته للحياة في كل عام.

٢- العلاقة بين توقيير الأرياب وبين الفطرة الإيمانية:

علمنا من قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ (٣٠) [الروم]، أن كل فرد من جنس الإنسان يولد مفطورا على الحنيفية، لا يختلف في هذا إنسان ولد في عصر من العصور عن إنسان غيره ولد في عصرٍ آخر، أي أن إنسان ما قبل عصر إبراهيم عليه الصلاة والسلام كان مفطورا على الحنيفية بالميلاد. وجاء قول رسول الله ﷺ «إنه ما من مولود يولد إلا على الفطرة، ثم إن أبويه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» -الذي أخبر عن دور البيئة في سلوك الإنسان وفي الانحراف بالحنيفية عن معناها الصحيح وفي الانحراف عنها- مختصا بإنسان ما بعد ظهور المجوسية واليهودية والنصرانية. وجاء قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٧٨) [النحل] فعلمنا أن الإنسان المفطور على الإيمان يولد - رغم هذا- جاهلاً أمر ربه وصفاته.

ومن جماع معاني هذه النصوص نستطيع أن ندرك سبب انحراف الإنسان عن الحنيفية إلى ما عداها، ومنه اصطناع الأرباب وتقديسها. فلإنسان ما قبل المجوسية واليهودية والنصرانية الذي ولد مفطوراً على الحنيفية لكنه كان يجهل أمر خالقه وربّه، وكان -بما أوتى من حاسة السمع- يسمع الرعد فيخافه ويرهبه، وكان يسمع زئير الأسد وصراخ الحيوان فيشعر بالرهبة، وكان -بما أوتى من حاسة البصر- يشاهد الشمس ويشاهد القمر، وبمرور الزمان يدرك دورة الفلك، وكان -بقوى الفؤاد- يقرن النتائج بالأسباب فأدرك أن الشمس والقمر يفيدانه، ووجد علاقة بين دورة الأفلاك وبين فيضان الأنهار وثورات الطبيعة والنوات، فكان طبيعياً أن يشكر ما يفيدّه وأن يخشى ما يضرّه فيحاول استرضاءه، وأن يتقرب إلى هذه المخلوقات فكان منه إكبارها وتقديسها، فنشأ عن هذا وجود الأرباب، ثم إنه بتعاقب الأجيال أصبح المولود يولد في بيئة أسرية واجتماعية تقدر الكواكب وقوى الطبيعة أو الأجداد تقيم لهم الصور والتماثيل، فيسير على نهجهم؛ ولهذا كان تعالى يرسل إلى هذه المجتمعات الأنبياء والرسل لتصحيح العقيدة التي فسدت لديهم، فكان أغلبهم يقولون: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ (٢٣) [الزخرف].

ثم كان منه تعالى أن يعث إبراهيم عليه الصلاة والسلام بالحنيفية هادياً ومعلماً، وكان الناس وقت بعثته -في شأن عبادة الخالق- فريقين، أولهما -الذي أطلق عليه اسم الصابئة- كان يقول بحاجة الناس في معرفة الله تعالى وطاعته إلى وسيط، وبأن هذا الوسيط يجب أن يكون روحانياً وليس جسمانياً، لأن الأرواح أظهر من الأجسام وأقرب إلى الله، غير أن هؤلاء لم يستطيعوا الاقتصار على الأرواح البحتة فاتجهوا إلى هياكلها أو أشكالها المجسمة، وهي «السيارات» أي الكواكب السيارة، اتخذوها وسيطاً فأكبروها وقدسوها، ثم كان منهم من اتجه إلى «الثوابت» وهم -في الأصل- أشخاص يمثلون الكواكب السيارة، قاموا بتجسيدهم في هيئة تماثيل أو أصنام. وهكذا كان من الصابئة من يقدس السيارات ومن يقدس الأصنام. لكن هؤلاء وهؤلاء كانوا يرون في معبوداتهم وسيطاً إلى الله تعالى الخالق والإله، أي أن الأمر بالنسبة لهم كان انحرافاً بالحنيفية يؤكد وجود الفطرة الإيمانية ولا ينفىها. أما الفريق الآخر الذي كان عليه أناس في زمان إبراهيم عليه

الصلاة والسلام فهو ما أطلق عليه اسم «الحنفاء» وكان يرى حاجة الناس في معرفة الله تعالى وطاعته إلى وسيط -شأنهم في هذا شأن الصابئة- غير أنهم كانوا يرون أن هذا الوسيط يجب أن يكون من جنس البشر، تكون درجته في الطهارة والعصمة والتأييد والحكمة فوق الروحانيات، فهو يماثل الناس من حيث البشرية ويمتاز عليهم من حيث الروحانية التي بها يتلقى الوحي من ربه وهؤلاء هم أول المؤمنين بالأنبياء والرسل.

وعلى هذا فإننا نفهم سبب بعثه تعالى موسى وأخاه هارون إلى فرعون وقومه وإلى بني إسرائيل لتصحيح العقيدة والتذكير بالحنيفية والعود إليها، وبعثه عيسى عليه السلام، ثم بعثه محمدا ﷺ للناس كافة بتمام الدين، ليكون في اتباعه وما بعث به وما أنزل إليه المظهر المادي للفطرة الإيمانية، قد يحول دون المرء ودونه ظروف البيئة الأسرية والاجتماعية، كما يفهم من حديث رسول الله ﷺ، كما قد يحول دون المرء ودونه اختيار الفرد الكفر وإرادته.

ثالثا: الأسطورة، ودورها في ثقافة البشر وحضارتهم:

تبين لنا من التعريف بالمعبودات الثلاثة الذين ذكرهم الأستاذ الكاتب أن كلا منهم كان أحد أشخاص أسطورة انتشرت في شعب من شعوب الأرض، وقد يكون هذا الواقع دافعا البعض إلى الاعتقاد في وجود علاقة تلازم وتزامن بين الأسطورة وبين فساد عقيدة التوحيد، واعتبار الأسطورة -بالتالي- شرا محضا. وأرى أن الحكم للأسطورة أو عليها لا يتأتى إلا بعد دراسة نشأتها، وفحواها، وأثرها في الحياة البشرية، وهو ما أحاول إيجازه في الآتي:

في شأن نشأة الأسطورة نجد الواقعة الثابتة الحدوث. ففي أسطورة «خلق العالم» عند المصريين القدماء نجد أنه في البدء لم يكن غير الإله الأعظم وحده الذي لم يولد ولم يخلق من شيء، وأنه قرر خلق الكون، خلقه بكلمة «كن فيكون»، وكان عرشه -عند بدء خلق الكون- على الماء. وقريب من هذا أسطورة خلق الكون في «ملحمة أوجاريت» في الشام. وليس ثمة شك في أن الفكر الأساسي في الأسطورة هو فكر «صحيح» يوافق ما ورد في القرآن العظيم، وهو

ما يعني أن رواية الخلق كان مبتدأ التعريف بها أقوال نبي² أو رسول إلى معاصريه - ذلك أن أحداً لم يعاصر بدء الخلق ليروي قصته- ثم جرى انتقال القصة من السلف إلى الخلف بواسطة الرواية، التي أدخلت فيها غير الحق، غير أن هذا لا ينفي موافقة أصل الأسطورة فكرة الخلق عند المؤمنين كما وردت في كتبهم المنزلة من الله.

وفي أسطورة الطوفان في الأدب السومري القديم وفي ملحمة جلجامش، نجد أن الإله الأعظم غضب على البشر لكفرهم به وعصيانه فقرر إغراقهم، ثم إنه أظهر هذا السر لرجل صالح، كلفه أن يبني الفلك، وأن يضع فيه من كل مخلوق حي زوجين اثنين، ففعل الرجل الصالح ما أمر به، ثم إن الماء أنهمر من السماء وفاضت به الأنهار والعيون ليغرق كل من كان على الأرض، ولتحطّ السفينة بعد انحسار الماء على جبل فينزل منها هؤلاء الذين نجوا من الطوفان ليتشربوا في الأرض وليتناسلوا فيتكون من نسلهم جيل جديد في جميع بقاع الأرض. وليس ثمة شك في أن الفكر الأساسي في الأسطورة يتفق وما ورد في سفر التكوين من كتاب العهد القديم عن طوفان نوح عليه السلام وما ورد في القرآن العظيم عنه. وهو ما يعني أحد أمرين، أولهما انتقال الرواية من السلف إلى الخلف وثانيهما بعث نبي أخبر بقصة طوفان نوح عليه السلام، ثم كان انتقال القصة -من بعده- إلى الأجيال التالية بطرق الرواية.

ومثل هذا نجده في أسطورة أوزيريس التي نقلها إلينا «بلوتارك» ففيها الأخ الذي غار من أخيه وأراد أن يستأثر بزوجه فقتله، وفيها ابن القتل الذي يثار فيما بعد من عمه قاتل أبيه، نجدها في شقها الأول توافق ما جاء في سفر التكوين عن قتل «قايين» -وهو قابيل- أخاه هابيل غيراً وحسداً أو طمعاً في أن ينال زوجته، وتوافق ما جاء في القرآن العظيم عن قصة ابني آدم، وفيها قتل أحدهما الآخر غيراً منه وحسداً له أن تقبل الله قربان أخيه ولم يتقبل قربانه. وتوافق في مجموعها ما جاء بأسطورة «الملك الضليل» في الأدب الشامي القديم، وقصة «سعد اليتيم» الباقية لليوم في ريف مصر، وفي الأسطورة الإسكندنافية القديمة التي صاغها «شكسبير» في مسرحية «هاملت».

أما الأساطير الأخرى ومنها الأساطير الإغريقية فإن أصولها الفكرية لها مصادرهما الواقعية المتمثلة في الحروب التي دارت بين المدن والجزر اليونانية القديمة، التي أظهرت أبطالاً جاء الخيال البشري بعد هذا ليصوغ حولهم القصص الذي أصبح من المكونات الثقافية لأي مثقف، ولا تختلف الأساطير العربية التي تتحدث عن البطولة والأبطال عن واقع الأساطير الإغريقية في هذا الشأن، ومنها أسطورة عنترة بن شداد، وأسطورة «الزباء وجذيمة الأبرش». والمعنى أن للأساطير أساساً من الواقع أو من العقيدة الدينية الصحيحة.

يبقى بعد هذا بيان أثر الأساطير في الحضارة البشرية - بعد أن سبق بيان أثرها في الثقافة - وهنا نتذكر قوله تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا﴾ [الكهف] والمعنى أنه تعالى جعل ما على الأرض مما خلق وما صنع البشر زينة للأرض، وليس زينة للإنسان ولو كان هو صانع الشيء الذي أصبح زينة، وهكذا أصبحت أهرامات الجيزة ومعبد الكرنك ومعبد بوسمبل زينة للأرض، بينما فنى من أقاموها وأصبح الأكروبوليس زينة للأرض بينما فنى مقيموه، ونحن نعلم أن الحياة الدنيا وزينتها إلى زوال وأن الدار الآخرة هي الحيوان، غير أنه يبقى لهذه الزينة أو الحضارة دورها المقصود في حكمة الله تعالى، فهي دليل على خلقه تعالى «ملكة التخيل والتصوير» في العقل البشري، وهذه الملكة هي التي أدت إلى جميع المخترعات الحديثة، فلم تكن هذه المخترعات غير أحلام وتخيلات - في مبدأ أمرها - في العقل البشري، وذلك لتكون مشيئته تعالى التي نتعرف عليها من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرًا لَّيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْن بِالْأَمْسِ﴾ [يونس]. وأسأل نفسك اليس من زينة الأرض «بازيليك» القديس فرنسيس، بأسيزي، ولوحة معراج نامة «عذاب الخاطئين» المنمنمة الفارسية، وتمثال هرقل وهو يقضي على أنطاوس، وتمثال داود عليه السلام الذي صنعه مايكل أنجلو، وتمثال ديونيسيوس. اليس هذا جميعه من نتاج ملكة التخيل والتصوير، كما أنه من عناصر الحضارة البشرية زينة الأرض، شاءت حكمته تعالى أن توجد. ودون أن ندعي معرفتنا بحكمته تعالى جلّ وعلا، نقول إنها قد تفتن البعض، وقد تزيد الذين اهتدوا هدى، والذين آمنوا إيماناً.

المبحث الثاني

في موضوع نظرية النشوء والارتقاء عند دارون

انتقل بنا الأستاذ الكاتب إلى الموضوع الثاني، وهو نظرية النشوء والارتقاء، فقال: ونأتي للملف نظرية النشوء والارتقاء باسم نظرية دارون، حيث قام ملف روزا على التمرد على نظرية دارون في أمريكا، وهو في النهاية محاولة من المتدينين الأمريكيين لوضع النظرية الدينية في المقررات المدرسية إلى جوار نظرية دارون وترك الطلبة يحتارون. وإذا كان هذا صحيحا فهو بداية تحقيق نبوءة الإسلاميين بقرب انهيار أمريكا؛ لذلك لا يمكن أخذ الكلام على علته، ولا أصدر عليه حكما في جملته بقدر ما أستنتج أن الديمقراطية الأمريكية تطرفت لدرجة سمحت لبعض المتدينين من محاولة إعادة التدريس الديني إلى جوار العلم في المدارس، وأنها ظاهرة ربما كانت لها أسبابها، لكنها إلى زوال سريع كما هو واضح من التراجع إلى فكرة الدمج بين النظرية الدينية في الخلق والنظرية العلمية في التطور بنظرية «التصميم العاقل» التي بدورها لم تحظ بأي تأييد علمي حتى الآن.

ومن هذا التقديم الذي استهل الأستاذ الكاتب به حديثه عن نظرية النشوء والارتقاء تبينت الآتي:

١- أن رسالة الأستاذ الكاتب التي قوامها محاربة الأديان وازدراء المتدينين هي رسالة عالمية، ولهذا أجزته وساء ما سمع عن وضع النظرية الدينية للخلق في المقررات المدرسية في أمريكا إلى جوار نظرية دارون وترك الطلبة يختارون. مع علمنا أن أولى قواعد تحكيم العقل في المسائل المتنازع فيها هي وجوب عرض الآراء المختلفة في المسألة وأدلة كل رأي وحججه على العقل الحكم، وأن عرض رأي واحد على هذا العقل الحكم دون بقية الآراء هو من قبيل فرض الرأي، وهذا يخالف منهج

العقلانيين الذين يدعى الملحدون أنهم منهم. كما أنها رسالة شاملة لا تقصر عداها على الإسلام وازدراءها المتدينين على أتباعه، فليس ثمة شك في أن المتدينين الأمريكيين الذين سعوا لتدريس النظرية الدينية في خلق الإنسان في المدارس إلى جانب نظرية دارون لم يكونوا جميعهم مسلمين، بل كان أغلبهم مسيحيين.

٢- أن الأستاذ الكاتب يرى أن اتجاه مجتمع ما نحو الدين هو سبيل انهيار هذا المجتمع، ثم إنه -في إنزال حكم هذا الرأي على المجتمع الأمريكي- قام بتحوير أقوال المسلمين على نحو يفهم منه أنهم قالوا مثل قوله ورأوا مثل رأيه، حين أننا نعلم أن الذين تحدثوا في الأمر قالوا إن تفشى الرذيلة في المجتمع الأمريكي وعدم استنكارها الذي بلغ حد إياحة زواج المتماثلين جنسيا زواجا دينيا على يد كاهن أو قسيس، وإصدار تشريع بحقوق الشواذ جنسيا هو أمر من شأنه أن يؤدي إلى انهيار هذا المجتمع، وقد أسس القائلون بهذا الرأي وجهة نظرهم على أحداث التاريخ التي أثبتت أن زوال عظمة مدن ودول وإمبراطوريات كانت نتيجة تفشي الرذيلة فيها.

٣- أن الأستاذ الكاتب يرى أن مجرد السماح للمتدينين بمحاولة تدريس النظرية الدينية في خلق الإنسان في المدارس إلى جانب نظرية دارون هو نقیصة كبرى أدى إليها تطرف الديمقراطية الأمريكية. ولا أعلم أي تطرف هذا الذي يقصده الأستاذ الكاتب، وقد قامت الديمقراطية منذ عرفها العالم في شكل الديمقراطية المباشرة التي نشأت في المدن اليونانية القديمة، حتى اليوم، وقد أصبحت في أغلب بلدان العالم ديمقراطية غير مباشرة أو ديمقراطية نيابية، على أساس واحد هو تمكين كل رأي من بسطه أمام الجميع ومحاولة الإقناع به لتكون الغلبة للرأي الذي تؤيده الأغلبية.

٤- جاءت عبارة الأستاذ الكاتب -في شأن تدريس الدين- القائلة: «إنها ظاهرة ربما كانت لها أسبابها، لكنها إلى زوال سريع» تعبيرا عن أمنية خاصة، فليس صحيحا أن ظهور نظرية «التصميم العاقل» دليل على قرب تحقيق هذه الأمنية.

٥- في عبارة الأستاذ الكاتب القائلة «فإذا كان هذا صحيحا فهو بداية تحقيق نبوءة الإسلاميين» أرى أنه لم يوفق في استعمال لفظ «تحقيق» تعبيرا عن المعنى الذي قصدته، فالتحقيق هو «التصديق»، وهو «التيقن» من صحة أمر ما. وربما كان الأوفق استعمال لفظ «تحقق» ومعناه صيرورة أمر ما حقيقة واقعة. كما أرى أنه لم يوفق في استعمال لفظ «الإسلاميين» فقد قال تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَلَّةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ...﴾ (٧٨) [الحج]. والمعنى أنه تعالى أخبر الذين آمنوا بأن اسمهم هو «المسلمون» سماهم به أبوهم إبراهيم عليه الصلاة والسلام الذين هم على ملته. هذا فضلا عن أن استعمال «ياء النسبة» إلى الإسلام إنما يكون في شأن المسائل المعنوية مثل الأفكار والعقائد والأشياء المادية، كقولك: «فكر إسلامي»، وزي إسلامي».

بعد هذا ربط الأستاذ الكاتب بين ظهور نظرية «التصميم العاقل» وبين ما قاله الدكتور حسن عطية في درس من دروس «العلم والإيمان» وعلق عليه بقوله: «لا بأس مما قال لأنه في النهاية ينحو بنية صادقة إلى حث الإيمان إيجابيا نحو العلم واحترامه عبر احترام الدين»، ثم أضاف إليه قوله «وأیضا لا بأس مما قاله صديقي الدكتور محمد شحرور وتخريجاته الجديدة المتميزة، وهو أيضا لون من محاولة التطويع الإيجابي لإيمان المسلم بالدين، كي لا يجد على نفسه حرجا في الأخذ بنظرية النشوء والارتقاء. بدفع الناس عبر تلوين التحريم ببهجة الحلال برؤية أخرى جديدة».

ولا أنكر أنني فهمت من مجمل عبارات الأستاذ الكاتب مضمون ما أراد أن يوصله إلى علم القارئ وهو أنه يقبل -على نحو ما- ما أراد كل من الدكتور حسن عطية والدكتور محمد شحرور بلوغه وهو إقناع المؤمن بعدم تعارض قبوله نظرية النشوء والارتقاء مع نصوص القرآن العظيم. غير أنني أزعج أنني وجدت صعوبة في استخلاص هذا المعنى من عبارات الأستاذ الكاتب، فأنا لا أعرف كيف يحث شخص ما الإيمان إيجابيا نحو العلم، لأن الفعل «حث» يعني «حض» وهو يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر (على) فنقول «حثه على»، ولا يتصور -في

المعنى - أن يحث أحد أمرا معنويا كالإيمان، وإنما يحث مخلوقا ذا إرادة تتأثر بهذا الحث، ثم تبين أن الأستاذ الكاتب إنما كان يعني بالقول: «دفع المؤمن إيجابيا نحو العلم». كما أزعج أنني عانيت صعوبة أشد في فهم عبارة «بدفع الناس عبر تلوين التحريم ببهجة الحلال برؤية أخرى جديدة»، «فالتحريم» ضد «التحليل» والحلال ضده «الحرام».

أما لفظ «محاوّل» في عبارة «وهو أيضا لون من محاول الطّبيع» فأعتقد - إذا صدق حدسي - أنه شابه خطأ في الطبع، وأن أصله المكتوب كان «محاوولات»، لأن الحرف «من» - في الجملة - للتبعيض، وجمع «محاولة» - فيما أعلم - هو محاولات، وليس محاول.

ثم انتقل بنا الأستاذ الكاتب إلى لب الموضوع فقال ما موجزه إن حكاية الخلق والتكوين في الدين تعتمد إلى نظرية الخلق المباشر، أما في العلم فإنها تعتمد إلى القول بتطور حيوي عبر ملايين السنين انتهى بتطور جميع الكائنات من أصول أولى مجهرية إلى ما هي عليه الآن. وإن أهل الأنتروبولوجيا والميثولوجيا وعلماء الأركيولوجيا والتاريخ يعلمون أن نظرية خلق الإنسان من طين لازب وتشكيله بواسطة إله نفخ فيه نسمة الحياة كانت نظرية قديمة قدم البشرية لدى كل شعوب الأرض من مصريين إلى بابليين وآشوريين إلى سكان أستراليا البدائيين وغيرهم، فضلا عن تدوين قصة خلق حواء من صلح آدم في بايل القديمة في قصة «إيتوما إيليش» التي هي الأصل الذي نسخت منه القصة في التوراة. ثم يضيف الأستاذ الكاتب قوله: «إن الإسلام بدوره يأخذ بنظرية الخلق المباشر ولا يحكي عن تطور الإنسان عن البشر أو العكس - بالمخالفة لما قاله الدكتوران حسن عطية ومحمد شحرور - إنما هو قادر على تبديل الخلق مباشرة» ويعلق على هذا بقوله: «فالدين شأن والعلم شأن سادتي الأكارم، وليس بالضرورة أن يمر الإيمان بالعلم عبر الإيمان بالدين، والإصرار على ذلك هو سر كارثتنا الأزلية وخيائنا غير القابلة للمناقشة».

وفي شأن إثبات وجهة نظره هذه ذكر قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا عَتَا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [الأعراف ١٦٦] وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة ٦٥]، وعلق قائلا «هنا عملية تحويل مباشر

وفوري في الخلق والخلق لم تعتمد التطور منهجا لها» وفي تبرير نزول الآيات القرآنية بهذا المعنى قال «لأن أهل ذلك الزمان ما كانوا يعرفون التطور، وقد جاء الإسلام ليخاطبهم بلسانهم وعلى قدر عقولهم، لقد جاء ليقول لهم ما يعلمون مسبقا من أديان ومعارف متواترة، وكان طبيعيا أن يخاطبهم حسب إدراكهم الذي هو أقل بألف وأربعمائة عام من إدراكنا، وما كان ليحدثهم بلسان نظرية التطور لأنه لم يكن لديهم مختبرات، ولا ميكروسكوبات إلكترونية ولا مناهج علمية في البحث والتفكير. لقد كان بإمكان الإنسان أن يتصور إمكانية تحول البشر إلى كائنات أدنى عقابا لهم على الأثام والجرائم كالقردة والخنازير لكنه لم يكن يتصور أن يكون هو مسخا من القردة والخنازير لأنه الأرقى والأكثر وعيا منها... إن كل نبي خاطب أجيال زمانه، وهذه الأجيال من ناتج أجيال سابقة أكثر بربرية وهمجية، ورثت عنها ضمن ما ورثت بعض ثقافتها ومعارفها البدائية الأولى ولم يكن باستطاعه أي نبي أن ينكر معارفهم عن التكوين والخلق وإلا طالبوه بالبديل الأصوب، والأقرب للفهم».

وتعليقا على هذا أقول:

١- إن شيوخ قصة خلق الإنسان من طين لازب أو من صلصال من حمأ مسنون نفخ الله تعالى فيه من روحه -على النحو الذي ذكره الأستاذ الكاتب- في جميع المجتمعات الإنسانية القديمة وفي سكان أستراليا البدائيين اليوم الذين يفصل بينهم وبين باقي سكان العالم مسطح مائي هائل هو دليل على أن المعلومة قد وصلت جميع شعوب الأرض بواسطة أنبياء بعث كل منهم في شعب من الشعوب، وصدق الله العظيم القائل: ﴿وَإِنَّ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾ [فاطر]. ونحن نعلم أن آدم عليه السلام أبا البشر كان رسولا نبيا إلى بنيه وذرياتهم، وأن أهل الفلك الذين انتشروا في العالم بعد أن استوت السفينة على الجودي كانوا مؤمنين عرفوا من نوح عليه السلام قصة خلق آدم ونقلوها إلى ذرياتهم الذين كانوا هم الباقين. ويبقى بيان واقع أن الأقدمين لم يقولوا إن «إلها» نفخ في الإنسان المخلوق من طين من روحه، لأنهم لو قالوا إن إلها «نكرة» فعل هذا، لكان وحده هو الخالق المستحق العبادة، بل

إنهم قالوا إن «الإله» (معرّفاً) هو الذي فعل هذا. وهو ما يعني معرفتهم بالخالق الواحد الأحد.

٢- أخذ على الأستاذ الكاتب إنه بعد أن قال: «والإسلام بدوره يأخذ بنظرية الخلق المباشر ولا يحكي عن تطور الإنسان عن البشر أو العكس» أكمل عبارته قائلاً: «إنما هو قادر على تبديل الخلق مباشرة» ذلك أن معنى القول أن الإسلام قادر على تبديل الخلق مباشرة، وهذا غير صحيح، فالقدرة لا تكون للدين بل هي لله تعالى، وإن كان مقصود الأستاذ الكاتب أن القدرة تكون لله المعبود في هذا الدين فإنه لا يكون من أدب الخطاب عن ربّ العزّة أن يقال عنه «هو» في عبارة «إنما هو قادر على تبديل الخلق مباشرة» التي تلتها عبارة تنضح سخرية من الفكرة هي: «بما يدعم الأصل المعتاد في فهم الخلق المباشر، فالدين شأن والعلم شأن سادتي الأكارم».

٣- في محاولة الأستاذ الكاتب تفسير القرآن العظيم لصالح العلم - بقوله - وبعد ذكره بعض آيات القرآن العظيم قال: «هنا عملية تحويل مباشر وفوري في الخلق والخلق لم تعتمد التطور منهجاً لها، لأن أهل ذلك الزمان ما كانوا يعرفون التطور، وقد جاء الإسلام ليخاطبهم بلسانهم وعلى قدر عقولهم، لقد جاء ليقول لهم ما يعلمون مسبقاً من أديان ومعارف متواترة، وكان طبعياً أن يخاطبهم حسب إدراكهم الذي هو أقل بالف وأربعمئة عام من إدراكنا».

ويبين خطأ هذا التفسير من الآتي:

(أ) إن الدلالة الخطيرة للتفسير تتمثل - في المعنى العام - في عدم صحة المعلومة التي نقلها جميع الأنبياء والمرسلين إلى أقوامهم في شأن خلق الإنسان، أو بمعنى صريح كذبها. وهذا يعني أحد أمرين، فإما أن يكون الأنبياء والرسل قد كذبوا على رب العزّة، فأخبروا أقوامهم بغير ما طلب منهم رب العزّة إخبارهم به، وإما أن يكون رب العزّة - تنزه سبحانه وتعالى عن النقيصة - هو الذي كذب على أنبيائه وعلى خلقه.

ثم إنها تتمثل - في المعنى الخاص - في أن القرآن العظيم قد ذكر - في قصة خلق الإنسان - غير الحق، وهو ما يعني كذبه وكذب رسول الله ﷺ ونفاقه، لنهيه ﷺ عن الكذب ونعته بأنه سبب كل جريرة، ثم مقارفته .

(ب) إنه غير صحيح أن أهل زمان رسول الله ﷺ والذين سبقوهم لم يكونوا يعرفون شيئاً عن التطور، فليس ثمة شك في أن الواحد منهم كان يشاهد الدودة تزحف على أوراق الأشجار، ثم تنسج حول نفسها شرنقة، فإذا مزق الشرنقة وجد داخلها شيئاً آخر غير اليرقة التي رآها من قبل، وإذا تركها ولم يمسه بسوء خرجت منها فراشة تطير ولا تزحف، تختلف كل الاختلاف عن اليرقة التي شاهدها من قبل، وكان يشاهد المراحل التي يمر بها جنين بيض الضفدع منذ خروجه لحين بلوغه مرحلة الضفدع الكامل النمو، وكان من السهل تقريب فكرة النشوء والارتقاء إلى ذهنه مع بيان علة اختلاف المدد الزمنية التي استغرقها تحول أحد فروع الأصل الواحد للقردة والإنسان إلى إنسان، عن هذه التي يستغرقها تحول اليرقة إلى فراشة، وتحول أبو زنبقة إلى ضفدع .

٤- إن تفسير كذب القرآن في موضوع خلق الإنسان - في رأي الكاتب - بعدم قبول أهل زمان نزوله فكرة أن «يكون الإنسان مسخاً من القردة» يتجاهل واقع أن مثل هذا التحول لا يعتبر من قبيل «المسخ» فالمسخ هو تحويل صورة إلى ما هو أسوأ منها، وليس من هذا تحويل القرد أو شبيهه إلى إنسان، فالإنسان أحسن صورة من القرد، فيكون الأمر إعلاء لقدرة ما تم تحويله وارتقاء به إلى الأفضل .

٥- إنه غير صحيح ما قاله الأستاذ الكاتب من أنه لم يكن باستطاعة أي نبي أن ينكر على من بعث فيهم معارفهم السابقة، فجميع الأنبياء أنكروا على من بعثوا فيهم معارف سابقة اعتقدوا صحتها، فهذا إبراهيم عليه الصلاة والسلام، أنكر على معاصريه اعتقاد البعض منهم في قدرة الكواكب السيارة على تدبير أمور معاشهم واعتقاد آخرين في قدرة الأصنام على هذا. وهؤلاء هم جميع الأنبياء والرسل أنكروا على

«الدهريين» من معاصريهم اعتقادهم الراسخ في أنه ليس سوى الحياة الدنيا ليس بعدها بعث ولا حساب، ولا ثواب وعقاب. وها هو رسول الله ﷺ بعث في قوم يعتقدون في قدرة الأصنام على تقريبهم إلى الله زلفى والتشفع لهم عنده تعالى، فأنكر عليهم عقيدتهم، واعتادوا شرب الخمر فحرمها عليهم. فجميع الأنبياء والرسل قد أبلغوا ما أرسلوا به من ربهم، ولم يبحثوا عن استرضاء معاصريهم. ويبدو أن الأستاذ الكاتب لم يقدر الأنبياء والرسل حق قدرهم فرآهم ملوكا ورؤساء باحثين عن المجد والشهرة والسلطان.

٦- معلوم أن الوحي متناه، بمعنى أنه لم يعد -بعد تمام الدين ببعثة رسول الله ﷺ ونزول القرآن العظيم- وحي ينزل بكتاب من الله تعالى على بشر ليقال إن هناك فرصة لتصحيح المعلومات العلمية وفقا لما تثبت صحته في العصور اللاحقة على نزول القرآن العظيم؛ وعلى هذا فقد لزم -لدى المؤمن- أن تكون المعلومات العلمية التي وردت في القرآن العظيم صحيحة، فالمؤمن لا يقول «هذه مسألة علم» مادام كتابه قد فصل فيها. وانظر إلى قوله تعالى: ﴿... وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ...﴾ (٢٥) [الأنعام] تجد أنه تعالى قد أخبر عما يعانيه من يرتفع في طبقات الجو العليا من ضيق في التنفس نتيجة اختلاف الضغط الجوي وقلة الأكسجين، وهي مسألة علمية لم يكن الناس وقت نزول القرآن يعرفون عنها شيئا. وإلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظَلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ...﴾ (٤٠) [النساء]، تجد أنه تعالى يخبر عن الذرة وأن لها وزنا، نزل بهذا النص القرآني في وقت لم يكن الناس يعرفون شيئا عن الذرة. وإلى قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ فَعَجَّلْنَا هُمْ غُيَّاءً...﴾ (٤١) [المؤمنون] تجد أنه تعالى قد أخبر عن الذبذبات الصوتية، في وقت لم يكن الناس يعرفون من أمرها وما يمكن أن تحدثه من أثر شيئا. وإلى قوله تعالى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ (١٠) [الدخان] تجد أنه تعالى قد أشار إلى الانفجارات الكونية في عبارة تناسب معارف أهل كل زمان.

وعلى هذا فإنه غير مقبول أن يقال لنا -على أي نحو- إن القرآن العظيم قد جرى معتقدات أهل زمان نزوله ومعارفهم فذكرها -على خطئها- حتى لا يطالبوا رسول الله ﷺ بالبديل الأقرب للفهم.

بعد هذا وفي مقدمة للملاحظات سيديها الأستاذ الكاتب قال لنا إن الإنسانية كانت قبل الأديان الثلاثة في مرحلة تعددية للآلهة ولها رؤيتها للخلق والتكوين المباشر الذي لا تفهم أبعد منه، وهذا هو ما نسميه اليوم «أساطير»؛ ولهذا كان فكرهم أسطوريا. ثم أخبرنا عن المعجزات العلمية التي سيأتي بها الغد الذي سنكون فيه نحن أهل الشرق المسلم حفريات حية تفكر بعقلية زمن الأساطير الماضي.

وربما كان ما يستحق التعليق عليه في هذه المقدمة هو الزعم بأن الإنسانية كانت قبل الأديان الثلاثة في مرحلة تعددية للآلهة. فبنو إسرائيل الذين بعث فيهم موسى عليه السلام كانوا يعرفون إله أبيهم إبراهيم الواحد الأحد فليس بين إبراهيم عليه الصلاة والسلام وبين موسى عليه السلام غير ستة أجيال، هم: إسحاق، ويعقوب، ولاوى، وقاهات، وعمرام (أو عمران)، ثم موسى عليه السلام. كذلك كان الحال بالنسبة للمسيح عليه السلام فقد بعث في بني إسرائيل لتصحيح العقيدة التي فسدت دون أن تتعدد لديهم الآلهة. أما العرب الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ فكان منهم من ينكر الخالق والبعث، ومنهم من يقر بوجود الخالق ووحدانيته مع إنكار البعث، ومنهم من يقر بوجود الخالق ووحدانيته مع إنكار الرسل، والتوسل إلى الله بالأصنام شفاء لهم عند الله في الدار الآخرة. ومنهم من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتنظر النبي ومنهم زيد بن عمرو بن نفيل، وقس بن ساعدة الأيادي.

وقد سبق بيان أن تعدد المعبودات لدى المصريين القدماء وأهل بابل والشام وبلاد الإغريق إنما كان سبيلا لتعظيم أناس لصفات اتصفوا بها أو لأعمال عظيمة قاموا بها وصل بهم إلى حد تقديسهم، وهذا خطأ في الاعتقاد لم ينف فكرة وجود إله واحد خالق للكون. وحتى بالنسبة لتعدد الآلهة عند الإغريق والرومان. فقد كان هناك «كبير الآلهة» (زيوس، أو جوبيتير). الاسم الذي أطلق على خالق الكون مما يعد معه الآخرون من أصحاب القداسة أو الكرامات. ولم يختلف الأمر

في باقي أنحاء العالم، ففي «البرهمية» في الهند تلمس توحيد الله في أناشيدهم الدينية في سنة ١٥٠٠ ق.م. فقد جاء في كتاب «الفيدا»: «إنني أنا الله، نور الشمس وضوء القمر وبريق اللهب ووميض البرق وصوت الرياح، وأنا الرائحة الطيبة التي تنبعث في أنحاء الكون، والأصل الأزلي لجميع الكائنات، وأنا حياة كل مولود، وصلاح الصالح، لأنني الأول والآخر، والحياة والموت لكل كائن».

وفي الكونفوشيوسية في الصين نجد أن كونفوشيوس لم يدع أنه نبي، وأنه كان يعترف بأنه يعبد الإله الأعظم وأنه يقدم التقدّمات للآلهة الأخرى التي لا يعرفها. ومن أقواله الحكيمة: «إن الناس يولدون خيرين سواسية بطبيعتهم، ولكنهم كلما شبوا اختلف الواحد منهم عن الآخر تدريجيا وفق ما يكتسب من عادات».

أما تقرّيع الأستاذ الكاتب مسلمي الشرق وتعجبه من وجودهم بمعتقداتهم في هذه المرحلة الفارقة في عمر البشرية ووصفهم بأنهم بقايا حفريات قديمة فإنني بشخصي -بصفتي أحد هؤلاء المسلمين- أعرض عنه، فقد أمرني ديني بذلك، فقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ (٧٧) [الفرقان]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا إِنَّا عَمَلْنَا بِرَأْسِنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا تَتَّبِعِ الْجَاهِلِينَ﴾ (٥٥) [القصص].

حجج غير المؤمنين على المؤمنين والرد عليها :

وأخيرا يأتي دور الملاحظات التي يسجلها الأستاذ الكاتب، وهي -بقوله- ما يأتي:

الملحوظة الأولى:

إن قناعة الإنسان بنظرية «الخلق المباشر» لم تتضارب مع الأديان، السماوية منها وغير السماوية والأسطورية. وعلة هذا أنه لم يكن في مقدور نبي أن يحدث قومه عن النشوء والارتقاء، لأنه إن كان قد فعل لما كان في استطاعة أحد أن يستوعب النظرية. ويبني الأستاذ الكاتب على هذه الملحوظة النتيجة التي خلص

إليها وفحواها: «إن عدم قدرتنا على استيعاب النظرية لا يعني كذب النظرية، وإنما هو عدم قدرتنا على فهمها».

وتعليقا على هذه الملحوظة أقول:

١- إن ملحوظة الأستاذ الكاتب مكررة، فقد سبق له ذكرها في ذات المقال، وقد علقت على مبناها ومضمونها، مما لا أجد معه داعيا لتكرار ما قلته في التعليق عليها.

٢- إنه - من منطلق «الأبعاد الفلسفية» التي أعلمنا الأستاذ الكاتب أنه سيضيفها إلى موضوع المقال- أقول إنه لا يصح أن تكون النتيجة هي ذات «المفترض» في المسألة، وهذا ما قاله لنا الأستاذ، فالمفترض في المسألة هو «عدم قدرتنا على استيعاب نظرية النشوء والارتقاء»، والنتيجة النهائية المستخلصة هي «إن رفضنا النظرية يفيد عدم قدرتنا على فهمها». فإذا قال لنا إن النتيجة المستخلصة هي هذه التي عبر عنها بقوله: «وهو ما لا يعني كذب النظرية» فإنني أقول له إن معنى القول أيضا هو «إنه لا يعني صدق النظرية».

الملحوظة الثانية:

إننا لو فكرنا اليوم بمنطق الأقدمين فلا بد لنا من الاعتراف بالعلم ونظرياته. دليل هذا أن الأوروبيين الذين أنكروا قدرة الله على دفع الأرض للدوران حول الشمس تراجعوا عن خطئهم التاريخي واعتذرت الكنيسة في العقد الماضي لجاليليو، لأنها آمنت ببعض قدرة الله واستكثرت عليه بعضها. وإننا نكرر اليوم نفس الخطأ إذ نعترف بقدرة الله على إحياء الموتى ثم ننكر عليه القدرة على تطوير وترقية الخلق. وإننا لو منعنا تدريس ذلك (أي النشوء والارتقاء) في الأزهر لكان معنى هذا أن دارون فقط هو الذي يطور الكون ويدفعه للتقدمي لمجرد أنه أدرك هذه القدرة الإلهية. وإن الكفر البين هو الكفر بقدرة رب الإسلام على خلق ما يدير به أكوانه من قواعد وقوانين. وإن جهل السلف الصالح بالجرائيم والميكروبات لا يعني أنها ليست من خلق الله، وعدم وجود ذكر لها في الكتب السماوية لا يعني أنها خرافة، كما أن الإقرار بوجودها لا يعني الكفر.

وتعليقا على هذه الملحوظة أقول:

١- إن قول الأستاذ الكاتب تضمن مغالطة جسيمة عمد إليها قصدا ليصل إلى نتيجة ضالة ومضللة، سواء في هذا حديثه عن الكنيسة التي رفضت فكر جاليليو ونظريته، وحديثه عنا نحن المسلمين. فالكنيسة في زمان جاليليو لم تستكشر على الله تعالى قدرته على دفع الأرض للدوران حول الشمس، بل إن موضوع «قدرة الله على دفع الأرض للدوران حول الشمس» لم يكن مطروحا عليها من الأصل، ولم يكن محل جدل أو نقاش. إنما كان المطروح عليها هو «نظرية دوران الأرض حول الشمس» كحقيقة علمية، وقد رفضت الكنيسة وقتذاك الإقرار بها لأنها لم تجد في الكتاب المقدس ما يؤيدها، وليس لأنها رأت أن قدرة الله تقصر عن فعل هذا، بدليل أن رافضي النظرية كانوا يعتقدون أن الشمس هي التي تدور حول الأرض.

كذلك الحال بالنسبة لنا نحن المسلمين اليوم، فإن رفضنا فكرة نشأة الإنسان من تطور مخلوقات أدنى منه مرتبة - مع إيماننا بقدرة الله تعالى على إحياء الموتى - لا يعني أننا ننكر على الله تعالى قدرته على تطوير الخلق وترقيته، إنما نقول إنه تعالى شأنه لم يشأ هذا، ولو كان قد شاءه لتحقق مشيئته. ويبقى أننا نجد في كتابنا المنزل من رب العالمين أن أبانا آدم عليه السلام قد خلق من العدم على هيئة البشر التي نعرفها، لم يتطور عن كائنات أدنى من البشر مرتبة، وأنه بعد أن خلق من الطين صار بشرا بكلمة «كن فيكون» تعددت في ذلك الآيات ومنها قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ٤﴾ [التين]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ٥٩﴾ [آل عمران].

٢- إنه غير صحيح أن السلف الصالح لم يكن يعرف شيئا عن الجراثيم والميكروبات فقد كانوا يحفظون أحاديث رسول الله ﷺ ومنها حديثه الذي يقول مضمونه: «إذا نزل الطاعون بأرض أنت خارجها فلا تدخلها، وإذا نزل بأرض أنت فيها فلا تغادرها». ومفاد هذا العلم

بالجراثيم والميكروبات، والعلم بوجود حامل المرض الذي لا تبدو عليه علامات (حاضن الميكروب) الذي قد ينقل العدوى بالمرض للغير. فضلا عن معرفتهم المفترضة بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمْعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُونَ مِنْهُ ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ (٧٣)﴾ [الحج] والذباب يسلب الناس صحتهم بما يصيبهم به من الأمراض عن طريق الميكروبات والجراثيم التي ينقلها إلى طعامهم وشرابهم، فإن شفوا من مرضهم لم يكن معنى هذا أنهم استردوا من الذباب ما سلبهم إياه من الصحة المفقودة.

الملحوظة الثالثة:

أوردها الأستاذ الكاتب في صيغة سؤال قال عنه «لا زال يضرب أحماسه في أسداسه - وكان الصحيح أن يقال «ما زال» أو «لا يزال»- عما كان مقدرًا أن يكون عليه الحال لو كان عصرنا الذي نعيش فيه بكل إمكاناته قد تقدم زمانه فجاء في القرن العاشر قبل الميلاد. هل كانت الكتب السماوية ستغاضي عن ذكر مكتشفات زمانها وعلومها. وهل كانت ستنكر وجود المجرات وعدم وجود سماء كما نفهم الآن، وهل كانت ستنكر أن نجوم السماء ليست مصابيح زينة إنما هي شمس عظيمة الأجرام، وهل كانت ستنكر أن الأمراض تسببها الفيروسات والبكتيريا والجراثيم والخلل في الخلايا. وهل كان يمكن لنبي أن يمرض ولا يذهب لطبيب أو أن يتنكر لأطفال الأنابيب، أو أن ينكر معرفة أحوال الجنين في بطن أمه، وأن ينكر التليفزيون والطائرات والمحمول والإنترنت والأسلحة النووية، وأن ينكر النشوء والارتقاء. وفي نهاية الملحوظة السؤال أو الأسئلة تساءل الأستاذ الكاتب عن سبب عدم توقفنا عن تبرير العلم أو تحليله استنادًا إلى الدين، وسبب عدم انتهائنا إلى أن الدين شأن قلبي نؤمن به على علته أو لا نؤمن، وأن العلم شأن عقلي مخبري لا علاقة له بالقلب ولا بالإيمان. وبعد هذا قال -في عبارة تقريرية- «إن العلم موضوع التقدم وموضوع الأمة كلها وليس شأنًا شخصيًا ولا يحتاج لمن يبرره ويحسن وجهه، وإلا كانت مصيبتنا في عقلنا قد أصبحت هي كبرى مصائبنا.

وتعليقا على هذه الملحوظة الأسئلة أقول:

في ملحوظة مبدئية تسبق التعليق أقول إنه لم تكن ثمة حاجة للافتراض الذي جعله الأستاذ الكاتب أساسا لأسئلته الأولية وهو المتعلق «بتقدم عصرنا الحالي في الزمان فكان في القرن العاشر قبل الميلاد»، ذلك أن من لديه ثقافة دينية يعرف أمورا معينة بالضرورة، منها أن الدين واحد، اكتمل وأتم الله باكتماله نعمته على العباد بفراغ رسول الله ﷺ من أداء الرسالة التي بعث بها؛ ومعنى هذا أنه إذا كان الدين بعد أن اكتمل لا يرد على هذه الأسئلة، فإنه لا يكون دينا منزلا من رب العالمين. ومنها أنه وقد حدد سبحانه وتعالى زمان بعث كل نبي أو رسول ومكانه، فإنه تعالى يكون قد حدد الزمان والمكان المناسبين لتحقيق تمام النعمة، فهو تعالى الأدرى بمن خلق وما يناسبهم مما لا يكون معه مجال للافتراض المذكور. ثم إنني أبين الآتي:

١- قال تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دَفءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ٦﴾ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالغَيْبِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرءُوفٌ رَّحِيمٌ ٧﴾ وَالْخَيْلَ وَالْبغالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ٨﴾ [النحل]. ومن هذه الآيات يبين لنا أن الله تعالى أخبرنا بواقع أن من الأنعام ما نركبه وما يحملنا ويحمل أثقالنا -التي تتعدد فيها المعاني لتشمل الأثقال المادية والمعنوية مثل الأفكار -فنبلغ بها بلدانا بعيدة عنا، كما أنها قد تكون من صور الزينة التي تنزين بها وآياتها، كما أخبرنا أنه يخلق في قادم الزمان مما يستخدم في أداء هذه الأغراض ما لم يكن يعلمه أهل زمان نزول هذه الآيات المبينات. وإذا كان الخلق يفيد الإيجاد من العدم فهو لله وحده الذي أوجد وحده وأنشأ المواد الخام التي تستخدم في إظهار الحديد من وسائل المواصلات التي لم تكن معلومة، والذي أوجد أنواع الوقود المستخدم لتشغيلها، ووضع قوانين الطبيعة التي تسيروا وفقاً لها، فهو تعالى وحده الخالق أما الإنسان الذي اكتشف القوانين الطبيعية واستعمل ما خلقه الله تعالى من قبل فأوجد الوسيلة وسمى المخترع فهو الوسيلة البشرية لتحقيق مشيئته تعالى التي أخبرنا بها -في الآيات- وأخبرنا أنها

تكون في قادم الزمان؛ ولهذا يكون حكمها هو «الحلُّ» مثل الوسائل التي كانت معروفة لأهل زمان نزول القرآن العظيم. وفي هذه إجابة السؤال عن إمكانية إنكار الأنبياء التليفزيون والطائرات والتليفون المحمول والإنترنت، بل إن فيه الإنباء عن هذه المخترعات على النحو الذي يناسب معارف أهل زمان نزول الآيات، والذي سيتبينه أهل زمان تحقق هذه المخترعات.

٢- قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف] وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾ (٨٧) [المائدة] وأجمع الفقه الإسلامي على أن القاعدة العامة في الأشياء هي الإباحة وأن الأصل في التحريم أن يكون بنص، ومعنى هذا أن الإسلام أباح -كقاعدة عامة- اللجوء إلى الإنجاب عن طريق «الأنابيب» واستعمال الطائرات والهاتف المتنقل والإنترنت واستخدامات الذرة أو «النواة» في الأغراض المختلفة، وذلك تحت قيد عدم استعمالها في معصية على نحو ما نسمع عنه من وجود قنوات فضائية تعرض استعراضات لساقطات عريانات يعلن عن أرقام الهواتف التي يمكن عن طريقها الاتفاق معهن على ممارسة البغاء، ومثله استعمال مني غير الزوج في الإنجاب عن طريق الأنابيب مما يؤدي إلى اختلاط الأنساب، وكذلك قتل الأبرياء غير المحاربين وتشويههم وتشويه الأجنة في بطون أمهاتهم عن طريق استخدام السلاح النووي.

٣- قال تعالى: ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء]، وقال تعالى: ﴿وَأذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ (٤١) ﴿ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ (٤٢) [ص]. والمعنى العام هو وجوب اللجوء إلى ذي العلم الخاص أو المعرفة الخاصة في أي شأن من شئون الحياة يرى المرء أنه في حاجة فيه للاستعانة برأي أو مشورة، ولا شك أنه يدخل في مضمون هذه الشئون حالة إصابة المرء بمرض، فيكون عليه -تفصيلاً لتوجيه الله تعالى- أن يلجأ فيه إلى الطبيب صاحب العلم الخاص أو المعرفة الخاصة. والمعنى الخاص هو أنه تعالى

قد جعل النتائج مرتبطة بأسباب وفقا لقوانين وضعها الخالق جلّ وعلا .
فقد كان في مقدوره تعالى أن يستجيب لدعوة أيوب عليه السلام الخفية
بالشفاء، لكنه تعالى أمره أن يركض برجله لينفجر من الأرض ينبوع
بماء قدر تعالى أن يكون فيه الشفاء، ثم أعلمه أن يكون استعماله
بالاغتسال به والشرب منه، أي أنه دواء . وفي هذا إجابة على سؤال
الأستاذ الكاتب عما إذا كان النبي سيتوجه إلى طبيب لعلاج حال
مرضه أم لا .

٤- قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ
السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٥٠﴾ ﴿
[يونس]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزِينًا لِلنَّازِطِينَ ﴿٥١﴾ ﴿
[الحجر]. وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي
فَلَكَ يَسْبَحُونَ ﴿٣٢﴾ [الأنبياء]. وقال تعالى: ﴿والشمس تجري لمستقر لها،
ذلك تقدير العزيز العليم ﴿٣٨﴾ [يس]. وقال تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءِ الدُّنْيَا
بَزِينَةِ الْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ [الصافات]. وقال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ ﴿١﴾
وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ ﴿٢﴾ النُّجْمُ الثَّاقِبُ ﴿٣﴾ [الطارق].

ومن هذه الآيات نتبين أن القرآن العظيم لم ينكر وجود المجرات، بل إنه أكد
وجودها، غير أنه ببلاغته أخبر عن هذا بالأسلوب الذي يوافق علم أهل كل زمان
فالإخبار عن سباحة الشمس في داخل فلك هو إعلام بوجودها داخل مجرة من
المجرات وأن لها دورتها داخل هذه المجرة، ثم الإخبار بأنها تجري لمستقر لها،
إعلام بأنها والمجرة التي هي داخلها تسير في الفضاء الكوني زمانا لا يعلمه إلا الله
لتصل إلى مستقرها الذي لا يعلمه -حتى الآن- إلا الله .

كذلك فإن تسميته تعالى «الطارق» بالنجم الثاقب هي إعلام بأن النجم
الثاقب هو شمس من الشمس في حالة احتضار ينكمش خلالها على نفسه مما
يؤدي إلى اشتداد جاذبيته فيجذب إليه -خلال اندفاعه السريع- كل ما هو في
نطاقه من السابحات في الفضاء الكوني، فيخلف وراءه ثقباً هائلاً يخلو من
السابحات، ولهذا دعى بالنجم الثاقب. أما قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ
الْكَوَاكِبِ﴾ فإنه ذكر لواقع يشهده ويشهد به هؤلاء الذين يعيشون في الصحراء

بعيدين عن أضواء المدن، والموجودون على ظهور المراكب في عرض البحر، إذ تكون الكواكب -بمعناها العام الذي يشمل النجوم- مثل المصابيح التي تزين السماء فوقهم، لكن القول لا يعتبر تعريفاً للنجوم والكواكب. أما قول الأستاذ إننا نعلم عدم وجود سماء. فهو تقرير منه يعدم الدليل عليه، بل إن القائلين به يقولون ما هو في حدود علمهم الذي لم يبلغ غير القليل في شأن السماء الدنيا فقط حيث المجرات والشموس والكواكب وأتباعها.

وأخيراً أقول إن الأستاذ الكاتب كان كريماً معنا نحن المسلمين فلم يردّد فينا قول الذين يتهموننا بأننا نعتنق فكرة «المؤامرة» نستتر بها عيوبنا وأخطاءنا، غير أنني -بصفتي مسلماً- أرى أن بلادنا كانت دائماً موضوعاً للتآمر عليها كلما اكتسبت من عناصر القوة ما يؤهلها لدور فعال تؤديه في المجال الدولي. وعلى هذا فإنني توقعت أن ينفس علينا هؤلاء الأعداء المتآمرون وجود مثل الأستاذ الكاتب بين ظهرانينا يصلح من أحوالنا. وهو ما قد يعرضه لأخطار لا أعرف مداها، ثم هدأت نفسي بعد أن اطمأنت إلى انعدام هذا الخطر لخصمية استظهار الآخرين واقع عدم تأثر المؤمنين بما كتب، لإيمانهم لما نزل من رب العالمين.

الفصل الثاني

في موضوع «نشأة آدم ونشأة الإنسان»

«أوالرذ علي الدكتور/ محمد شحرور».

تقديم:

في ذات العدد من المجلة - أعني العدد رقم ٣٩٩٦-٨ الصادر في ١٤/١/٢٠٠٥ نشر الدكتور/ محمد شحرور مقاله في موضوع «حول نشأة آدم ونشأة الإنسان»، أثبت -تحت عنوانه- قوله: «الآيات القرآنية تتحدث عن آدم بوصفه أحد مراحل تطور الجنس البشري بعد خروجه من المملكة الحيوانية»، ثم جعل عنوان مقاله: «آدم ليس شخصا واحدا وإنما اسم لجنس بأكمله». ولقد كان الأستاذ الدكتور كريبا معنا نحن الذين لم نقرأ مقاله الأول فأوجزه لنا بقلمه تمهيدا لبسط آرائه في مقاله الثاني. وعلى هذا فإنني سأبدأ بعرض موجز المقال الأول للأستاذ الدكتور وإبداء الرأي فيه ثم أثنى بذكر مقاله الثاني ومناقشته على ذات النحو.

أولاً: حول عنوان المقالات وموجز المقال الأول:

يبين من وضع رقم (٢) بجوار عنوان المقال، ومن إنهائه بعبارة «في الحلقة التالية سنبحث كيف عبر القرآن عن نشأة الكلام الإنساني، أن الأستاذ الدكتور سيعرض وجهة نظره في عدة مقالات موضوعها هو هذا الذي يحمله العنوان الأساس، أما موجز المقال الأول فقد ذكره الأستاذ الدكتور بقوله: «قلنا في المقال الأول أن الوجود الفسيولوجي للإنسان كبشر بدأ قبل ملايين السنين، وأن عملية الانسنة تمت بنفخة الروح. فأدم أبو الإنسان وأبو التاريخ الإنساني، وليس والد الوجود الفسيولوجي البشري، وأن الحياة والموت خلق لا علاقة لهما بالروح (الذي خلق الموت والحياة)، وأن الحيوانات ليس لها روح وإنما هي أنفس، وهنا يكمن ما يسمى بالحلقة المفقودة في نظرية النشوء والارتقاء وهي نفخة الروح، وهي تمثل الجانب الذاتي للإنسان، ومنها نشأت النفس التي تتوفى (الأنا الإنسانية) وهذه النفس منها المطمئنة ومنها اللوامة ومنها الامارة بالسوء. ولا يمكن أن تكون هذه

النفس إلا بكائن عاقل مدرك، عنده معارف وعنده تشريعات (قيم عليا) وهذا من نتاج نفخة الروح، أما الحمل ونبض القلب والدورة الدموية وكل هذه الأمور فلا علاقة للروح بها وهي تؤلف النفس التي تموت. وهذا ما يبين تهافت كتب الأثر حول نشأة الحياة والإنسان».

وهي هذا القول أرى الآتي:

- ١- أن عنوان المقال أو مجموعة المقالات «حول نشأة آدم ونشأة الإنسان» يفيد وجود «تقابل أو تضاد» بين آدم (عليه السلام) وبين الإنسان. أو بمعنى آخر يفيد أن آدم عليه السلام ليس أبا الإنسان وإنما هو أصل البشر. وهذا المعنى يخالف رأي الأستاذ الدكتور الذي تفصح عنه عبارته التي أوجزت مضمون مقاله الأول.
- ٢- جاء قول الأستاذ الدكتور -في عنوان المقال- «الآيات القرآنية تتحدث عن آدم بوصفه أحد مراحل تطور الجنس البشري» غير موفق، إذ استعمل لفظ «أحد»، فربما كان الصحيح أن يقال «إحدى مراحل» لأن «مرحلة» هي واحدة «مراحل».
- ٣- جاء تقديم المقال في عبارة تقريرية إخبارية تفيد الجزم واليقين هي: «الآيات القرآنية تتحدث عن آدم بوصفه أحد مراحل تطور الجنس البشري بعد خروجه من المملكة الحيوانية.. آدم ليس شخصا واحدا وإنما اسم لجنس بأكمله». في حين أن مضمون العبارة هو محض رأي شخصي للأستاذ الدكتور، مما كان يتعين معه إما الإشارة إلى هذا، وإما التعبير عنه بما يفيد احتمال الصحة واحتمال الخطأ، كما يوجه الأساتذة أعضاء لجان الحكم على رسالات درجتي الماجستير والدكتوراه الطلبة أصحاب الأطروحات إلى ذلك.
- ٤- أن آيات القرآن العظيم تثبت أن آدم عليه السلام كان شخصا واحدا، وهو ما يكذب دعوى الأستاذ الدكتور، ومنها قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة]، وفيه يتحدث المولى عزّ وعلا عن شخص معين اسمه آدم. وقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ

بِأَسْمَانِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٤﴾ [البقرة]. وفيه ينادي المولى عزَّ شأنه شخصا باسمه (آدم)، ويأمره بفعل شيء، فاستجاب للأمر ونفذه على النحو الذي علم سبحانه وتعالى أنه يأتي به، ثم رتب سبحانه وتعالى على هذا نتيجته وهي الاحتجاج بتنفيذ الأمر على نحو معين على الملائكة. وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٥﴾ [البقرة] وفيه أمر الله تعالى الملائكة بالسجود لشخص معين اسمه آدم. وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٣٥﴾ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾ فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾ [البقرة]. وفيه نادى رب العزة شخصا باسمه (آدم) وأمره بصفته رب أسرة أن يسكن وزوجه الجنة، ثم أصبح حديثه أمرا ونهيا بعد هذا موجهها إلى الاثنين (المثنى) كما يبين من ألفاظ «وكلا منها»، و«شئتما»، و«ولا تقربا»، و«فتكونا»، ثم كان حديثه تعالى في الإخبار عما حدث لهما هو الحديث عن اثنين (المثنى) كما يبين من قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾. وبعد هذا جاء خطابه تعالى موجها إلى جمع ومخبرا عنهم «وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو، ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين» لأنه تعالى خاطب آدم وزوجه وذريتهما المقدر خروجها وإبليس وأخبر عن أنه يكون بعضهم لبعض عدوا في الأرض. وقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ ﴿٣٧﴾ [الأعراف]. فيه جاء الخطاب إلى جميع الناس ناسبا إليهم إلى آدم أبيهم (يا بني آدم) ثم نهاهم عن أن يستجيبوا لفتنة الشيطان ضاربا لهم المثل بأبويهم الاثنين آدم وزوجه اللذين فتنهما الشيطان مما كان سببا لإخراجهما من الجنة. وفي هذا الدليل على أن آدم كان شخصا واحدا.

٥- إذا كان ما سبق بيانه من آيات القرآن العظيم ودلالاتها فيه الرد الكافي

على ما ذكره الأستاذ الدكتور في إيجازه مقاله الأول من أن هناك فارقاً بين «البشر» وبين «الإنسان» وأن آدم هو أبو الإنسان وليس أبا البشر لأن عملية «الأنسنة» تمت بنفخ الروح، فإننا نضيف إلى هذا أنه مما يؤكد انعدام هذا الفارق- في القرآن العظيم الذي يبدو أن الأستاذ الدكتور يستند إليه - أنه تعالى قد جمع بين لفظ «الإنسان» ولفظ «بشر» في آيات متتابعة تتحدث عن خلق الإنسان، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ (٢٦) وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ (٢٧) وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ (٢٨) فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ (٢٩)﴾ [الحجر]. ففي هذه الآيات يتحدث الخالق جلّ وعلا عن خلقه الإنسان فيذكره مرة باسم «الإنسان» ومرة باسم «البشر».

٦- أشهد أنني وجدت صعوبة كبيرة في فهم الفارق بين «الروح» و «النفس» في عبارة الأستاذ الدكتور التي أوجز فيها مقاله السابق، فقله: «إن عملية الأنسنة تمت بنفخة الروح... وإن الحيوانات ليس لها روح وإنما هي أنفس». يعني أن الروح تسمو على النفس، وأن الحيوانات أنفس كما أن الإنسان أنفس. على حين أن الإنسان وحده دون الحيوان هو الذي له روح. ثم جاء -بعد ذلك- قوله «وهنا يكمن ما يسمى بالحلقة المفقودة في نظرية النشوء والارتقاء، وهي نفخة الروح، وهي تمثل الجانب الذاتي للإنسان، ومنها نشأت النفس التي تتوفى (الأناس الإنسانية) وهذه النفس منها المطمئنة ومنها اللوامة ومنها الأمانة بالسوء. ولا يمكن أن تكون هذه النفس إلا بكائن عاقل مدرك عنده معارف وعنده تشريعات (قيم عليا) وهذا من نتاج نفخة الروح». وهو قول يخلط بين «الروح» وبين «النفس»، ويقر بأن النفس يكون منها اللوامة ومنها المطمئنة ومنها الأمانة بالسوء، ويربط بين وجودها ووجود الكائن العاقل المدرك الذي عنده تشريعات هي نتاج نفخة الروح. وقد كان مقتضى التمييز بين «الروح» و «النفس» وفقا للمعيار الذي قال به الأستاذ

الدكتور أن الصفات التي ذكرها وهي: الاطمئنان، واللوم، والأمر بالسوء تكون للروح وليس للنفس، ولا يمكن تفسير هذا التناقض بين النتيجة والأسباب بشيء غير عدم وجود فارق بين النفس والروح لدى الإنسان، أو عدم وضوح هذا الفارق لدى الأستاذ الدكتور.

وفي النهاية لا يفوتني أن أذكر أن عبارة الأستاذ الدكتور قال: «قلنا في المقال الأول أن ، وأن عملية الأنسة» بفتح همزة «إن» في حين أنه كان متعينا كسرهما لأنها «بعد القول»، وأن للفظ «تشريع» Legislation معنى محدد هو القانون الوضعي المكتوب، وهو ما لم يقصده الأستاذ الدكتور من اللفظ.

ثانياً: هي موضوع المقال:

فيه قال الأستاذ الدكتور: «والآن ندخل في ظاهرة نفخة الروح وما نشأ عنها وكيف أن البشر بلغ مرحلة كان جاهزا فيها لنفخة الروح وهي ما يعبر عنها بنشأة الإنسان، مع ترافق هذه النشأة بنشأة الكلام الإنساني وهو النتاج الأول لنفخة الروح». وفي إيضاح مضمون هذا قال: «إنه عندما بلغ البشر مرحلة متقدمة من التطور العضوي والنضج أصبح مؤهلاً لنفخة الروح، وهذا التأهيل كان في ظاهرتين رئيسيتين هما:

(١) انتصاب الإنسان على قدميه وتحرير اليدين وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ (٦) الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ (٧) فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ (٨)﴾ [الانفطار].

(٢) نضوج جهاز صوتي خاص به قادر على إصدار نغمات مختلفة بعكس بقية المخلوقات التي تصدر نغمة صوتية واحدة، هذا الجهاز الصوتي عبر عنه في سورة الرحمن: ﴿الرَّحْمَنُ (١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (٢) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (٣) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (٤)﴾ عن الرحمن، فهذا يعني أنه تعلم اللغة بواسطة قوانين مادية موضوعية وليس وحياً أو إلهاماً، وأول هذه القوانين هو وجود الجهاز الصوتي. لاحظ أنه قال (الرحمن) ولم يقل (الله). هذا هو بعض قول الأستاذ الدكتور، وأرى فيه الآتي:

١- يختلط الأمر على القارئ - في تعبير الأستاذ الدكتور عن الدخول في الموضوع - فلا يعرف ما إذا كانت نشأة الكلام أو قدرة الإنسان عليه سابقة على نفخة الروح، أم أنها عاصرتها، أم أنها أعقبتهما. فقول الدكتور «إن البشر بلغ مرحلة كان جاهزا فيها لنفخة الروح» يعني أن معرفة الإنسان الكلام قد سبقت نفخ الروح فيه. وقوله «مع تراقف هذه النشأة - أي نشأة الإنسان - بنشأة الكلام الإنساني» تعني معاصرة نشأة الإنسان - وهي الأنسنة بنفخة الروح - نشأة الكلام. وقوله عن نشأة الكلام «إنه النتاج الأول لنفخة الروح» يعني أن نفخة الروح قد سبقت نشأة الكلام، وأنها كانت السبب الذي أنتج نشأة الكلام. هذا مع ملاحظة أن الفعل «رافق» يتعدى إلى مفعوله بغير حرف جر، فتقول «رافق فلان فلانا»، وتقول «رافقه» ولا تقول «رافق بـ»، فعبارة «مع تراقف هذه النشأة بنشأة الكلام الإنساني» غير صحيحة، وربما كان الصحيح أن يقال مع مرافقة هذه النشأة نشأة الكلام الإنساني» بقطع النظر عن صحة المعنى أو عدم صحته.

٢- في تفسير الأستاذ الدكتور قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ (٦) الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ (٧) فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ (٨)﴾ [الانفطار]: رأى أن الخلق كان مرحلة، تلتها التسوية - بمعنى الاستواء على قدمين - مرحلة أخرى تحررت فيها اليدان، جاءت مرحلة «عدل الإنسان» ذات المعنى الفيزيائي. يقصد اعتدال القامة، وإن عبر عنه بالتسوية). وحجة الدكتور على صحة تفسيره هي ورود ذكر التسوية بعد ذكر الخلق، وورود ذكر العدل بعد ذكر التسوية. وردى على هذا هو:

(أ) إن المعنى الغالب للفاء كحرف عطف هو الترتيب بنوعيه «المعنوي»، والذكري» لكنه ليس المعنى الوحيد لها. بما يعني أنها قد لا تفيد الترتيب.

(ب) إنه يدخل في «الترتيب الذكري» عطف المفصل على المجرم، ومعنى الترتيب الذكري أنه لا يكون وقوع المعطوف بالفاء بعد

المعطوف عليه ترتيباً بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ (٤٥) [هود]، وقوله تعالى: ﴿... فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً...﴾ (١٥٣) [النساء]. وفي قوله تعالى الذي احتج به الدكتور، نجد أن «المجمل» المعطوف عليه هو الخلق، و«المفصل» المعطوف هو التسوية والعدل.

(ج) إن «الفاء» تفيد «التسبب» أي الدلالة على السببية، وفي قوله تعالى ما يدل على أن تركيب الإنسان على الصورة التي شاءها الخالق جلّ وعلا كان هو النتيجة التي تسببت فيها التسوية والعدل. وهو ما يعني أن خلق الإنسان أوجده على الصورة التي شاءها له الله تعالى، فلم تكن هناك مرحلة مشي على أربع، ثم استواء القدمين، واعتدال القامة بعد انحناء. وهذا هو ما يؤكد قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (٤) [التين]، فليس من التقويم الحسن أن يسير الإنسان منحني القامة يمشي على أربع.

(د) إن معنى «الخلق» في القرآن العظيم يشمل الرسم على الطين أو تشكيل الطين على هيئة معينة وتسويته وعدله وبنفخ الروح فيه، وبنفخ الروح يتحول الشكل الصلصالي أو الطيني إلى مخلوق، هذا بالنسبة لما ورد فيه نص خاص كالإنسان ومثله الطير الذي خلقه المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام بإذن الله، ودليل هذا قوله تعالى مخاطباً سيدنا عيسى ابن مريم عليه السلام: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾ (١١٠) [المائدة]. فقد سمى سبحانه وتعالى الرسم على الطين أو تشكيله على هيئة الطير خلقاً ثم يبين أنه بنفخ الروح فيه صار طيراً بإذنه تعالى. وفي القول جاءت «الفاء» للدلالة على السببية. وتمت واقعة خلق الطير بأحداث متكاملة شملت الرسم على الطين أو تشكيله على هيئة الطير، ثم النفخ في هذا الرسم أو الشكل الطيني، دون أن يمر

الطير بمرحلة الزواحف، والزواحف الطائرة ثم استبدال الريش بالغشاء الجلدي وضرورة الزواحف طيوراً، على المقول به علمياً في النشوء والتطور.

٣- في تفسير الأستاذ الدكتور قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ (١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (٢) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (٣) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (٤)﴾ تفسيراً يؤيد وجهة نظره قال: «إن قوله تعالى هذا يخبر عن نضوج جهاز خاص بالإنسان، قادر على إصدار نغمات مختلفة، وأن قوله تعالى (عَلَّمَهُ الْبَيَانَ) يعني أن الإنسان تعلم اللغة بواسطة قوانين مادية موضوعية، أولها هو وجود الجهاز الصوتي»، ثم طلب منا ملاحظة أنه تعالى قال «الرحمن» ولم يقل «الله». وأرى في هذا التفسير ما يأتي:

(١) أنه يتجاوز معنى القول الكريم إذ يزعم أنه يخبر عن نضوج (يقصد نضج) جهاز صوتي خاص بالإنسان، وهو ما يعني أن هذا الجهاز الصوتي كان لدى أول إنسان محدود القدرات ضعيفاً، ثم واصل تطوره ونضجه خلال أجيال عديدة إلى أن اكتمل نضجه، فكان منه تعالى أن علم هذا الإنسان الذي اكتمل لديه نضج الجهاز الصوتي كيف يبين أو يفصح عما يريد التعبير عنه بالقول. فالواضح أن قوله تعالى لا يشير إلى هذا من بعيد ولا من قريب، إنما هو يخبر عن ذاته تعالى بأنه الذي علم القرآن، علّمه رسوله ﷺ وعلّمه المؤمنين، وهو النعمة العظمى؛ ولهذا ذُكر قبل غيره من النعم، ثم ذكر تعالى أن من أفعاله أنه خلق الإنسان، وفيه تلميح إلى وجوب اتصاف الإنسان بالعلم وسعيه إلى تحصيله، ولهذا جاء قوله تعالى ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ يعلمنا أنه من أجل أن يتصف الإنسان بالعلم فإنه تعالى مكنه من تحصيله بأن علّمه البيان، بمعنى التعبير عما في النفس بالعبارة المنطوقة. والمستفاد من هذا أن الإنسان منذ بدء خلقه كان متمتعاً بالقدرة على التعبير، معدداً لأن يتعلم كيف يبين عما في نفسه، بدلالة قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ

تَقْوِيمٍ (٤) ﴿ [التين] وقوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٣١) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (٣٢) قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ (٣٣) ﴾ [البقرة] . فالمستفاد من قول رب العزة أنه خلق آدم عليه السلام مكتمل القدرات، وأنه تعلم ما علمه ربه، وأجاب عن سؤال ربه معبرا عما في نفسه وما يعلم .

(ب) لم أعرف سبب طلب الدكتور منا ملاحظة أنه تعالى قال «الرحمن» ولم يقل «الله» وقد ضنَّ علينا بإيضاح مدلول الملحوظة . والذي أعرفه أنه تعالى افتتح السورة باسم من أسمائه الحسنی هو «الرحمن» وهو ما قد يكون سببه هو قول كفار مكة «وما الرحمن»، فجاء القول الكريم رداً على سؤال هؤلاء الكفار ومبيناً أنه المنعم على العباد .

بعد هذا وضع الأستاذ الدكتور عنواناً فرعياً هو: «أولاً: آدم وبداية نشأة الكلام»، قال تحته « إنه لا يمكن لكلام أن يسمى كلاماً إنسانياً إلا إذا كان مقطعا إلى مقاطع صوتية متميزة بعضها عن بعض، يصدرها الإنسان بشكل واع». ثم أضاف قوله «عندما أصبح البشر جاهزا من الناحية الفسيولوجية لعملية نفخة الروح (الأنسنة) بانتصابه على قدميه وتحريك اليدين، وبوجود جهاز صوتي قادر على إصدار النغمات المختلفة، وللدلالة على أنه أصبح جاهزا قال: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٣٥) ﴾ [البقرة] ثم استدل بهذه الآية الكريمة على صحة وجهة نظره فقال: «نلاحظ قوله: (إِنِّي جَاعِلٌ) والجعل هو عملية التغير في الصيرورة كقوله لإبراهيم: ﴿... إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا...﴾ [البقرة]، واستعمال اسم الفاعل في قوله: (إِنِّي جَاعِلٌ) فيه دلالة على استمرار العملية كقوله: ﴿... إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ (٧١) ﴾ [ص]، فعندما قال: (إِنِّي جَاعِلٌ) للدلالة على وجود البشر الذي تمت تسويته وأصبح جاهزا لتغير في

الصيرورة ليصبح خليفة الله في الأرض، أي لم يكن خليفة فأصبح، ولكنه موجود ماديا؛ لذا سألته الملائكة (أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ).

وتعقيبا على هذا أقول،

١- إن قول الدكتور «إنه لا يمكن للكلام أن يسمى كلاما إنسانيا إلا إذا كان مقطعا إلى مقاطع صوتية.. إلخ» يفيد معنى أن هناك كلاما إنسانيا وكلاما غير إنساني، وأن الذي يفرق بين الاثنين هو ضرورة أن يكون الكلام الإنساني مقطعا إلى مقاطع صوتية. وهذا القول يدل على عدم معرفة معنى «الكلام» أو ماهيته. فالكلام هو «ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل» فلا بد فيه من أمرين معا هما: التركيب،؟ والإفادة المستقلة؛ وعلى هذا فهو لا يكون إلا إنسانيا -ويعتبر كلاما إنسانيا كلام الله، لأنه يقرأه الإنسان وينطق به ترتيلا- وفي هذا يختلف معنى «الكلام» عن معنى «الكلم» وتعريفه، وهو «ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أكان لها معنى مفيد أم لم يكن لها معنى مفيد، مثل «إن تتقدم الصناعات».

٢- يبدو لي -إن لم أكن مخطئا- أن عبارة الدكتور «إنه لا يمكن للكلام أن يسمى كلاما إنسانيا إلا إذا كان مقطعا إلى مقاطع صوتية» قد تضمنت خلطا بين «الكلام» وبين «الصوت» وعدم إدراك العلاقة بين «الصوت» وبين «الحرف». فقد تعلمنا من عبقرى العربية أبي الفتح عثمان بن جني أن «الصوت» عرض يخرج مع النفس مستطيلا حتى يعرض له في الحلق والقم والشفيتين مقاطع تشبه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا. والمعنى أن ابن جني قد فرق بين الصوت والحرف، فلا يسمى الصوت حرفا حتى ينقطع عند جزء معين من أجزاء أعضاء النطق. ومعلوم أن «الكلمة» تنشأ باتصال حرف بحرف أو أكثر، فاتصال الفاء بالميم مثلا يوجد كلمة «فم»، والكلمة تدل على معنى، ومن اجتماع كلمة بكلمة أو بأكثر من كلمة يكون الكلام. فالصحيح هو أن الصوت هو الذي يقطع في الحلق وفي الفم وفي الشفتين، فيسمى المقطع حرفا، وليس الكلام هو الذي يقطع.

٣- إنه يبدو واضحاً أن اعتقاد الدكتور بسير الإنسان على قدميه من بعد سيره على أربع، وانتصابه وتحرر يديه بالتالي وتكون جهازه الصوتي خلال أحقاب طويلة في عمر الزمان يظهر عارياً من دليل مادي علمي يثبت صحته فيما عدا ما ذكره عن «لوسى» التي اكتفي في حديثه عنها بقوله إن بقاياها وجدت في أثيوبيا وأن عمرها أكثر من أربعة ملايين سنة - يقصد أنها قد عاشت على الأرض قبل أربعة ملايين سنة- ونحن نعلم أن القرآن العظيم لم يذكر تاريخاً محدداً لخلق آدم، ولم يقل إنه خلق بعد هذا التاريخ، فإذا ثبت أن «لوسى» هذه كانت من جنس الإنسان، فإنه لا يكون مناقضاً معلومة ذكرها القرآن ثبوت وجودها قبل أربعة ملايين سنة، ويكون خلق آدم قد تم قبل هذا. غير أنه يبدو من اكتفاء الدكتور بالإشارة إليها في عبارة تقصر عن الإفصاح عن المعنى، أنها قد تكون من جنس القردة العليا التي تمشي على قدمين ولا تنحني لتسير على أربع إلا قليلاً مثل «الأورانج أوتان» المعروف باسم إنسان الغابة، الذي يكاد يعادل في طوله طول الإنسان.

٤- إن استدلال الأستاذ الدكتور بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً...﴾ [البقرة: ٣٠] على صحة رأيه بصدور القول بعد خلق البشر وبعد تمام تسويتهم وتجهيزهم لتغيير في صيورتهم ليصبحوا خليفة الله في الأرض، هو استدلال فاسد. كما أن قوله إن الملائكة احتجوا على الله عندما أخبرهم أنه جاعل في الأرض خليفة، هو قول لا يصدر ممن يقدر الله حق قدره ويعرف أقدار الملائكة، على ما بين من الآتي:

(١) قال الأستاذ الدكتور إنه تعالى قال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ و«الجعل» هو عملية التغيير في الصيرورة كقوله تعالى لإبراهيم: ﴿... إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا...﴾ [البقرة: ١٢٤] إذ لم يكن إبراهيم إماماً للناس فأصبح «إماماً». وهذا المعنى -على إطلاقه- غير صحيح، فالأصل أن «المجعول» موجود وأنه يصيبه تغيير في

الصورة، ما لم يدل الكلام على خلاف ذلك، أو أن يجيء «المجعول» بعد حرف جر يدل على التبعية أو الظرفية أو الملكية فيكون معنى «الجعل» هو الإنشاء أو الخلق. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (٣٠)﴾ [الرعد]. تجد أن المجعول فيه (الأرض) هو الذي كان له وجود سابق، أما «المجعول» وهو الرواسي والأنهار والزوجان من كل شيء فلم يكن له وجود سابق وإنما جرى إيجاده أو إنشاؤه وخلقته. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ (١٩) وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ (٢٠)﴾ [الحجر]. تجد أن المجعول فيه (الأرض) هو الذي كان له وجود سابق، أما «المجعول» وهو «المعاش» فلم يكن له وجود سابق، وإنما جرى إيجاده أو إنشاؤه وخلقته. وعلى هذا فإن قوله تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ لا يفيد بالضرورة سبق وجود الإنسان ثم تغيير صيرورته ليكون خليفة، بل إنه يفيد أيضا معنى الوجود السابق للمجعول فيه - وهو الأرض - وإنشاء أو خلق الخليفة.

وبعد هذا يأتي الاستدلال بآيات القرآن العظيم على صحة هذا المعنى الأخير، فنرى في قوله تعالى: ﴿إِنْ مَثَلٌ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ (٥٩)﴾ [آل عمران] الدليل على أن آدم قد خلق بغير أب بما يعني أنه كان أول البشر وأباهم. ونرى في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ (٢٦) وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ (٢٧) وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ (٢٨) فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ (٢٩)﴾ [الحجر] الدليل على أن الإنسان المقصود بالقول في الآية ٢٦ من السورة هو ذاته البشر الذي أعلن سبحانه وتعالى الملائكة بخلقه من صلصال من حمأ مسنون في الآية ٢٨ من السورة، وهو ذاته الذي يعود إليه الضمير في: «سويته»، وفي

«فيه» وفي «له» في الآية ٢٩ من السورة، وهو آدم عليه السلام، كما نجد فيه الدليل على أن رسم الهيئة على الصلصال والتسوية، ونفخة الروح قد شملتها عملية واحدة، امتدت ما قصر أو طال من عمر الزمان، قام بعدها آدم عليه السلام المخلوق في أحسن تقويم.

(ب) إن خطاب الله تعالى للملائكة الذي قال لهم فيه: (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) هو خطاب مقرر في الأزل، ومعناه أنه سبحانه وتعالى يخلق آدم عليه السلام وذريته ليخلفوه في عمارة الأرض أو ليخلف بعضهم بعضا. وجاء قوله تعالى تعريفا للملائكة قدر آدم عليه السلام، أما ردُّ الملائكة فلم يكن اعتراضا على قضاء الله، كما لم يكن استفهاماً عن الخلق والاستخلاف، لأنهم قد علموا ذلك جميعه من قبل، أعلمهم به الله. لكنه جاء متعلقا بحكمة خلق الخليفة، وإزالة الشبهة لديهم وقد أعلمهم به الله. لكنه جاء متعلقا بحكمة خلق الخليفة، وإزالة الشبهة لديهم وقد أعلمهم سبحانه وتعالى أنه سيكون من ذرية الخليفة في الأرض من يفسد فيها ويسفك الدماء، فكان قولهم تعبيراً عن تعجبهم من أن يستخلف الله تعالى من يكون من ذريته من يعصاه، استعظاما منهم لأن يكون مقابل الاستخلاف هو العصيان. وقد أضافت الملائكة قولها: (وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ) تعبيراً عن حالهم، لا يتضمن عجباً ولا افتخاراً، كما ذكروا أنهم يقدسون له تعالى شأنه بتعظيمه وتمجيده وتطهير ذكره مما لا يليق به ابتغاء مرضاته. وحتى لو قبلنا قول الأستاذ الدكتور إن الملائكة أبدت قولها لما لاحظته من وجود خلق يفسد في الأرض، فليس هناك ما يحول دون أن يكون هذا الخلق من الجن أو من الحيوان، فعلم الملائكة محدود بما أعلمهم به الله. فالأمر لا يعدو أن يكون على أحد سبيلين، فإما أن يكون سبحانه وتعالى قد أعلمهم بما يكون من أمر أبناء هذا المخلوق خليفة في الأرض، وإما أن يكون سبحانه وتعالى لم يعلمهم هذا فأسسوا قولهم على ما لاحظوه على فعال الجن أو

على فعال الجان أو الحيوان، والعلم المتولد عنها قاصر مادام سبحانه وتعالى لم يعلمهم به وهم الذين لا يعلمون إلا ما علمهم الله.

٥- أعاد الأستاذ الدكتور بعد ذلك قوله: إن احتجاج الملائكة جاء طبقاً لمعلومات مشاهدة، فعندما قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ كان البشر لا يزال في المملكة الحيوانية قبل الأنسنة لكنه قائم على رجليه وله جهاز صوتي قادر على التنغيم، وكان تصرفه كالبهائم يأكل اللحوم ويسفك الدماء، للدلالة على التخريب غير الواعي في الغابات كما تفعل بعض فصائل القرود من قطع أغصان الشجر. ثم إنه نبهنا إلى وجوب عدم فهم قول الملائكة «يفسد فيها» على أنه سلوك لا أخلاقي مخالف لتعليمات الله، ودلل على هذا بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة ٣٣] وعلق عليه قائلاً: «هنا ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ تعني قطع الشجر وتخريب الطرق والجسور وهدم البيوت. كما دلل عليه بقوله تعالى: ﴿وَأِلَىٰ مَدِينٍ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف ٨٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة ٦٠، وهود ٨٥ والشعراء ١٨٣].

والرأي عندي أن جميع ما ذكره الدكتور في هذا القول محل نظر، بدءاً من الفكرة التي يروج لها وهي أن الإنسان كان -وقت قوله تعالى- ضمن المملكة الحيوانية، وانتهاء بتفسيراته آيات القرآن الكريم العظيم على نحو يؤيد فكرته لا تعدو كونها تهويمات في خيال، أو تحريفاً لكلام الله تعالى مبتعداً عن المعنى الذي أنزل فيه. على ما يبين من الآتي:

(١) سبق بيان أن الملائكة لم يحتجوا على رب العزة عندما أخبرهم أنه جاعل في الأرض خليفة، وما كان لهم ذلك وهم الذين لا يعصونه ويفعلون ما يؤمرون. وأنه يبين من قولهم لله تعالى: ﴿... سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا...﴾ [البقرة ٣٢] أنه تعالى

أعلمهم أنه يكون من ذرية الخليفة في الأرض من يفسد فيها ويسفك الدماء. وإذا سائرنا الدكتور فيما رآه من أن قولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ كان وليد المشاهدة، فإنه ليس ثمة دليل يفيد أن الذي شاهدته الملائكة يفسد في الأرض ويسفك الدماء كان بشرا لم يخرج بعد من المملكة الحيوانية، فهذه رؤى خيالات حسبت أنها ملكت العلم اغترارا بما حصلت منه. إذ يتصور أن يكون المشاهد أنواع القردة العليا مثل الشمبانزي والغوريلا والأورانج أوتان أو غيرها من أنواع أو فصائل انقرضت، فبنت الملائكة رأيها عن طريق الاستنتاج.

(ب) إنه ليس صحيحا ما قاله الدكتور من حصر معنى «الفساد» في الإتلاف المادي الذي من قبيل قطع أغصان الأشجار وتخريب الطرق وهدم البيوت، دون غيره من السلوك غير الأخلاقي والمخالف لتعليمات الله تعالى. يدل على هذا:

(١) إنه تعالى - قبل أن يذكر قول الملائكة - قال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (٨) يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ (٩) فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ (١٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ (١٢) [البقرة]. وفي القول وصف المنافقين بأنهم هم المفسدون، ووصف ادعاءهم الإيمان أمام الناس بأنه سعى بالفساد في الأرض. وفي هذا دليل على أن السلوك غير الديني وغير الأخلاقي هو فساد.

(٢) إنه تعالى قال: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (٢٧) [البقرة]. ومن القول يبين أن الذين يفسدون في الأرض قد نقضوا عهد الله وقطعوا ما أمر به أن يوصل، أي أنهم خالفوا أوامره سبحانه وتعالى.

(٣) إنه تعالى قال: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَا عَشَرَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ كَلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٠﴾﴾ [البقرة] وفي القول نجد أنه تعالى بعد أن أنعم على بني إسرائيل بالطعام والشراب في سيناء نهاهم عن السير بالعقائد الفاسدة مثل عبادة العجل واتخاذ آلهة أخرى، معبرا عن هذا بالعثو في الأرض فسادا.

(٤) إنه تعالى قال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾ [البقرة]. ومن القول يبين أن سير المنافق المرآئي بنفاقه وريائه في الأرض هو من قبيل الفساد، قد يضيف إليه إهلاك الحرث والنسل. ويقبل المعنى أن يكون من الفساد النفاق والرياء وإهلاك الحرث والنسل. والمعنى أن الفساد غير مقصور على التخريب والإتلاف الذي ينال من سلامة الكيانات المادية، وأنه يدخل فيه السلوك غير الأخلاقي وعصيان الله تعالى أوامره ونواهيه.

(ج) إن قوله تعالى -الذي استدل به الدكتور على صحة رأيه- ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾ (المائدة ٣٣). هو نص تشريعي بعقوبة جريمة «الحرابة»، والعقوبة من «الحدود». و«الحرابة» هي قطع الطريق، وفيه قيل إنه إذا ارتكب قاطع الطريق القتل، فإنه يُقتل، وإذا سرق ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف، وإذا قتل وسرق قطعت يده ورجله من خلاف وصلب وقتل، وإذا روع العابرين ولم يقتل ولم يسرق نُفي إلى مكان بعيد. والذي يهمننا في النص أنه وصف قاطعي الطريق بأنهم الذين يحاربون الله ورسوله، بمعنى أنهم خالفوا أمر الله تعالى وأمر رسوله، ولهذا اعتبرت الجريمة من جرائم «الحدود» أي الاعتداء على

«حق الله» وليست من جرائم «القصاص» أو الاعتداء على حق الإنسان. وفي هذا بيان لواقع أن الحق المعتدي عليه أو حق الله هو حق الناس العابرين الطرق غير المأهولة في الأمان. نسبة الله إليه، فكان الاعتداء عليه عصياناً له تعالى.

وقبل الانتقال إلى جزء آخر من حديث الاستاذ الدكتور، أشير إلى عبارته القائلة «الفساد هو التخريب» وأقول إنه -بقطع النظر عن صحة المعنى- لا يكون مرادف «الفساد» هو «التخريب» وإنما «الخراب»، أما مرادف «التخريب» فهو «الإفساد».

٦- انتقل بنا الدكتور -بعد هذا- للحديث في موضوع «الجنة»، فأبدى رأيه الذي يخلص في أن الجنة التي وضع فيها آدم عليه السلام ثم أخرج منها ليست هي جنة الخلد وإنما هي جنة أرضية، غابة من غابات الأرض. وقدم أدلته على صحة رأيه التي تتمثل في أن وصف جنة آدم عليه السلام في القرآن العظيم لا يشبه وصف جنة المتقين، وأن الآيات القرآنية الواردة في شأن الساعة والصور واليوم الآخر تبين أن الجنة والنار لم توجدا بعد وإنما ستقومان على أنقاض هذا الكون، وأن من صفات جنة المتقين الخلود واختفاء ظاهرة الموت مما لا يتصور معه إغواء آدم عليه السلام بالخلود إلا إذا كان يعرف الموت -وأضاف إلى هذا قوله إن قول الشيطان لآدم عليه السلام: ﴿... مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف ٢٥] يدل على أن غريزة البقاء هي أقوى غريزة لدى المخلوقات ثم تأتي بعدها غريزة التملك، وبعدهما تأتي الشهوات التي هي مفهوم إنساني بحث له أرضية معرفية. وقام -دعماً لرأيه وأدلته على صحته- بتفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ [١١٨] وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ﴾ [١١٩] ﴿طه﴾ مقروءاً مع قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلْنَا بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ [الصافات] على نحو خاص به.

وفي شأن رأي الدكتور وأدلته على صحته، ومقارناته أقول الآتي:

(أ) لم يقدم الأستاذ الدكتور نصاً قرآنياً واحداً يفيد معنى أن الجنة والنار لم توجدا بعد وأنهما ستقومان على أنقاض هذا الكون بقوانين مادية جديدة. ومن عندنا نقول: إن الآيات التي تتحدث عن الجنة والنار بمناسبة الحديث عن الساعة والصور لا تقول بهذا ومنها قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا (٤٩) وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا (٥٠)﴾ [الكهف]. وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ (٥١) فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٥٢) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ (٥٣)﴾ [المؤمنون]. وقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ (٥٤) قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ (٥٥) إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدُنَا مُحْضَرُونَ (٥٦) فَالْيَوْمَ لَا تَظَلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تَجْزُونَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (٥٧) إِنْ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهِونَ (٥٨) هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكِينُونَ (٥٩)﴾ [يس]. وقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ (٦٨) وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (٦٩) وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ (٧٠) وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا... (٧١)﴾ [الزمر] فالملاحظ من جميع هذه الآيات أنها تخبر عن وجود الجنة والنار وقت النشر لدى النفخ في الصور ولا تقول إنه جرى خلقهما وإيجادهما عند النفخ في الصور أو بعده.

(ب) إن استدلال الدكتور بضرورة سبق معرفة آدم عليه السلام بالموت -على الاستفادة من إغوائه بالخلود- دليل على أنه كان في جنة أرضية (غابة من غابات الأرض) يتجاهل أمرين، أولهما أنه عليه السلام قد خلق من

الأرض وفي الأرض وعاش فيها إلى أن قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ (٣٥)﴾ [البقرة] وأنه لما كان خلقه عليه السلام قد جاء بعد خلق الحيوان والطيور فإنه قد عاين موت هذه المخلوقات. وثاني الأمرين هو أنه تعالى علم آدم الأسماء كلها، أي أنه علمه الموت وماهيته قبل أن يسكنه الجنة. ومؤدى هذا هو فساد استدلال الدكتور بإغواء آدم عليه السلام بالخلود على أنه كان وقتذاك في جنة من جنات الأرض، غابة من غاباتها.

(ج) إن قول الدكتور إن غريزتي: البقاء والتملك انتقلتا من المملكة البهيمية إلى الإنسانية، هو قول يناقض نفسه من جهة، ويعدم الدليل عليه من جهة أخرى، فالغريزة طبع فطري في الكائن لا يكتسب من الملازمة، وقول الدكتور إن أقوى غرائز الإنسان هي غرائز: البقاء والتملك والشهوة يعني أنه قد فطر على حب البقاء وحب التملك والاشتهاء. وهذا يناقض قوله إن هذه الغرائز انتقلت إليه من البهائم والحيوانات، فالذي ينتقل بالملازمة هو العادات المكتسبة. ثم إن الدكتور لم يقدم لنا دليلاً على انتقال هذه الغرائز من الحيوان إلى الإنسان، ولم يبين لنا وسيلة هذا الانتقال المزعوم.

(د) وعن وصف الجنة الذي قال الدكتور إنه يختلف في شأن جنة آدم عليه السلام عنه في جنة الخلد كانت حجته أنه تعالى قال في وصف جنة آدم ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى (١١٨) وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى (١١٩)﴾ [طه].

وهو - يقصد الله تعالى - يصف جنة أرضية تشبه الغابة التي فيها ثمار طبيعية بحيث يأكل بدون أن يعمل. ثم أضاف حجة لغوية مفادها أن الفعل تعرى في الآية هو من «العراء» الذي يعني الخروج من الغابة إلى الصحراء، ودلل على صحة حجته بقوله تعالى: ﴿فَبَدَّلْنَا بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ (١٤٥)﴾ [الصافات] قائلاً: «لأنه إذا خرج إلى الصحراء احتاج إلى العمل ليكسب عيشه؛ ولذا قال - يقصد الله تعالى:

﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ [طه]، لأنه يوجد في الغابات التي عاش فيها الإنسان المياه، ولهذا فإنه لا يظمأ فيها، وفيها الظل ولهذا فإنه لا يضحى. وهذا الوصف بعيد جدا عن وصف جنة الخلد في القرآن.

وأرى هي حجج الأستاذ الدكتور ما يأتي:

(١) أن الفعل «عرى» هو من «العري» وليس من «العراء» يقال للرجل «عار» وللمرأة «عريانة». والعارى هو المتجرد مما يستر جسده. وشأن هذا الفعل هو شأن الفعل «سما - يسمو» الذي هو من «السمو» وليس من «السماء»؛ ولهذا قال تعالى: ﴿...كَأَنَّمَا يَصْعُدُ فِي السَّمَاءِ...﴾ [الأنعام] ولم يقل «كأنما يسمو» لأن الفعل «يسمو» لا يفيد معنى الصعود في السماء، أو لأنه غير مشتق من «السماء». كذلك الحال في قوله تعالى: ﴿فَبَدَّنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ لم يقل سبحانه وتعالى «فعريناه وهو سقيم» لأن الفعل «عرى» هو من «العري» وليس من «العراء». فإذا قال تعالى لأدم عليه السلام «ولا تعرى» كان المعنى هو «ولا تتجرد مما يستر جسدك» سواء كان الساتر جسده شيئا ماديا كالشوب، أم كان تورا - كما تقول كتب التفسير، أو شيئا آخر لا نعرفه.

(٢) يتأكد هذا المعنى لمن يدرك بلاغة القرآن العظيم، فقد قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة]. فمن القول نعرف أنه تعالى أسكن آدم عليه السلام وزوجه الجنة، وأنه تعالى نبهه إلى أنهما إذا أكلا من شجرة معينة - نهاه عن الاقتراب منها - اعتبرها من الظالمين ومعلوم أنه لا وجود للظالمين في الجنة. فيكون المعنى أنه تعالى جعل شرط استمرار وجود آدم في الجنة مداومة طاعته بعدم الاقتراب من الشجرة التي عينها سبحانه وتعالى. بعد هذا جاء قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ [١١٧] إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى [١١٨] وَأَنْتَ لَا تَطْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى [١١٩] فَوَسَّوْا إِلَيْهِ الشَّيْطَانَ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى [١٢٠] فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتَ لَهُمَا

سَوَاءُ أَتَاهُمَا وَطْفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴿١١٦﴾ [طه]. ومنه علمنا أنه تعالى عرف آدم عليه السلام أن إبليس عدو له ولزوجه، وأن عداوته لزوجه هي عداوة أصلية غير مستمدة من صلتها به، وأنه تعالى حذره من أن يغرر به إبليس فيفقد شرط وجوده في الجنة مما يكون مؤداه خروجه منها إلى حيث يكون الشقاء. وتمثلت قمة البلاغة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَقُ ﴿١١٩﴾﴾. ذلك أنه تعالى كان يكلم آدم عن «الشقاء» خارج الجنة، والشقاء هو معاناة من الحرمان من شيء لازم أو ضروري، فجاء النص القرآني بذكر أهم صوره وهي: الجوع، والعري، والظما، والتعرض لوهج الشمس. فذكر صور المعاناة هذه ليس وصفا لجنة كما فهم الدكتور. وجاء التعبير -في النصوص- بقوله تعالى - إن لك «ليدل على أنه يكون لأدم عليه السلام - ما دام في الجنة - الحق في عدم المعاناة من صور الشقاء الأربع المذكورة، ثم إنه لما كان من آدم عليه السلام افتقاد شرط استمرار وجوده في الجنة وهو مخالفة نهيه تعالى إياه عن الشجرة، سقطت عنه حقوقه في عدم المعاناة من صور الشقاء الأربع، وأظهرها هو الحق في ستر الجسد، لأنه الوحيد الذي له وجود مادي ظاهر، أما الحقوق الثلاثة الأخرى فتتعلق بأحاسيس، هي الإحساس بالجوع، والإحساس بالظما والإحساس بحرارة الشمس؛ ولهذا فإنه بمجرد سقوط حق آدم في البقاء في الجنة كان ظهور عورته نتيجة حرمانه من الحق في ستر الجسد، بنزع النور الذي كان عليه يخفيها «فبدت لهما سواتهما»، لأن حرمانه هذا الحق هو الذي له مظهر مادي. وعلى هذا فقد يبدو واضحا أن الحجج التي ذكرها الدكتور هي حجج واهية لا تدعم رأيا غير صحيح واضحا خطؤه.

٧- بعد هذا سرد لنا الأستاذ الدكتور النتائج التي خلص إليها، أذكر موجز كل منها ورأبي فيها بذات التسلسل الذي أوردها عليه.

(١) قال الدكتور: «إن البشر وجد على الأرض نتيجة تطور استمر ملايين السنين، حيث إن المخلوقات الحية بث بعضها من بعض. وقد سبق بيان

خطل هذا القول ومخالفته النصوص القرآنية التي استدلت بها الدكتور على صحته .

(ب) وقال الدكتور «يجب علينا أن نفهم قوله تعالى «اهبطوا منها» على أنه انتقال من مرحلة إلى مرحلة، فالهبوط هو انتقال كيني أو مكاني أو الاثنين معا، وكل ذلك حصل على الأرض وجنة الخلد ليس لها أية علاقة بذلك لأنها أصلا لم توجد بعد» .

وأرى في هذا القول ما يأتي:

(١) أن الدكتور لم يقدم لنا دليلا يفيد أن معنى «الهبوط» هو الانتقال من مرحلة من مراحل تطور الإنسان إلى مرحلة أخرى . وعندما قال «يجب أن نفهم (اهبطوا منها) الانتقال كيني أو مكاني أو الاثنين معا» فإنه أوضح لنا أن الهبوط قد يعني الهبوط من مكان إلى آخر ومنه الهبوط من الجنة إلى الأرض . وهذا مع ملاحظة أنه أخطأ في قوله: «أو الاثنين» لأنه كان متعينا أن يجيء المعطوف مرفوعا كالمعطوف عليه، فكان الصحيح أن يقول «إن الهبوط انتقال كيني أو مكاني أو الاثنان معا» .

(٢) سبق أن أوضحت أن الدكتور لم يقدم لنا دليلا من القرآن هلى أن جنة الخلد لم توجد بعد، وأقول إنه يدل على وجود النار قوله تعالى في آل فرعون: ﴿فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتٍ مَا مَكَرُوا وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ (٤٥) النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ (٤٦)﴾ [غافر] . ولازم هذا وجود الجنة، ويدعم القول بوجودها أنه تعالى قال: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (١٦٩) فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (١٧٠)﴾ [آل عمران] .

(٣) أنه حيثما ورد لفظ «الجنة» في القرآن العظيم مطلقا فإنه يعني جنة الخلد، ولا يعني «جنة أرضية» إلا إذا ورد مقيدا بما يفيد هذا المعنى كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ

أَعْتَابَ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا ﴿٣٢﴾ [الكهف] وفي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسِبَّاءٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ ﴿١٥﴾﴾ [سبأ].

(ج) شرح لنا الدكتور معنى اسم «آدم فقال لنا إن الأدمة» هي باطن الجلد ولذلك سُمِّيَ آدم عليه السلام لأنه أخذ من أدمة الأرض، ثم قال «إن البشر مؤلف عضويا من عناصر الأرض وبعد انتصابه ووجود الجهاز الصوتي المناسب أصبح ملائما لعملية الأنسنة، وإنه من الخطأ الفاحش أن تقول إنه اسم أعجمي بل هو مصطلح عربي صرف، ويجب أن نفهم أن آدم ليس شخصا واحدا، إنما هو جنس نقول عنه الجنس الآدمي؛ ولذا فعندما قال (يا بني آدم)، فإنه يخاطب الجنس الآدمي، وقوله (واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق) فإنه يذكر إحدى مراحل تطور الجنس الآدمي بعد خروجه من المرحلة الحيوانية، وهذه الحلقة هي تعليمه دفن الموتى، وفي التنزيل الحكيم لا يوجد قابيل وهابيل.

وأرى في هذا القول ما يأتي،

(١) لست أشك في أن على كثيرين واجب شكر الأستاذ الدكتور الذي وفر عليهم مؤونة البحث في «مختار الصحاح» عن لفظ «آدم» ومعناه، وأخذ عليه أنه ذكر لنا في عبارة مبسرة خطأ القول إنه اسم أعجمي وتأكيده أنه مصطلح عربي صرف، فلم يبد لنا رأيه في اسم «آدم» المذكور في ملحمة أوجاريت الثابتة في التاريخ قبل تدوين التوراة، ولا في اسم «أدوم» في العبرية الذي يعني «أحمر» ومنه جاءت كلمة «الدم» ولا في لفظ «آدمت» التركي ومثله في الفارسية بمعنى «إنسان» وجمعه «آدميان». فرجما كان للمثلي أن يعتقد أن «آدم» هو اسم أبي البشر بدلالة شيوعه لدى الشعوب القديمة وأنه ليس مصطلحا.

(٢) إذا كنت أخذ على الدكتور أنه عندما يتكلم عن رب العزة جلّ وعلا لا يعظمه كما في قوله «فعندما قال: يا بني آدم»، وفي قوله «وقوله -يقصد الله- واتل عليهم نبأ ابني آدم». فإنني أقر بسعادتي لأنه قال - لأول مرة- «ولذلك سُمِّيَ آدم عليه السلام». وبعد هذا أقول إنه بذكره

آدم عليه السلام» يكون قد أقر بأن صاحب الاسم كان شخصاً واحداً، إنساناً نبياً، وهذا يناقض قوله بعد ذلك إنه ليس شخصاً واحداً وإنما هو جنس. ويبدو ترديده في الخطأ من قوله «تقول عنه الجنس البشري الآدمي» لأن «ياء النسبة» في لفظ «الآدمي» تفيد نسبة هذا الجنس إلى شخص اسمه آدم.

(٣) إذا كان صحيحاً قول الدكتور «إنه عندما قال تعالى «يا بني آدم» فإنه خاطب الجنس الآدمي»، فإنه ليس صحيحاً قوله: «إن قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ...﴾ [المائدة، ٢٧]، يذكر إحدى مراحل تطور الجنس الآدمي بعد خروجه من المرحلة الحيوانية» فالقول الكريم تعلق بابنين اثنين لآدم عليه السلام. فقول الدكتور مغالطة صريحة لمعنى «المثنى» في اللغة. ولا يهم بعد هذا أن يكون القرآن الكريم لم يذكر اسميهما، فمعلوم أن القرآن العظيم كان يذكر القصص لاتخاذ العبرة منها، ولهذا فإنه -في الكثير من القصص- لا يذكر أسماء أشخاصها أو أغلبيهم.

(د) في استعراض للقوة قدم لنا الأستاذ الدكتور تفسيره الخاص للقلم في قوله تعالى: ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ [العلق، ٤]. وبدأ بتعريف «القلم»، ثم قال: «إنه بعد أن قال تعالى: ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ قال: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ في آيتين منفصلتين بينهما نجمة»، وذلك للتدليل على أن التعليم بالقلم مطلق للإنسان ولغيره. واعترض على رأي المفسرين الذين رأوا التعليم بالقلم يعني تعليم الكتابة، واستدل على صحة اعتراضه بأن آدم لم يكن لديه ورق ولا سبورة وطباشير عندما علمه الله الأسماء كلها وأن الأبجدية ظهرت في عهد بعيد نسبياً. ثم قال إن «التعليم» هو التمييز أو التعريف، ومنه المشاهد في مكتب تسجيل السيارات حيث توجد إضبارة لكل سيارة تتضمن بياناتها، ومنه ما يسمى «قلم اللواء» في القوات المسلحة وبني على هذا نتائج منها أن المعرفة الغريزية هي «تقليم» وبها تميز القطة صغارها، وأن للأسماك قلما وللوطواط قلما، ولكل حاسة من الحواس قلما. ومنه أن تقدم المعارف الإنسانية أساسه

التقليم ومنه التخصص في الطب، وتمييز الهوية الشخصية بذكر الاسم والكنية واسم الأب والأم ومكان الميلاد. ثم قال إن بداية الوحي لمحمد ﷺ هي بداية المعرفة، لأنه بدأ بفعل الأمر «اقرأ» وتنفيذه يكون عند بحث أي ظاهرة علميا بتقليمها إلى عناصر.

وأرى في هذا القول ما يأتي،

(١) أن للأستاذ الدكتور الحرية الكاملة في أن يكون له رأيه الخاص في تفسير نصوص القرآن العظيم وآياته، وأن يخالف فيه المفسرين السابقين والمعاصرين، ولكنه متى طرح رأيه على الناس تعين عليه أن يقبل من الناس مناقشته إياه. ولعل أول ما لاحظته القارئ هو انعدام الصلة بين تفسير الدكتور قوله تعالى: ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ٤﴾ [العلق] وبين موضوع المقال؛ ولهذا قلت إن تقديم هذا التفسير لنا كان استعراضا للقوة.

(٢) في شأن ما قاله الدكتور من أن قوله تعالى: ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ٥﴾ [العلق] جاء في آيتين منفصلتين بينهما نجمة. أقول: إن الأصل في التلاوة هو الوصل، بمعنى أنه لا يتعين الوقف عند انتهاء الآية. ثم إنه كثيرا ما يكون «الوصل» بين آيتين هو الأولى، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ٨﴾ [الصافات]، إذ يكون الأكثر مناسبة لبيان المعنى وصل الآية الثامنة التي تنتهي بكلمة «جانب» بكلمة «دحورا» مبدأ الآية التاسعة. وكما في قوله تعالى: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ٢٢﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ ٢٣﴾ [الصافات]. إذ يكون الأكثر إيضاحا لمعاني وصل كلمة «يعبدون» في نهاية الآية الثانية والعشرين بقوله تعالى: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الذي يبدأ به الآية التاسعة والعشرين.

(٣) أن استعمال القلم لم يرتبط بظهور الأبجدية، فقد استعمل إنسان الكهوف القلم -وفق تعريف الدكتور- في التدوين على الحجر وعلى الطين، معبرا عن معارفه أو عما في نفسه بالرسم والرمز.

(٤) أن ربط معنى «القلم» بالتمييز والاستدلال على هذا بما جرى العرف به من تسمية بعض المكاتب الإدارية أقلاماً هو استدلال فاسد، فنحن نعلم أن تكرار الخطأ لا يجعل منه صواباً.

(٥) أنه في سورة العلق جاء أمره تعالى رسوله ﷺ أن يبدأ قراءة القرآن بذكر اسم ربه تعالى، وفيه وصف الله تعالى ذاته بأنه الذي خلق، وأتبع هذا بذكره أنه خلق كل فرد من ذرية آدم من علق. ثم كرر سبحانه وتعالى أمره رسوله ﷺ بالقراءة رابطاً بين الأمر وبين كونه تعالى هو الأكرم، لأنه جعل رسوله يحفظ القرآن في قلبه ويفهم معانيه رغم أنه لا يعرف القراءة، ولهذا صلة بقوله تعالى -من بعد- الذي علم بالقلم، لأنه ﷺ قدر له أن يقرأ القرآن وأن يحفظه في قلبه وأن يفهم معانيه دون الاستعانة بمدونة كتبت بقلم، مع بيان أن التعلم يكون في الأصل بالكتابة التي تدون بالأقلام أي بالخط وبالرسومات ذات المعاني.

(٦) أنه ليس ثمة ما يمنع من أن يكون «القلم» هو الذي خط به في اللوح المحفوظ، فكان به بيان الشرائع ومنها الشريعة التي نزلت على نوح عليه السلام وأنسيت، والشريعة التي نزلت على موسى عليه السلام، والشريعة التي نزلت على خاتم المرسلين ﷺ.

(٧) أنه غير صحيح أن بداية المعرفة قد ارتبطت ببداية الوحي على رسول الله ﷺ. فقد قالت الملائكة لمريم عن المسيح عليه السلام: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ (٤٨) [آل عمران].

الفصل الثالث

في موضوع « نظرية دارون من منظور إسلامي »

« أوالرذ على الدكتور/ عبد الصبور شاهين ».

تقديم:

في ذات العدد من المجلة أجرى الأستاذ/ وائل لطفي حواراً مع الأستاذ الدكتور/ عبد الصبور شاهين، وأورده تحت عنوان: جوهر نظرية داروين لا يتعارض مع الإسلام. وقد قدم الأستاذ الصحفي وائل لطفي للحوار بالإشارة إلى كتاب الأستاذ الدكتور المسمى «أبي آدم» الذي كان سبباً لتعرض مؤلفه لدعوى تكفير، ثم عرف القراء -في إيجاز- بالسيرة الشخصية والعلمية للأستاذ موضحاً أنه ترجم عدداً من أهم الكتب التي تناول الإسلام كظاهرة عقلية، معلناً عن رأيه فيه المتمثل في كونه الأقرب إلى معسكر العقل في الإسلام.

وعن موضوع الحوار، فقد ذكر الأستاذ الصحفي أنه يتمثل في رأيه في قضية التطور ونشأة الخلق من المنظور الإسلامي.

ومن تقديم الأستاذ الصحفي للحوار، واستقرأ الحوار، يتبين القارئ فكر الأستاذ الدكتور الذي صاغه مفصلاً في كتابه «أبي آدم». وهو ما أبيضه مبدئياً رأياً في أدلة الأستاذ الدكتور في صحته في الآتي بعد:

أولاً: رفض الأستاذ الدكتور نظرية تناسل الأنواع:

قال الأستاذ الدكتور إن تناسل الأنواع -الذي قال به دارون غير ممكن، وإنه فكر ثبت خطؤه علمياً، وإن العلماء في الغرب ينكرون ما قيل من أن الإنسان أصله قرد أو حلقة مفقودة بين الإنسان والقرد. وقول الأستاذ الدكتور هذا إقرار بواقع صحيح.

ثانياً: الأستاذ الدكتور يرى قبول الإسلام جوهر نظرية دارون:

في إجابة للأستاذ الدكتور على سؤال من الصحفي المحاور عما قيل من أنه قام بأسلمة نظرية دارون، قال الأستاذ الدكتور: «إن جوهر نظرية دارون لا يرفضه الإسلام، وإن جوهر النظرية يتمثل في أن الإنسان يتطور في مراقي التدرج، إذ كان الإنسان في البداية مجرد خلق». واستدل الأستاذ الدكتور على صحة رأيه

بقوله تعالى: ﴿... إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾ (ص)، وفسره بقوله «وهذا يعني أن الله في البداية خلق بشرا غير مستوٍ ويحتاج إلى نفخة روح من الله حتى يستوي». ثم قال: «بعد هذا ستجد أن الله تعالى يقول: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾... (ص) وهذا يعني الاكتمال.

وفي تفصيل هذا قال الأستاذ الدكتور: «إن الإنسان كان بلا سمع ولا بصر، كان في البداية بدون حواس، ولكن الله أعطى له الحواس حيث يقول: ﴿... وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ...﴾ (أ) [السجدة] ثم إن الله سبحانه وتعالى نفخ الإنسان نفخة من روحه فأعطاه العقل، ثم لم يعطه إياه كاملا وإنما بتدرج، إذ كان عقل الإنسان في البداية صغيرا ثم زادت إمكاناته وارتقت قدرات الإنسان واستطاع أن يستخدم صوته فتكلم، لم يأت الكلام مرة واحدة وإنما متدرجا على نحو استغرق حوالي مليون سنة. ثم إنه من خلال استخدام العقل واللغة تكونت الأسرة ومن مجموع الأسر تكون المجتمع البدائي الذي كان ينقصه الدين، وعن طريق الدين الذي جاء به آدم أبو الأنبياء أصبح البشر إنساناً.

وتعليقا على هذا أقول:

١- عن قول الأستاذ الدكتور إن قوله تعالى: ﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾ يعني أن الله في البداية قد خلق بشرا غير مستوٍ يحتاج إلى نفخة روح من الله حتى يستوي». فإنه يلاحظ الآتي:

أ- إنه ليس في عبارة النص القرآني أي إشارة إلى أن البشر المخلوق يكون غير مستوٍ، وعلى هذا فقد حمل الأستاذ الدكتور النص معنى لا تحتمله عباراته.

ب- إنه إذا كان صحيحا ما قاله الدكتور من أن اكتمال الخلق يكون بتسوية البشر المخلوق ونفخ الروح فيه كما يدل على هذا قوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾، فإنه غير صحيح أن هذا القول يعني أن البشر المخلوق يكون في البداية غير مستوٍ، وأنه يمضي على هذه الحال ملايين السنين، ثم تأتيه نفخة الروح من الله تعالى فيستوي ويكتمل خلقه. فالقول بهذا يتعارض مع قوله تعالى

﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (٤) ﴿[التين]﴾، فضلا عن أنه يعدم الدليل عليه من النص القرآني المستدل به.

ج- إنه يبدو أن الأستاذ الدكتور رأى ما رآه الدكتور محمد شحرور في لفظ «خالق» الذي ورد في قوله تعالى: ﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا﴾ أنه اسم فاعل. وأقول إن هذا غير صحيح، فاسم الفاعل يدل على معنى طارئ غير ثابت، ومعلوم أنه إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية تدل على أن صيغة «فاعل» لا يراد منها الحدوث وإنما يراد منها الثبوت كانت الصيغة في معناها ودلالاتها «صفة مشبهة» ويضرب المثال لهذا بالأوصاف المتصلة بالله تعالى من الملك والخلق والقهر. وفي النص القرآني نجد أنه تعالى قد أخبر الملائكة بما هو مقرر من البدء بحكم أنه الخالق، ولا يخبرهم عن حدث طارئ، فيكون غير صحيح أن نستنتج من القول أنه يدل على حدث طارئ ينقسم إلى أحداث متتالية.

د- إنه يدل على فساد المعنى الذي خلص إليه الدكتور من النص القرآني أنه جاء بعده -في بيان تبرير إبليس اللعين رفضه السجود للبشر المخلوق- قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ (٧٦) ﴿[ص]﴾. وفيه جاء الفعل «خلق» بمعنى واحد، فإذا كان خلق الإنسان قد تم على مراحل إلى أن اكتمل، فقد لزم أن يكون خلق إبليس قد تم على مراحل أيضا إلى أن اكتمل.

وواضح أن الأستاذ الدكتور لم يقدم لنا دليلا على هذا.

٢- وعن قول الأستاذ الدكتور: «إن الإنسان كان بلا سمع ولا بصر وبدون حواس، ثم أعطاه الله الحواس بدلالة قوله تعالى: ﴿... وَجَعَلْ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ...﴾ (٩) ﴿[السجدة]﴾، ثم نفخه نفخة من روحه فأعطاه العقل بالتدرج، إذ كان عقل الإنسان في البداية صغيرا ثم زادت إمكاناته واستطاع الإنسان أن يستخدم صوته فتكلم، وقد استغرقت مرحلة الكلام حوالي مليون سنة، وأن استخدام الإنسان

العقل، واللغة أدى إلى تكوين الأسرة فالمجتمع البدائي المنعدم القيم، المحتاج إلى الدين، الذي جاء به آدم أبو الأنبياء». فإنه يلاحظ الآتي:

أ- إذا كان هذا المقروء هو ما قاله الأستاذ الدكتور فإنني لا أستطيع تصوره، فمعناه أن يحيا إنسان أصم أعمى محروما من الحواس في عالم يزخر بالحيوان ومنه المفترس، يستدل فيه على طعامه وشرابه، ويحتمي من الوحش الذي يقترب منه ليفترسه دون أن يسمع صوت اقتراب خطره، وأكثر من هذا أن يستدل على آخر من نوعه من غير جنسه تكون بينهما معاشرة جنسية وأن تنجب الأنثى وتقوم على رعاية وليدها الذي لا تراه ولا تسمعه ولا تحس به، وأن يرجع الصغير إلى أمه بعد أن يبتعد عنها في لهوه وهو لا يراها ولا يسمع صوتها ولا يحس بها. لا أستطيع تصور هذا، وأرى أن في بقاء الجنس البشري إلى اليوم وعدم انقراضه الدليل على عدم صحة القول.

ب- إن قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾ الذي دلل به الأستاذ الدكتور على صحة فكره، جاء في الآية التاسعة من سورة السجدة، ولا يمكن -لاستخلاص التفسير الصحيح- فصلها عن الآيتين السابقتين عليها، إذ يجب قراءة الآيات الثلاث معا. وفيها يقول تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ (٧) ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ (٨) ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوْحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ (٩)﴾ تجدد أنه تعالى بدأ بذكر العام» وهو ما يماثل المبدأ العام أو القاعدة العامة وهو خلقه تعالى كل مخلوق على أحسن وجه يصلح لما أعد له في الحياة. وبعد هذا جاء ذكره تعالى «الخاص» المتعلق بالإنسان، أعلمنا أنه بدأ خلقه بتشكيله من الطين، ثم تحدثت عن نسله، وبملاحظة أن الضمير المتصل في «نسله» يعود إلى هذا الإنسان الذي بدأ خلقه من طين، تعرف أنه هو ذاته الذي اكتمل خلقه فكان على أحسن

وجه على ما جاء في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ وفي حديثه تعالى عن نسل هذا المخلوق من طين، أعلمنا أن هذا النسل يكون من سلالة من ماء مهين، أي أن الفرد منه يبدأ تكوينه من هذا الماء المهين مارا بسلسلة من التطور لم يكن في مبتدئها مستويا على المعروف في العلقة والمضغة، ثم تبدأ مرحلة التسوية بتكون الهيكل الغضروفي وانتشاره في المضغة، ليتحول بعد ذلك إلى عظام تكسى بالعضلات والجلد فيكون الاستواء والعدل، ويكون نفخ الروح بعد مرحلة المضغة. ثم جاء بعد بيان هذا خطابه تعالى الموجة إلى جميع الناس يعلمهم أنهم في خلال مرحلة «الجنين» التي مروا بها في بطون أمهاتهم أنشأ فيهم السمع والأبصار وأنعم عليهم بالعقل والبصيرة، وهي نعم تستوجب أداء حقها من الشكر. ويقبل القول أن يكون متعلقا بالمخلوق الأول من الطين إنسانا، تمت جميع مراحل خلقه وهو رسم على الطين أو شكل مأخوذ منه إلى أن تمت تسويته وعدله، ثم جاءت نفخة الروح فقام على أحسن وجه مكتمل الخلق.

ج- وعن قول الأستاذ الدكتور: «إن عقل الإنسان كان في البداية صغيرا ثم زادت إمكاناته واستطاع الإنسان أن يستخدم صوته فتكلم، واستغرقت مرحلة الكلام حوالي مليون سنة، وأن استخدام الإنسان العقل واللغة أدى إلى تكوين الأسرة والمجتمع البدائي المحتاج إلى الدين، فكان أن بعث الله به آدم عليه السلام». فإنه يلاحظ عليه الآتي:

(١) أنه ليس ثمة ما يشير إلى أن أول من خلق بشرا من الطين كان ناقص العقل ثم زادت قواه العقلية الخلقية بمضي الزمان في النصوص القرآنية؛ ولهذا لم يستدل الأستاذ الدكتور على قوله هذا بنص قرآني. بل يثبت قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ أن أول من خلق من البشر كان على أحسن وجه. كما يثبت قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا...﴾ [البقرة: ٣١] أن أول البشر كان

قادرا على التعلم، وهو ما يعني تمتعه بالعقل القادر على التعلم،
ويثبت قوله تعالى: ﴿... فَلَمَّا أَنْبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ...﴾ (٣٣) ﴿[البقرة] أن
أول بشر خلق كان قادرا على الإفصاح عما في نفسه بالكلام.

(٢) أن محاولة الأستاذ الدكتور الخلاص من دلالة النصوص القرآنية
السابقة الذكر بقوله الذي يعني أنها تعلقت بأول بشر اكتمل لديه
العقل وتمكن من التعبير عما في نفسه، وكان منه تكوين الأسرة ثم
المجتمع البدائي الذي كان مفتقدا القيم الدينية، فبعث الله إليه آدم
عليه السلام نبيا. إنما يعني أن آدم عليه السلام لم يكن أبا البشر
ولا أبا الإنسان، وهو ما يناقض قوله: «إن آدم هو أبو الإنسان
الذي بعثه الله ليعمر الأرض».

(٣) أنه إذا كان الأستاذ الدكتور قد عبر عن مخ الإنسان بالعقل في
عبارته القائلة «فَعقل الإنسان في بدايته كان صغيرا» فإننا نعلم
حقيقتين، أولاهما تتعلق بالدليل على هذا وهو حفريات ما يطلق
عليه الإنسان البدائي، وهذه لم يقد دليل قطعي على أنها لإنسان
أو لبشر، فقد تكون لأنواع من القرود الكبرى افترضت فيما بعد.
والثانية تتعلق بحجم مخ هذا المخلوق أو وزنه، إذ ثبت أنه في
بعض الحفريات كان أكبر حجماً ووزناً من مخ الإنسان المعاصر،
غير أن كبر الحجم والوزن كان في مراكز الإحساس في المخ وليس
في مراكز التفكير، فإذا افترضنا أن هذه الحفريات كانت لبشر فإنه
يكون متصورا أنها لأفراد من نسل آدم عليه السلام الذين انتشروا
في الأرض وعاشوا في الغابات معتمدين على القوة الجسمانية أكثر
من اعتمادهم على العقل، فكان احتياجهم إلى مراكز الإحساس
في المخ أشد من احتياجهم إلى مراكز التفكير، فكان -بمضي
الحقب الزمنية الطويلة- نمو الأولى وضمور الثانية، حتى إذا ما
تغيرت طبيعة البيئة المحيطة بالإنسان واضطر إلى الاعتماد على
مراكز التفكير في المخ كان نموها على حساب مراكز الإحساس إلى
أن وصلنا إلى حال مخ الإنسان المعاصر.

ثالثاً: الأستاذ الدكتور يرى أن آدم كان من ذرية بشر آخرين:

قال الأستاذ الدكتور: «ستجد الله يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (٣٣) ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ... ﴿٣٤﴾ [آل عمران]، وهذا يعني أنه ليس غريباً أن نتصور أن آدم مسبق بمرحلة متطورة كان فيها بشر آخرون عمرهم ملايين السنين، ومؤخراً نشرت إحدى الصحف اليومية خبراً عن العثور على عظام آدمية في استراليا يعود عمرها إلى ١٢,٥ مليون سنة، في حين أن سيدنا آدم عمره في أقصى التقديرات عشرة آلاف عام فقط».

وتعليقاً على هذا أقول،

١- إن النص القرآني الذي استدل به الأستاذ الدكتور على صحة رأيه هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (٣٣) ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ [آل عمران]. وفيه عين تعالى شأنه الذين اصطفاهم باختيارهم للنبوّة على العالمين الذين هم أهل أزمته، وقد كان البشر المعاصرون خليل الرحمن إبراهيم ﷺ والمصطفين من ذريته وهم إسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وموسى وهارون ومحمد ﷺ هم أهل أزمته هؤلاء الأنبياء كما كان معاصرو المسيح عليه السلام المصطفى بالنبوّة من آل عمران هم أهل زمانه. ثم بين تعالى حال هؤلاء «العالمين» وهو أنهم «ذرية بعضها من بعض» فأبناء آدم هم أول ذريته، وكان أهل زمان نوح عليه السلام ذرية منهم، وكان أهل زمان إبراهيم عليه الصلاة والسلام والمصطفين من آله ذرية من حمل في الفلك نوح عليه السلام، كما كان أهل زمان موسى وهارون والمسيح عليهم السلام ذرية من أهل زمان إبراهيم عليه الصلاة والسلام ومن حمل في الفلك نوح عليه السلام. وإذا كان الأستاذ الدكتور يرى أن النص القرآني الذي استشهد به يفيد معنى أن الأنبياء المذكورين به - ومنهم آدم عليه السلام - كانوا ذرية من سابقين. فإني أقول له إن من بلاغة النصوص القرآنية أنها قد تحمل بذات عباراتها أكثر من معنى يكون كل منها صحيحاً. ومنها هذا النص الذي يدل أيضاً

على أنه تعالى اصطفى دين آدم ونوح وآل إبراهيم وآل عمران، أو الدين الذي دعا إليه آدم ونوح وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين، وهو «الإسلام» بمعنى الإيمان بالله وتوحيده وعدم الشرك به، فأصبح هذا الدين هو الأصل الواحد الذي تشعب عنه الأنبياء داعين له متناصرين فيه فأصبح تشعبهم فيه مثل التشعب في النسب، فهو الأصل لهم والسبب في اصطفتهم، وهم المتشعبون عنه تشعب الذرية من الأصل.

٢- إنه سبق بيان أن القرآن العظيم لم يحدد زمان آدم عليه السلام تحديدا تاريخيا، والذي حدد هذا الزمان هو «سفر التكوين» من «العهد القديم» إذ يبين من ذكر الأحداث فيه أن خلق الإنسان كان قبل الميلاد بنحو سبعة وثلاثين قرنا، فوفقا للتقويم اليهودي يكون خلق السموات والأرض قد تم قبل التاريخ المتخذ بدءا للتقويم الميلادي بنحو ثلاثة آلاف وسبعمائة وإحدى وستين سنة، وباعتبار أن خلق الإنسان قد حدث بعد التاريخ المحدد لاكتمال خلق الأرض فإنه يكون قد تم وقتذاك -بعد تمام خلق السموات والأرض- أي قبل بدء التاريخ الميلادي بنحو ثلاثة آلاف وسبعمائة وإحدى وستين سنة. ووفقا لما ورد في كتاب العهد القديم (النسخة العبرية) يكون خلق الإنسان قد تم قبل حصول طوفان نوح عليه السلام بنحو ألف وستمائة وست وخمسين سنة. ووفقا للنسخة اليونانية -التي بين أيدينا- يكون قد تم قبل الطوفان بنحو ألفين ومائتين واثنين وستين سنة، ووفقا للنسخة السومرية يكون قد تم قبل الطوفان بنحو ألف وثلاثمائة وسبع سنوات. كما يبين من كتاب العهد القديم أن بين طوفان نوح عليه السلام وبين ميلاد إبراهيم عليه السلام مائتين واثنين وتسعين سنة -وفق النسخة العبرية-، وألف واثنين وسبعين سنة وفق النسخة اليونانية، وتسعمائة واثنين وأربعين سنة وفق النسخة السومرية.

ويرتبط تحديد زمان خلق الإنسان في كتاب العهد القديم بذكر الأحداث فيه وتواريخها ووفقا لذلك يكون بين خلق الإنسان (آدم عليه

السلام) وبين مولد إبراهيم ﷺ نحو ألف وتسعمائة وثمان وأربعين سنة -وفقا للنسخة العبرية- ونحو ثلاثة آلاف وثلاثمائة وأربعة وثلاثين سنة وفقا للنسخة السومرية.

ومصدر هذا هو ما جاء في الإصحاح الخامس من سفر التكوين متعلقا بمولد «شيث» بن آدم عليه السلام وعمر آدم وقت مولد ابنه «شيث» ثم تسلسل نسل «شيث» وذكر أعمارهم إلى حين ولد لنوح أبناؤه سام وحام وياث، وما جاء في الإصحاح السابع من سفر التكوين (من ٦ إلى ١٠) متعلقا بالطوفان، ثم ما ورد في الإصحاحين ١١ و ٢١ من ذات السفر متعلقا بأبناء «سام» إلى وقت توجه «تارح» بأسرته -ومنها إبراهيم ﷺ- إلى أرض كنعان (فلسطين)، وذكر أعمارهم، ثم ذكر ابني إبراهيم، إسماعيل وإسحق.

وعند المسيحيين إن الفترة الزمنية بين عصر إبراهيم ﷺ وبين عصر داود عليه السلام، قد ضمت ثلاثة عشر جيلا، وذلك وفقا لما ورد في الإصحاح الثالث من إنجيل لوقا (من ٣٢ إلى ٣٥) في النسخة اليونانية، وإن الفترة الزمنية بين عصر داود وعصر المسيح عليهما السلام قد ضمت اثنين وأربعين جيلا (لوقا ص ٢٤ إلى ٣١) وهذا يوافق رأي المؤرخين القائل إنه كان بين إبراهيم وداود عليهما الصلاة والسلام نحو ثلاثمائة عام، وبين داود والمسيح عليهما السلام نحو ألف عام.

وخلاصة هذا إنه -في عقيدة اليهود- قد خلق آدم عليه السلام منذ نحو ثلاثة آلاف وسبعمائة عام قبل الميلاد، ونحو خمسة آلاف وسبعمائة عام من الآن. وإنه -في عقيدة المسيحيين المستمدة من كتاب العهد الجديد- قد خلق آدم عليه السلام منذ نحو ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانية وأربعين عاما وفقا للنسخة العبرية، ونحو خمسة آلاف ومائة وأربعة وثلاثين عاما وفقا للنسخة اليونانية، ونحو أربعة آلاف وخمسين عاما وفقا للنسخة السومرية. وعند الأستاذ الدكتور إن آدم عليه السلام قد ولد منذ عشرة آلاف عام في أقصى التقديرات.

٣- عن قول الأستاذ الدكتور إنه نشر في إحدى الصحف اليومية خبر عن العثور على عظام آدمية في أستراليا يعود عمرها إلى اثني عشر مليوناً ونصف المليون من السنين، وهو ما اعتبره دليلاً على أن آدم عليه السلام قد ولد بعد ملايين السنين من خلق أول إنسان، فإن الأستاذ الدكتور يعلم بحكم موقعه العلمي أنه لا يجوز لباحث أن يستند إلى خبر منشور في جريدة مرجعاً علمياً، فليس الخبر في جريدة مأمونة صحته. ومع هذا فإنه -بافتراض صحة الخبر- لا يكون ثمة ما يمنع أن تكون العظام هذه لأحد أبناء آدم عليه السلام الذي لم يحدد القرآن العظيم تاريخ خلقه.

وقد جاء في القرآن العظيم قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ [الإنسان] وفيه وردت «هل» بمعنى «قد» لإفادة تأكيد المخبر عنه وهو -لدى بعض المفسرين- إنه كان زمان لم يكن الإنسان فيه موجوداً حين كان النبات موجوداً، والطيور والحيوان، ومعنى هذا هو تأخر خلق الإنسان الذي كان بعد خلق غيره من الكائنات الحية على الأرض وفي الماء، دون تحديد زمان خلق الإنسان. وأرى أن بلاغة النص القرآني تفيد معنى آخر صحيحاً إلى جانب هذا المعنى، فقد أخبر تعالى عن واقع أنه لم يكن الإنسان في هذه الحقبة من عمر الزمان شيئاً مذكوراً. ولكي يكون شيء ما مذكوراً، يتعين أن يكون هناك ذاك إياه أو مذكر، والذاكر هذا أو المذكر إما أن يكون هو الله تعالى شأنه وإما أن يكون إنساناً عاقلاً قد وجد في زمان لاحق على زمان الإنسان المذكور. ولما كان تعالى لم يذكر عن هذا الإنسان من ذرية آدم شيئاً، ولم يعرف عنه البشر الذين أتوا من بعده واعتقدوا أنهم قد أتوا العلم شيئاً، فإنه لا يكون شيئاً مذكوراً. ولعل هذه الحقبة من الزمان أن تكون هي الحقبة التي اعتمد فيها نسل آدم عليه السلام المنتشرون في الأرض على قواهم البدنية أكثر من اعتمادهم على قواهم الذهنية، فكان نمو مراكز الإحساس في المخ وضمور مراكز التفكير. ولما كان نقصان العقل من بعد اكتمال يعد ارتداداً بالخلق إلى الدونية فقد جاء التعبير عن هذا بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [٤] ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴿٥﴾ [التين].

رابعاً: استدلال الأستاذ الدكتور على صحة رأيه بأيات القرآن العظيم وسعيه للوصول إلى الحقيقة:

استدل الأستاذ الدكتور على صحة رأيه بقوله تعالى: ﴿...إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ (٧١) فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ (٧٢)﴾ [ص] على صحة ما يقول به من أن آدم عليه السلام لم يكن أول مخلوق من البشر، فقال «إن تسوية الإنسان استغرقت ملايين السنين، وإنه حتى استطاع الإنسان أن يتكلم ويكون له صوت أخذ مليون سنة». وأضاف إلى هذا -في بيان سعيه لمعرفة الحقيقة- قوله «وأنا وصلت لهذه الفكرة عن طريق القرآن الكريم. قرأت القرآن مرات ومرات وحاولت أن أصل لهذه الفكرة، وأنا أقول إن آدم ليس بني البشر؛ لذلك نحن نقول إننا بني آدميين أي من أبناء آدم ولسنا من البشر عموماً. بنو آدم بشر ولكن هم الذين وكل إليهم إعمار الأرض».

وتعليقاً على هذا أقول:

(١) إن قول الله تعالى شأنه في الآية لا يفيد مرور البشر بمراحل تبدأ بمرحلة «الخلق» بمعنى الإيجاد من العدم، ليستمر المخلوق ملايين السنين يمشي على أربع مستقداً العقل، ثم تتلوها مرحلة ثانية يستوي فيها المخلوق البشر فيستقيم عموده الفقري ويمشي على ساقين، ويظل بغير عقل ويبقى على هذا الحال لمدة مليون سنة، ثم تأتي المرحلة الثالثة بأن يهبه الله العقل فيتكلم. فلو كان الأمر على هذا النحو لما كان هناك فارقاً بين البشر وبين الحيوان في المرحلة الأولى التي استغرقت -في قول الأستاذ الدكتور- ملايين السنين، وقد يكون مفاد قوله تعالى -ما لم نتعسف في التفسير- هو أن عملية الخلق من الطين شملت مراحل مختلفة منها التسوية، ثم كانت نفخة الروح، فقام البشر المخلوق مستويا عاقلاً.

(٢) إنه -لو كان ظن الأستاذ الدكتور حقيقة- لذكر تعالى ما يفيد مضي السنين على الإنسان في كل مرحلة مر بها بعد خلقه، إذ يكون لمضي الزمان أثره، على ما وردت به نصوص القرآن العظيم كلما كان لمضي

الزمان أثره، دليل هذا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ...﴾ (٤) [السجدة]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (٩) وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين (١٠) ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين (١١) فقضاهن سبع سموات في يومين وأوحى في كل سماء أمرها وزينا السماء الدنيا بمصابيح وحفظا ذلك تقدير العزيز العليم (١٢) [فصلت] وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ...﴾ (٢٥٩) [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ (٢٥) [الكهف]. والمعنى أنه لو كان الإنسان قد أمضى ملايين السنين لا يختلف حاله كثيرا عن حال الحيوان، على وجود علاقة بين هذه الحال وبين التكليف وبعث النبيين لكان تعالى قد ذكر هذا الزمان وحدده ولو بالحقب التي عبر عنها بالأيام كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ...﴾ (٧) [هود].

(٣) إنه يبين من قول الأستاذ الدكتور «قرأت القرآن مرات ومرات وحاولت أن أصل لهذه الفكرة» أنه لم يصل إلى اعتقاده نتيجة لقراءته مرات ومرات، وإنما اعتنقها سلفا ثم كانت قراءته القرآن العظيم محاولة منه لإيجاد سند يدعمها من نصوص القرآن؛ ولهذا أقول إنه كان منه «التفسير بالرأي».

الفصل الرابع

في موضوع « آدم المولود هو أبو البشر »

« أوالرد على الأستاذ الدكتور / حسن حامد عطية »

في ذات العدد من المجلة نشر الأستاذ / حسن حامد عطية مقالا جعل عنوانه: «آدم وُلد لأبوين لكنه أبو البشر»، بدأه بمقدمة تقول عبارتها: «ليس المراد في مسألة خلق الإنسان متطورا عن مخلوقات سابقة أن ثبت إعجازا علميا للقرآن، ولكننا ثبت قرآنية العلم، فالقرآن الكريم هو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه».

ويبين لي من هذه المقدمة أن الأستاذ الدكتور يعظم القرآن العظيم ويجله، فهو لا يقول قول غيره «إنه لمن يشاء أن يؤمن به على علته» بل يصفه بأنه كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. كما يبين لي منها أن الأستاذ الدكتور حسن النية، وأرى أن حسن النية وحده غير كاف لحماية الإنسان من التردّي في الخطأ. وأخذ عليه منها أن عبارتها تدلّ على أنه قد اتخذ فرضية معينة هي أن القرآن يقرر أن الإنسان قد خلق متطورا عن مخلوقات سابقة -بمعنى أنه تسلسل عن مخلوقات أخرى- ثم إنه أنكر أن يكون مراده هو أن يثبت إعجازا علميا للقرآن، وقال إنه إنما يثبت قرآنية العلم. وأرى أن قول الأستاذ الدكتور فيه مصادرة على المطلوب، فضلا عن قصوره عن إيضاح ما يعنيه قوله من أن العلم لا يكون إلا قرآنيا.

وفي سعي الأستاذ الدكتور لإثبات قرآنية العلم فإنه أورد عددا من آيات القرآن العظيم وذكر معانيها عنده، أذكرها وما أورده بشأنها تباعا، مع إبداء الرأي فيما أورده.

أمام الرقم (١) ذكر الأستاذ الدكتور قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ...﴾ (١٩) [العنكبوت]، وقال: «ويثبت العلم أن مخلوقات الله بدأت بداية واحدة». وأمام الرقم (٢) ذكر قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (١٧) [نوح]، وقال: «ويوضح العلم أن النبات خلق قبل الحيوان والإنسان». وأرى أنه قد أحسن بنا الظن بما أورده لنا جموع القارئین فأحسنًا به الظن.

وأمام الرقم (٣) قال الأستاذ الدكتور: «إن الخالق الكريم يوضح أن الإنسان خلق قبل البشر» واستدل على هذا بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ (٢٦) وَالْجَنَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ (٢٧) وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ (٢٨) فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ (٢٩)﴾ [الحجر]. وبقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ.... (١١)﴾ [الأعراف]. وفي استدلاله بالآيات قال «ويؤكد العلم أننا خلقنا كإنسان قبل أن يخلق آدم البشر» ثم ذكر قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ (٧)﴾ [الأنفطار]. وقال: «ويقول العلم إن الإنسان السابق للبشر كان معوج القامة وأخذت قامته في الاعتدال بفعل خالقه الكريم».

ورداً على هذا أقول،

١- إن الخالق الكريم لم يقل إنه خلق الإنسان قبل أن يخلق البشر، ولا تصرح الآيات التي ذكرها الأستاذ الدكتور من سورة الحجر بهذا. ففي هذه الآيات المتتالية تحدث الخالق جلّ وعلا عن الإنسان فذكر أنه خلقه من صلصال من حمأ مسنون، وتحدث عن البشر فقال إنه خلقه من صلصال من حمأ مسنون. ونفهم من هذا -إذا تجرّدنا من تفسيرات المفسرين- أنه إما أن يكون الله تعالى قد تحدث عن مخلوقين أحدهما هو الإنسان، والآخر هو البشر، وإما أن يكون قد تحدث عن مخلوق واحد له أكثر من اسم فهو الإنسان وهو البشر، دون أن يعني هذا أنه في مرحلة من مراحل وجوده بعد خلقه إنساناً، ثم أصبح في مرحلة تالية بشراً. فمثل هذا التفسير يعدم مصدره أو أساسه من النصوص، ولا يعدو كونه محاولة من صاحبه لتطويع تفسير النصوص القانونية لتوافق ما يقول به جانب من العلماء اليوم.

٢- إن ذكره تعالى خلق البشر بعد ذكره خلق الإنسان في نصوص الآيات لا يفيد الترتيب الزمني، فورود «إذ» في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾ -وهي -كما نعلم- ظرف للزمن الماضي في أكثر استعمالاتها، جاء دالاً على قدم الحدث وأنه تم

في الماضي، أي لدى خلقه تعالى الإنسان، فيكون المعنى أنه تعالى قال للملائكة -وقت خلقه الإنسان- إنه خالقٌ بشرا. فيكون غير صحيح ما ذكره الأستاذ الدكتور من أن الآيات توضح أنه تعالى خلق الإنسان قبل أن يخلق البشر، ويكون الصحيح أن المخلوق واحد تعددت أسماءه فهو الإنسان وهو البشر، وهذا من بلاغه القرآن العظيم، إذ تعدد أسماء الكائن كلما ارتفع قدره، ولهذا تعددت أسماء الأسد. وقد جاء ذكر المخلوق باسمين لتعلم الملائكة التي أقرت بالسجود له بعلو قدره.

٣- إن حرف العطف «ثم» في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ...﴾ [الأعراف: ١١] لا يفيد الترتيب الزمني الذي قصده الأستاذ الدكتور، أي أنه لا يعني أنه تعالى أوجد الإنسان كائنا حيا، ثم جعل له بعد فترة زمنية الصورة التي قدر له أن يكون عليها، ثم أمر الملائكة -وبعد فترة زمنية أخرى أن يسجدوا له، دليل هذا أنه تعالى قال: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّنْ صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [٢٨] فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴿٢٩﴾ [الحجر]. إذ يفيد هذا النص القرآني معنى أنه تعالى قد أخبر الملائكة أن سيخلق بشرا أو أنه تعالى قائم على خلقه، وأنه في ذات وقت إخبارهم الخبر أو إعلامهم به أمرهم، أن يسجدوا له متى انتهت عملية الخلق بتسويته ونفخ الروح فيه. والمعنى أن أمره تعالى الملائكة بالسجود للمخلوق بشرا لم يكن لاحقا على تمام الخلق والتصوير، إنما كان سابقا عليه أو معاصرا إياه.

٤- إن العلم الذي يؤيده الأستاذ الدكتور لم يقل إن قامة الإنسان المعوجة أخذت في الاعتدال بفعل خالقه الكريم، بل إنه يقول إنها أخذت في الاعتدال نتيجة تطور أحدثه تغير الطبيعة وظروف البيئة. وليس هذا عيبا في العلم ذاته وإنما هو اغترار بعض من حازوا بعض أطراف العلم بما أنعم الله تعالى به عليهم منه.

وأمام الرقم (٤) قال الأستاذ الدكتور «كما يقول الخالق جلَّ علاه: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (٣٣) ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ... (٣٤)﴾ [آل عمران] يعني ذلك أن آدم البشر ذرية لقوم سبقوه في الخلق كما يقول العلم وينفي ذلك القول بأن آدم قد خلق بغير أبوين».

ورداً على هذا أقول:

١- من الواضح أن الأستاذ الدكتور أراد تطويع معنى النص القرآني لما يقول به الرأي العلمي الذي يعتقده. وقد سبق بيان أن الأصل في تلاوة القرآن هو «الوصل» وهو ما يعني أن لفظ «ذرية» جاء حالا يبين هيئة «العالمين» الذين هم أبناء آدم ومعاصرو المصطفين وهو ما يعني أن لفظ ذرية جاء حالا يبين هيئة «العالمين» الذين هم أبناء آدم ومعاصرو المصطفين وهم نوح وآل إبراهيم وآل عمران وأهل أزمتهم، فيكون المعنى أن حال أهل أزمنة المصطفين أنهم ذرية بعضهم من بعض. كما أن بلاغة النص القرآني تفيد معنى آخر هو اعتبار الدين الحق الذي دعا إليه هؤلاء المصطفون بمثابة الأصل الواحد لهم جميعاً فكانوا بارتباطهم الوثيق به شبه الذرية التي ترتبط بأصلها برباط النسب.

٢- إن الرأي العلمي الذي اجتهد الأستاذ الدكتور في تطويع معنى النص القرآني ليوافقه يتعارض مع التفكير العقلي كما يتعارض مع النصوص القرآنية. فإذا سائرنا رأي الأستاذ الدكتور القائل إن الإنسان خلق في البداية منحى القامة يسير على أربع، لا يعقل، ثم استقامت قامته ووهبه الله العقل، وأن الذي استقامت قامته ووهب العقل هو آدم الذي تناسل منه البشر المعتدلو القامة أصحاب العقول. لو سائرنا رأي الأستاذ القائل بهذا لكان لزاماً علينا أن نعتقد وجود أكثر من آدم، فالتطور من شأنه أن ينال كل أفراد النوع، وطبعي أنه كان موجوداً من جنس الإنسان على الأرض -في زمان حدوث هذا التطور- عديدون، ووفقاً لهذا الرأي العلمي كان محتماً بالضرورة أن ينالهم ذات التطور فتعدل قاماتهم ويمنحون العقل، وأن يخلقوا نسلاً يماثلهم. فغير مقبول في منطق العلم أن ينال التطور واحداً فقط من أفراد هذا النوع، يكون نسله

وحده هم الباقين، وألا ينال غيره من أبناء جيله، وإلا فليقل لنا القائلون بهذا أين ذهب نسل هؤلاء الذي عاصروا آدم ولم يصبهم ما أصابه من تطور.

وفي شأن تعارض هذا الرأي العلمي مع النصوص القرآنية، فإننا نعلم أنه تعالى قال: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ (٣٥)﴾ [البقرة]. والقول الكريم يفيد معنى أنه كان هناك فرد واحد اسمه آدم، وأنه تعالى أصدر أوامره ونواهي له ولزوجه بوصفهما اثنين. ولو كان الرأي الذي يقول به الأستاذ الدكتور صحيحا لكان لزاما أن يسكن جميع أفراد جيل البشر الذي أصابه التطور الجنة، أو إعلامنا سبب اختيار أحدهم وزوجه -دون الآخرين- ليسكن الجنة. كذلك فإننا نعلم أنه تعالى قال: ﴿وَآتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (٢٧)﴾ [المائدة]، وأنه تعالى قال عن أحدهم: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٣٠)﴾ [المائدة]. وفي النصين يتحدث المولى جل وعلا عن ابنين اثنين لآدم وعن فعل أحدهما بالآخر. ولو كان ما يدعيه الأستاذ الدكتور ويرى صحته صحيحا لكان لزاما أن يكون كل رجل من أفراد نوع الإنسان في مرحلة التطور إلى اعتدال القامة وامتلاك العقل هو آدم، وأن يكون له ابنان، وأن يقتل أحدهما الآخر، أو بيان علة اختصاص أحدهم بأن يكون له ابنان، يكون من فعل أحدهما بالآخر المروي في القصة القرآنية؛ وعلى هذا فإنه يكون لنا أو علينا أن نصدق ما هو مفهوم بالضرورة من النصوص القرآنية أنه لم يكن غير آدم واحد هو المذكور باسمه، كانت له زوجة التي أسكن وإياها الجنة ثم أهبطا منها، وكان له ابنان قتل أحدهما الآخر، أو أن نصدق الرأي العلمي الذي مؤداه أنه كان هناك عديدون، يعتبر كل منهم (آدم) الذي له زوجة أسكن وإياها الجنة ثم أهبطا منها، وله ابنان قتل أحدهما الآخر. وإن كان القائلون بهذا الرأي قد تجنبوا الإشارة إلى هذه النتيجة المفهومة بالضرورة من مبناه قائلين إنه كان هناك آدم واحد.

تحت عنوان «النفس الواحدة»، وأمام الرقم (١) قال الأستاذ الدكتور: «يقول الخالق الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

وَبَثَّ مِنْ ﴿النساء﴾ يقول المفسرون أن -وصحتها إن- تلك النفس الواحدة هي آدم، خلق الله حواء من أحد أضلاعه؟، ويقول العلم أن -وصحتها إن- النفس الواحدة هي النوع الواحد، دليل ذلك قول المولى عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنُكَونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلْنَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾ [الأعراف] ولو أخذنا بتفسير أن النفس الواحدة هي آدم جعل منها حواء ليسكن إليها لكان آدم وحواء مصيرهما إلى جهنم، إذ جاء بالكتاب الكريم أنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة.

وأمام الرقم (٥) -وصحته: ٢- قال الأستاذ الدكتور: «كما يقول عز من قائل: ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ...﴾ [لقمان] فلو كانت النفس الواحدة هي آدم كما يقول المفسرون، فهل سبعت كنفس واحدة هي آدم؟ وما كنت متخذ المضلين عضدا، يقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴿٥٠﴾﴾ [الكهف] يقول المفسرون والمعتضون على نظرية دارون إن الله لم يشهد الإنسان خلق السموات والأرض ولا خلق نفسه، فترد أن المقصود بالمثال هو إبليس وذريته وليس الإنسان، إذ إن إبليس قد خلق قبل أن يخلق الإنسان... ولا شك أن آدم وأبناءه بشر قد تطورا عن إنسان سابق، كما ورد في القرآن الكريم أن جميع الأنبياء والرسل إنما هم بشر؟؟

وأرى ههنا قال الأستاذ الدكتور ما يأتي:

١- أن القول بأن «النفس الواحدة» هي النوع الواحد «جنس البشر، وبأنها لا تعني «آدم» عليه السلام، هو قول خاطئ. فهذا معناه أن «نفس» هي اسم جنس»، ونحن نعلم أن «اسم الجنس» هو لفظ معناه معنى الجمع، إذا زيدت على آخره تاء التأنيث -غالبا- صار مفردا، ومنه «عنب»، و«عنبية»، وأن منه نوعا يفرق بينه وبين مفردة بالياء المشددة مثل «عرب وعربي»، كما أنه قد يفرق بينه وبين واحده بالتاء في جمعه وليس في

مفرده مثل «كَمَا وَكَمَا»، وليس لفظ «نفس» من هذا. فإذا أضفنا إلى هذا أنه تعالى أكد دلالة لفظ «النفس» على معنى «الفرد» بوصفها أنها واحدة «الذي خلقكم من نفس واحدة» تأكد لنا صحة ما انتهى إليه المفسرون من أن النفس الواحدة هي آدم عليه السلام وخطأ الأستاذ الدكتور الذي رأى أنها جنس الإنسان.

٢- أن استدلال الأستاذ الدكتور بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبُّهُمَا لَعْنِ آتَيْنَا صَلَاحًا صَلَاحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَلَاحًا جَعَلْنَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾ [الأعراف]

ليبان أن النفس الواحدة لا تعني آدم عليه السلام لأنه وزوجه لم يشركا بالله، هو استدلال فاسد، سببه عدم الإحاطة على نحو كامل ببلاغة القرآن العظيم. فقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها» جاء مقررًا حقيقة أنه وحده تعالى شأنه هو الخالق، لم يشاركه في الخلق أحد، وهذا مقتضاه وجوب عدم الشرك به، كما جاء مقررًا حقيقة أخرى هي أن خلقه تعالى الإنسان بدأ بخلق نفس واحدة هي آدم عليه السلام، خلق منه وزوجه بأن استخرجها من جسده فكان خلقًا لها بإيجادها من العدم. ثم بين تعالى علة خلقه حواء بقوله «ليسكن إليها» أي ليستأنس بها، وهذه العلة تظل قائمة لاجتماع الرجل بالمرأة بالزواج، فكانت بلاغة القرآن العظيم -بعد ذكر العلة القائمة أبدا- في ذكر ما كان من آدم عليه السلام مع وزوجه وما يكون بين كل رجل وزوجه ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ﴾ فيكون الضمير في «تغشاهَا» عائدا إلى آدم عليه السلام، ومنصرفا إلى كل ما ذكر من الزوجين، ثم يأتي ذكره تعالى ما يكون بعد خفة الحمل ﴿فَلَمَّا أَثْقَلَتْ﴾ من دعاء الزوجين -آدم وحواء، وكل زوجين من بعدهما ﴿دَعَوَا اللَّهَ رَبُّهُمَا لَعْنِ آتَيْنَا صَلَاحًا صَلَاحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾، بعد هذا يجيء ذكره تعالى ما يكون من فعل بعض نسل آدم عليه السلام ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَلَاحًا

جَعَلَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ﴿٤﴾، وفي القول جاء الفعل «جعلاً» لبيان أن الفاعل اثنان هما الذكر والأنثى، من نسل آدم الذي اصطفاه الله «إن الله اصطفى آدم ونوحاً» ومن اصطفاه الله لا يتصور أن يكون منه الشرك بالله، فهو مستبعد -بحكم العقل والضرورة- من عداد من يتعلق بهم النص. وصورة الشرك الذي يكون من الزوجين هي جعلهما نسلهما على غير دين الحق. فبلاغة النص القرآني تمثلت في الانتقال من الحديث عن آدم وحواء وحدهما، إلى الحديث عنهما وعن نسلهما، ثم إلى الحديث عن نسلهما وحده.

٣- إجابة على سؤال الأستاذ الدكتور «هل سنبعث كنفس واحدة هي آدم؟» بعد إيراده قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقْنَاكُمْ وَلَا نَبْعَثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةً...﴾ (٧٨) [لقمان] أقول في ملحوظة مبدئية: إن إدراك معنى النص الكريم يمنع من توجيه هذا السؤال، ذلك أنه تعالى بعد أن قال: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٢٧) [لقمان] الذي يبين أن المداد والأقلام أعجز عن أن تدون مقدراته في خلقه الذين يفوق عددهم كل حصر، بين تعالى -في النص- أن خلقه الأعداد غير المحدودة والمتجددة من أنواع المخلوقات هو أمر سهل عليه تعالى حتى إنه يعادل خلق كائن واحد، وأن بعثهم من الموت يشبه بعث نفس واحدة، وقد جاء قوله تعالى رداً على ما دار بين الكافرين من حديث تعجبوا فيه من إحاطته تعالى بكل ما يصدر من جميع الناس في وقت واحد، فجاء القول لإعلامهم وغيرهم أن علمه تعالى يحيط بما يعلنون وما يسرون في اللحظة الواحدة، ولهذا جاء قوله تعالى في ختام الآية: (إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ) لتأكيد معنى أنه تعالى يسمع ما يكون من بني الإنسان جميعهم، وأنه تعالى يبصرهم جميعاً في اللحظة الواحدة، وهذا هو الفارق بين الخالق والمخلوق. أما الإجابة على السؤال، فهي أن النفس الواحدة -في معنى النص- هي أي إنسان فرد، وهي نفس إنسان لأن الإنسان هو أشرف ما يدب على الأرض من الكائنات. ولأنه المعلوم والملموس للمخاطبين بالنص.

٤- في استدلال الأستاذ الدكتور بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴿٥٠﴾ مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴿٥١﴾﴾ [الكهف]، وبقوله تعالى: ﴿... قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴿٦٣﴾﴾ [الإسراء] دليل على أن آدم وأبناءه بشر تطوروا عن إنسان سابق، فلنني أرى في قول الأستاذ الدكتور المثال الواضح لما يقال له «فساد الاستدلال» فليس ثمة علاقة بين نصي الآيتين وبين النتيجة التي استخلصها الأستاذ الدكتور منها. وأرى -زيادة على هذا- أن لقوله تعالى: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ دلالات خاصة تتمثل في الآتي:

(١) أن إيراد الفعل «شهد» والفعل «أشهد» في القرآن العظيم جاء دائما مفيدا معنى الشهادة بالحق، أو الحث على هذا، مما مفاده أن الشهادة لا تكون إلا بحق ومن هذا قوله تعالى: ﴿... وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [يوسف] ومن النص نعرف أن الشاهد قد شهد بالحق رغم أنه لم يحضر الواقعة ولم يبصرها. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴿٣٢﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [المعارج]. ودلالته أن القيام بالشهادة لازمه الحق. ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ... ﴿١٣٥﴾﴾ [النساء] وفيه نجد الأمر أن تكون الشهادة بالحق.

أما الفعل «نظر» فقد يؤدي إلى حق أو حقيقة وقد يؤدي إلى غير الحق وغير الحقيقة. فقد قال تعالى عن سيدنا إبراهيم عليه السلام: ﴿فَنظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ ﴿٨٨﴾ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾ [الصافات] ولم يكن إبراهيم عليه الصلاة والسلام سقيما. وقال تعالى: في وصف ما دار بين بلقيس وأصحاب الرأي لديها: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي

أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونَ ﴿٣٢﴾ قَالُوا نَحْنُ أَوْلَا قُوَّةً وَأَوْلُوا بِأَسْ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴿٣٣﴾ [النمل]. وفي القول نجد أن بلقيس طلبت من أهل الرأي لديها الشهادة، ولما كانت الشهادة لا تكون إلا بالحق، وكانوا غير متأكدين من أن شهاداتهم ستكون بالحق فإنهم لم يشهدوا. بل جعلوا لها أن تنظر في الأمر، والمعنى أنهم أعفوها من تحمل عاقبة رأيها بعد «النظر» لأن النظر قد يؤدي إلى الحق، وقد يؤدي إلى غير الحق.

(ب) إنه بالترتيب على هذا يكون المستفاد من قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا

فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ... ﴿٤٠﴾ [العنكبوت]، أن الذين سينظرون كيفية بدء الخلق قد يتوصلون بهذا النظر إلى معرفة حقيقة بداية الخلق وقد لا يتوصلون بهذا النظر إلى معرفة الحقيقة. ويكون المستفاد من إيراد الفعل «أشهد» في قوله تعالى: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ... ﴿٥١﴾ [الكهف] أن هؤلاء المتحدث عنهم غير مقطوع بمعرفتهم الحق والحقيقة، أي أنهم قد يكونون على الخطأ ويحسبون أنهم على الصواب. ولما كان تعالى قد أتبع هذا بقوله: ﴿وَمَا كُنْتُ مَتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ فإنه يكون قد قطع بأنهم على الخطأ. أما المتحدث عنهم فهم - إن كانوا في الأصل إبليس وذريته - فإنهم بعد هذا هؤلاء الذين اتخذوا إبليس وذريته أولياء من دون الله ممن ساروا في الأرض ونظروا فأورثهم النظر غير الحق والحقيقة، فأضلهم عن معرفة الحق، ثم أضلوا بإشاعته بين الناس غيرهم، فأعلمنا الخالق الحق أنه لا يتخذهم عضدا.

٥- بعد أن تحدث الأستاذ الدكتور عن جنة آدم وحواء قائلاً إنها كانت جنة في الأرض وهو ما سبق منا بيان عدم صحة القول به، قال: «يخاطب الله الكريم عالم الجماد في كل ذرة من ذرات كل عنصر من عناصر ﴿سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوْ لَمْ يَكُنْ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾﴾ [فصلت].

وأرى أنه تعالى قد أخبر في القول الكريم أنه سيرى الناس آياته في الآفاق وفي أنفسهم، بمعنى أنه تعالى سيمكنهم من النظر في هذا، وأنه تعالى سيظل يفعل ذلك معهم لأجل أن يتبين لهم الحق ويعرفوا الحقيقة، غير أن استعمال الفعل «رأى» في قوله تعالى: ﴿سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا﴾ يوضح أنهم قد يتوصلون بالرؤية والنظر إلى معرفة الحقيقة وقد لا يتوصلون إلى معرفتها، وقد تتأخر معرفتهم لها فيظلون على عقيدة باطلة معتقدين صحتها إلى أمد لا يعرفه إلا الله، الذي شهد بالحق على ما جاء بقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾. وهذا هو حال من اغتروا بما لديهم من علم حصلوه من النظر فخالقوا ما شهد به الله تعالى، أو فسروه بالرأي ليوافق ما اعتقدوا صحته.

الفصل الخامس

في موضوع «إلغاء تعدد الزوجات»

«أوالرد على الدكتور/محمد شحرون»

تقديم

موضوع «الزواج» هو أحد موضوعات «الأحكام» في الشريعة الإسلامية، بمعنى أن الحكم فيه للشارع الحكيم جل وعلا، يتم التعرف عليه بطرق استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها التي هي: القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس، والاستحسان، والمصالح المرسلة، والعرف، والاستصحاب، وشرع من قبلنا، ومذهب الصحابي، وآراء المجتهدين -مرتبة من حيث قوتها على هذا النهج- مع إعمال قاعدة «أنه لا اجتهاد مع وجود النص». ومن بين مسائل «الزواج» أو موضوعاته الفرعية مسألة «إباحة الزواج بأكثر من واحدة أو تحريمه.

وفي تقديمي لهذا العمل أوضحت أن الحرب المعلنة ضد الإسلام قد اتخذت -إلى جانب الشكل المادي المحسوس- شكلا آخر غير مادي ولا محسوس، أراه من قبيل ما يطلق عليه العسكريون تعبير «الحرب النفسية» منه هذه الأحاديث والمقالات التي تنشر لكتاب وعلماء تشكك في صحة القصص القرآني، وفي المعلومات التي تصرح بها نصوص القرآن العظيم. وهذه التي تقول بخطأ بعض الأحكام الشرعية المستقر عليها في الفقه الإسلامي. وأرى أن مقال الأستاذ الدكتور/ محمد شحرور الذي أتعرض له حاليا مبديا رأيي فيه يدخل في نطاق هذه الطائفة من الأحاديث والمقالات.

نشر الأستاذ الدكتور/ محمد شحرور مقاله هذا في عدد مجلة روز اليوسف رقم ٣٩٩٨ الصادر في ٢٨/١/٢٠٠٥ ذكر صراحة أنه دراسة، ثم أورد له عنوانا مكونا من عدة عناوين هي: «الإنسانية في تطورها التاريخي تتجه من التعددية إلى الوحدة».

الإسلام فتح الباب لإلغاء التعددية الزوجية. الله تعالى في سورة النساء أمر بالتعددية في إطار البر باليتامى مشروطا بعدم جوازها إلا في حالة الخوف أن يلحق

بهم ظلم. لا يحق لأحد في حال منع التعددية في بلد ما أن يقول أننا نحرم ما أحل الله ما لم يقل إن الزواج الثاني زنى وفاحشة. إن موضوع التعددية الزوجية يعتبر من أهم الموضوعات ذات النقد والسؤال المباشر بين المسلمين المؤمنين وبين بقية ثقافات وحضارات الأرض، فما مشكلة التعددية الزوجية؟ وكيف طرحها التنزيل الحكيم؟ وكيف مورست خلال القرون التاريخية الماضية؟. وبعد هذا العنوان العناوين «مهد الأستاذ الدكتور لموضوع مقاله بعرض لتطور المجتمع البشري من «الأسرة الأمية» -نسبة إلى الأم- إلى الأسرة الأبوية وظهور تعدد الزوجات دون التقييد بعدد معين، ثم تقييد النظام بأربع زوجات، مبدياً رأيه بأن «الإنسانية- مع تطورها التاريخي- تتجه من التعددية الزوجية إلى الواحدية الزوجية». وبعد هذا كان استدلاله على صحة رأيه في «مشكلة تعدد الزوجات» بنصوص القرآن العظيم، التي رأى أن المفسرين والفقهاء أخطأوا في تفسيرها واستنباط الأحكام الشرعية منها، مقدماً إلينا تفسيراته الصحيحة لها بعد أن تدارك ما غفل عنه السابقون من ملاحظة السياق العام الذي وردت فيه النصوص، وربط مسألة تعدد الزوجات بالأرامل ذوات الأيتام.

وفي تعليقي على ما ورد بمقال الأستاذ الدكتور أو ردي عليه، سأتناول ما جاء بالمقال بدءاً من عنوانه، متتبعا فقراته المختلفة وفق تسلسلها في المقال.

أولاً: الرأي في عنوان المقال ودلالاته:

٢- أبدأ بعبارة أحد عناوين المقال لأهمية خاصة لها، وهي العبارة القائلة «إن موضوع التعددية الزوجية يعتبر من أهم الموضوعات ذات النقد والسؤال المباشر بين المسلمين المؤمنين وبين بقية ثقافات وحضارات الأرض». وتتمثل أهميتها الخاصة لديّ التي دفعتني إلى أن أبدأ إبداء رأيي بها في أنها تمثل الدافع لدى الأستاذ الدكتور لكتابه مقاله هذا ونشره، كما تمثل الغاية من هذه الكتابة وهذا النشر. والأخطر من هذا وذلك أن دافع الأستاذ الدكتور على الكتابة والنشر، وغايته منهما كانا العاملين اللذين شكَّلا رأي الأستاذ الدكتور. فقد رأى سيادته - على المفهوم من عبارة العنوان- أن إباحة الإسلام زواج الرجل بأكثر من

واحدة هو موضوع يعرض المسلمين المؤمنين للنقد يوجه إلى شريعتهم التي تسمح بهذا، وللأسئلة المستنكرة من جانب أصحاب الثقافات الآخرين من سكان الأرض. وبدلاً من أن يشرح الأستاذ الدكتور قلمه مدللاً على حكمة التشريع الإسلامي الذي شرعه من خلق الناس والأدري بطبعهم، فإنه لجأ إلى الأسلوب الذي رآه أسهل، وهو مجازاة أصحاب الثقافات الأخرى، والزعم بأن شريعة الإسلام ألغت نظام تعدد الزوجات، وبعد هذا جاء التجاوزه إلى نصوص القرآن يفسرها على النحو الذي يوافق اختياره المتمثل في الارتقاء في أحضان أصحاب الثقافات الأخرى بعد توجيهه سهام نقده إلى السابقين من الفقهاء والمفسرين، ولهذا أقول إن ما عرضه علينا سيادته لا يعتبر دراسة، فمن شأن الدراسة أن تؤدي إلى تكوين الرأي، وليس من الدراسة أن يُعتقد الرأي ثم يُتهم القائلون بغيره بالغفلة وتورد أسباب لا يراها غير صاحب الرأي المعتنق تبريراً له.

وأشير إلى أن تعبير «من أهم الموضوعات ذات النقد والسؤال المباشر» قد لا يكون صحيحاً، فالأسم «ذو» - من الأسماء الستة - يعني «صاحب»، فانت تقول: «صاحبى ذو أدب» بمعنى: صاحب أدب أو إن الأدب من صفاته. وبالطبع فإنه ليس ثمة موضوع من موضوعات الأحكام هو صاحب نقد، أو من صفاته النقد - في حد ذاته - فالنقد يوجه إليه من خارجه.

٢- إن رأي الأستاذ الدكتور الذي عبّر عنه عنوان: «الإنسانية في تطورها التاريخي تتجه من التعدد إلى الواحدية» هو رأي غير صحيح على إطلاقه. فالصحة فيه تتمثل في موافقته واقع الحال في المجتمعات البشرية المتقدمة، وفي تعلق «الواحدية» - التي يعنيها الأستاذ الدكتور - بالزواج الرسمي، أو الديني. فلا يتزوج الرجل من هذه المجتمعات بأكثر من امرأة، ولا يسمح له بهذا. أما عدم الصحة فتتمثل في شيوع «المخادنة» بمعنى العلاقة الكاملة بين الرجل وامرأة أخرى غير زوجته أو نساء أخريات غيرها، ومعاشرتها أو معاشرتهن، وقبول المجتمع هذه العلاقة بديلاً عن الزواج. فالتعددية موجودة بتعدد علاقات الرجل

بالنساء، والواحدية - في قول الدكتور- موجودة، بعدم زواجه وزاوا
رسميا أو دينيا بغير واحدة. ولا يعني هذا أن كل رجل متزوج بواحدة
يخادن أخرى أو أخريات، وعلى الجانب الآخر فإنه ليس كل رجل
مسلم يتزوج بأكثر من واحدة.

٣- في شأن العنوان الرئيسي «الإسلام فتح الباب لإلغاء التعددية الزوجية»
فإنني أرى خطأه. فإذا كان حكم الشرع في موضوع معين أو مسألة
معينة هو الإباحة، وكان مصدر هذا الحكم دليل شرعي، فإن نسخ هذا
الحكم لا يكون إلا لذات المشرع الأعظم. وهذه قاعدة تسيير عليها
الدول المتقدمة حاليا في شأن الأحكام القانونية الوضعية، فلا يستطيع
قانون أن يخالف قاعدة أرساها دستور الدولة، ولا تستطيع لائحة أن
تلغي حكم قانون ولا أن تعدله أو تضيف إليه. ولما كان الشارع الحكيم
قد أباح زواج الرجل بأكثر من امرأة على ألا يزيد على أربع، وكان
دليل هذا هو القرآن العظيم، فإن أحدا غيره تعالى شأنه لا يملك أن
يلغى هذه الإباحة. ولما كان معلوما أن الوحي بالقرآن العظيم قد انقطع
بتمام الدين وموت رسول الله ﷺ؛ فإنه لا يكون متصورا أن يصدر منه
تعالى نص شرعي ينسخ حكم «الإباحة» بإلغائه، وذلك مع إعمال
«القاعدة الشرعية» التي تقضي بأن أحدا غيره تعالى لا يملك أن يلغى
حكما شرعه المولى جل وعلا. وعلى هذا فإنه غير صحيح أن يقال إن
الإسلام فتح الباب لإلغاء حكمه تعالى بإباحة تعدد الزوجات، وإلا
كان المعنى أن جميع شرع الله مؤقت بمدة زمنية - وهذا يخالف المعروف
من أن حكم الدين الخاتم هو شرع الله القائم إلى يوم الدين - وإن
للشارع الوضعي أن يخالف حكم الشارع الأعظم وأن يلغيه. أقول هذا
على علم بأنه - في مسائل المعاملات الدنيوية - لم يقيد المولى سبحانه
وتعالى خلقه بأحكام جامدة، بل جعل لهم اختيار ما يلائم أحوالهم
وظروف حياتهم ويحقق مصالحهم، وليس من هذه المسائل «الزواج».

٤- وعن قول العنوان «الله تعالى في سورة النساء أمر بالتعددية في إطار
البرِّ باليتامى مشروطا عدم جوازها إلا في حالة الخوف أن يلحق بهم

ظلم «فإنني سأكتفي في هذا الموضوع بذكر ملحوظة شكلية على العبارة مخلفا الرد على المعنى الذي تحمله عبارة العنوان مؤقتا إلى موضعه في الرد على مضمون المقال. وملحوظتي الشكلية على العبارة أنها تعبير صادق عن رغبة الأستاذ الدكتور مخالفة الأقدمين في كل شيء ومنه أسلوب التعبير عن المعنى، فلو كان أحد الأقدمين السابقين قد أراد التعبير عن المعنى الذي قصده الأستاذ الدكتور لقال: «أمر تعالى - في سورة النساء- بالتعددية في إطار البر باليتامى». وهي عبارة يسهل على قارئها فهم معناها والمقصود منها. أما قول الأستاذ الدكتور: «الله تعالى في سورة النساء أمر بالتعددية في إطار البر باليتامى» وكتابته عبارته دون إيانة أن: «في سورة النساء» هي شبه جملة اعتراضية فمن شأنه أن يبعث على الاعتقاد في أن لفظ الجلالة جاء مبتدأ»، وأن خبره هو شبه الجملة «في سورة النساء». ثم إنني لم أفهم كيف يكون فعل ما مأمورا به، ويكون مجازا في ذات الوقت، فعبارة الأستاذ الدكتور القائلة: «أمر بالتعددية في إطار البر باليتامى مشروطا عدم جوازها» تعني أنه تعالى أمر الرجل بالزواج بأكثر من امرأة، وأنه أجاز له ذلك. وهو ما يعني أن الزواج بأكثر من امرأة هو واجب مأمور به وأنه مباح. ومعلوم أنه لا خيار للمرأة مع الواجب المأمور به، على حين يكون هو صاحب الحق في الاختيار بين الفعل وغيره مع «المباح».

٥- وتأتي عبارة العنوان القائلة: «لا يحق لأحد في حال منع التعددية في بلد ما أن يقول أننا نحرم ما أحل الله ما لم يقل أن الزواج الثاني زنى وفاحشة» حاملة أسباب الاعتراض عليها، ومنها ما يأتي:

(أ) ليس صحيحا -في اللغة- فتح همزة «إن» في عبارة الأستاذ «أن يقول أننا نحرم ما أحل الله»، فالصحيح هو كسرهما.

(ب) كان متعينا إيضاح أن شبه الجملة «في حال منع التعددية في بلد ما» اعتراضية.

(ج) إن معنى العبارة -على النحو الذي وردت فيه- يستعصي على

الفهم، ولا يتصور أنه يعبر عن المعنى الذي قصده الأستاذ الدكتور. فمعناه أنه إذا أصدر المشرع الوضعي - في بلد ما - قانونا يمنع الرجل من الزواج بأكثر من امرأة، لا يكون من حق أحد أن يعترض على حكم هذا القانون بزعم أنه يحترّم أمرا جعله الله حلالا، ما لم يقل هذا المعترض على القانون إن الزواج الثاني زنى وفاحشة، فإن قال هذا المعترض على القانون إن الزواج الثاني زنى وفاحشة، كان حقا له أن يقول إن المشرع الوضعي - الذي سن التشريع الذي منع زواج الرجل بأكثر من امرأة - قد حرم ما أحل الله. ولا أعرف كيف يقول شخص ما إن الزواج الثاني للرجل زنى وفاحشة، ثم يقع منه اعتراض على تشريع يمنع ذلك، ويقول عنه إنه تشريع يحرم ما أحل الله.

ثانياً: الرد على مضمون المقال:

١- ليس في عموم ما مهد به الأستاذ الدكتور لموضوع مقاله من ذكر المراحل التي مر بها المجتمع البشري - بدءاً من مرحلة الشيوعية الجنسية، ومروراً بمرحلة الأسرة الأمية ثم الأسرة الأبوية وحلول نظام «تعدد الزوجات» محل نظام «تعدد معاشري المرأة»، وانتهاء بإجازة تعدد الزوجات مع التقيّد بعدم الزيادة على أربع - ما يوجب علينا رداً، فما ذكره الأستاذ الدكتور هو ما تتضمنه كتب «مبادئ علم الاجتماع» وتضيف إليه أشكال العلاقات الجنسية في مرحلة مجتمع العشيرة التوتمية، ومرحلة القبيلة. وربما كان ما يستأهل تعليقا - في هذا التمهيّد - هو قول الأستاذ الدكتور: «وقد أكد التنزيل الحكيم أن عدد الزوجات المفتوح هو سنة تاريخية قديمة في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ...﴾ (٧٨) [الأحزاب] - أي سنة الله في الذين خلوا من قبل كان العدد مفتوحاً - وقد عومل النبي على هذا الأساس «وقوله أيضاً» أما حين اكتفى بأربع فيعتبر هذا تقدماً تاريخياً، أي أن الإنسانية مع تطورها تتجه من التعددية الزوجية إلى الواحدة الزوجية».

وفي شأن ما ذكره الأستاذ الدكتور متعلقاً بقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ...﴾ (٣٨) [الأحزاب] فإنه تفسير للنص مقتطع من سياق الآيات، فهو يرى أنه تعالى أباح لرسول الله ﷺ أن يتزوج بأكثر من أربع نساء على نحو ما كان الرجال يفعلون في الأزمنة القديمة، وأنه ﷺ ليس أسوة لنا في هذا. ومثل هذا القول -تفسيرا للنص القرآني- يتيح لذوي النفوس المريضة الزعم أن اختصاص رسول الله ﷺ بحكم إباحة الزواج بأكثر من أربع نساء فيه محاباة لشخصه ﷺ كبشر. ولا يكفي للرد على هذا قول الأستاذ الدكتور «إن هذا من مقام النبوة. ولكي يدرك المعنى المقصود من النص يتعين قراءة قوله تعالى في الآية ٣٧ من السورة ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾، كما يتعين قراءة قوله تعالى في الآية ٣٩ من السورة ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ (٣٩) فقد بينَّ تعالى لرسوله ﷺ في الآية ٣٧ من السورة أنه زوجه بزینب بنت جحش إثباتاً عملياً لتشريع إباحة زواج مطلقات «الأدعياء» - أي الأبناء بالتبني قبل تحريم التبني- وأنه لم يكن له ﷺ أن يخشى من الناس أن يقولوا «تزوج محمد زوج ابنه زيد»، وتأكيداً لهذا صرح تعالى بالعلة من تزويج رسوله ﷺ بمطلقة زيد بقوله: ﴿... لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا...﴾ (٣٧) [الأحزاب] كما صرح بأنه تعالى هو الذي شرع زواج الرجال بمن كن زوجات لأدعيائهم بقوله «وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا». وبعد هذا جاء قوله تعالى - في الآية ٣٨ من السورة- ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ (٣٨). وتتجلى بلاغة النص القرآني في استعمال الفعل «فرض» ليعين أنه تعالى قد فرض على نفسه أن يبيح لرسوله ﷺ أن يتزوج النساء دون التقيد بعدد معين منهن، وأنه ما كان له ﷺ أن يتحرج من الزواج بأي عدد من النساء، وفي نهاية الآية أثبت تعالى بقوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ أن ما فرضه تعالى على نفسه أن يبيح لرسوله الزواج بأي عدد من النساء

ليس مجرد رخصة له ﷺ وإنما هو أمر إلهي . وقبل هذا أشار تعالى إلى أن ما فرضه على نفسه لرسوله ﷺ هو من قبيل سنته تعالى مع الذين خلوا من قبل، أما هؤلاء الذين خلوا من قبل فقد وصفتهم الآية ٣٩ من السورة بأنهم ﴿ الَّذِينَ يَلْفُفُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ... ﴾ ، أي أنهم من رسل الله وأنبيائه -وليسوا عموم الرجال- كلفوا منه تعالى برسالات معينة، قاموا بها وعليها، ومن معرفة هؤلاء الرسل ومنهم داود وسليمان عليهما السلام تعرف أنهم الرسل الذين كلفوا منه تعالى بإنشاء الدول، فلم يكن منهم مثلاً موسى عليه السلام، لأن دوره مع بني إسرائيل انتهى بإخراجهم من مصر، ولم يكن منهم المسيح عليه السلام لأنه جاء لتصحیح العقيدة، ولم يكن منهم صالح ولا هود ولا شعيب، ولكن كان منهم داود عليه السلام لدوره الهام في إنشاء مملكة يهوذا، وكان منهم سليمان عليه السلام الذي بلغ بالدولة أوج علوها. ولم يكن فرضه تعالى على نفسه أن يبيع لهم الزواج بأي عدد من النساء محاباة لهم ولا مكافأة، وإنما لأمر له حسابه عنده تعالى كما يبين من قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ . ربما كان هذا الأمر أو بعضه هو جذب قلوب أقوام آخرين إلى النبي وعقيدته عن طريق المصاهرة، أو منع عداوة أقوام آخرين مما من شأنه تهيئة سبيل إنشاء الدولة أو إزالة معوقات إنشائها وإقامتها. وقد عرفنا من التاريخ عن زواج سليمان عليه السلام بابنة فرعون مصر في زمانه قد أمنه أن تقاوم مصر ضمه ما جاور ملكه من ممالك صغيرة ومدن وأن تساعد أهالي هذه الممالك والمدن على الانفصال عن مملكته، كما عرفنا ما كان من المصريين من احتفاء بالعرب المسلمين لدى دخولهم مصر ومؤازرتهم إياهم على الرومان، وهو ما كان من أسبابه أن مارية القبطية إحدى زوجات رسول الله ﷺ كانت مصرية، وأنه ﷺ أوصى -إذا امتدت دولة الإسلام وبلغت مصر- بالمصريين خيراً لأن لهم ذمة ونسباً. والمعنى أن الأمر لم يكن كما قال الأستاذ الدكتور إنه تعالى عامل رسوله ﷺ على ذات الأساس الذي عومل به الرجال في الأزمنة الغابرة، وإنما كان ما قضت به حكمته تعالى أن يكون للرسول المكلف بإقامة دولة مؤمنة وسائل تنفيذ ما كلف به .

٢- وفي شأن رأي الأستاذ الدكتور في موضوع «تعدد الزوجات» الذي أوضح أنه رأى «التأمل المنصف في آيات سورة النساء» المختلف عن

رأي المفسرين والفقهاء الذين اعتادوا -بقوله- إغفال السياق العام الذي وردت فيه الآيات، فإنني سأجتهد في نقل فكر الأستاذ الدكتور إلى القارئ؛ ولهذا فإنني سأنقل عناصر فكره الرئيسة، وسأنقل عنه غيرها من العناصر، معقبا على كل منها أو مبديا رأيا.

(أ) قال الأستاذ الدكتور «إن آية التعددية الزوجية -وهي الآية ٣ من سورة النساء- لم تطبق حتى يومنا هذا لأنه لم يأت الوقت لتطبيقها، وتطبق هذه الآية عندما تصبح التعددية الزوجية مرفوضة اجتماعيا ويصبح إلغاؤها مطلبا اجتماعيا. هذه الحالة هي وفاة الزوج وتصبح المرأة أرملة».

وتعقبا على هذا أقول: إن الأستاذ الدكتور قد أبدى رأيه في ثلاث جمل، حاصل أولها أن الآية الثالثة من سورة النساء التي أوردت حكم التعددية الزوجية لم تطبق حتى اليوم، وسبب هذا أن الزمان الذي يفترض فيه تطبيقها لم يأت بعد. وثانيها أن زمان تطبيق حكم هذه الآية هو الوقت الذي تصبح فيه التعددية الزوجية مرفوضة اجتماعيا ويكون إلغاؤها مطلبا اجتماعيا. وحاصل الثالثة -على غموضه- أن حكم الآية المتعلق بالتعددية الزوجية يخلص في قصر إباحة الزواج بأكثر من واحدة على الحالة التي يتوفى فيها عن المرأة زوجها فتصبح أرملة، يكون للرجل المتزوج بأخرى أن يتزوج منها.

وفي شأن رأي الأستاذ الدكتور الذي تضمنته عبارة الجملة الأولى فإنه يتعين لفهمه معرفة أن نص الآية المذكورة يعتبر من قبيل ما يعرف بالنصوص التشريعية بمعنى أنها تتضمن حكما أو أحكاما للحالات أو واقعات معينة. وأن حكم النص سار في الزمان -بمعنى أنه لم ينسخ ولم يلغ- وأنه سار في المكان -بمعنى أنه قائم في الدول والمجتمعات المسلمة- كما أنه سار على الأشخاص، بمعنى أنه يسري على المسلمين. وهناك فارق بين سريان النص «التشريعي وبين تطبيقه، فتطبيق النص يعني إنزال حكمه على الحالات أو الواقعات التي تعلق بها.

واستنادا إلى هذا أقول إن تقرير الأستاذ الدكتور عدم تطبيق حكم نص الآية حتى اليوم، هو تقرير جانبه الصواب، فهؤلاء الذين تزوجوا بأكثر من واحدة من

بعد نزول النص، وهؤلاء الذين يتزوجون اليوم بأكثر من واحدة قد فعلوا هذا أو يفعلونه استنادا إلى نص الآية، لم يقل السابقون إن حكم النص غير واجب التطبيق ولا يقول المعاصرون هذا. وهذا لا يمنع -من الناحية النظرية- أن يكون تطبيق حكم النص مشوبا بالخطأ، وهو ما نقول عنه «الخطأ في تطبيق النص». ولتقريب المعنى إلى الإذهان أقول إن هناك دولا عربية يسري فيها حكم «حد السرقة» وهو قطع اليد، فإذا قضى قاض على المتهم في سرقة المال العام بقطع يده، قلنا إن هناك خطأ في تطبيق حكم النص وقع فيه القاضي لأن المال العام هو ما كان يسمى «مال بيت مال المسلمين» وإن لكل فرد من أفراد الشعب المسلم شبهة ملك فيه، وفي الحديث الشريف إنه ﷺ قال «ادروا الحدود بالشبهات»، لكننا لا نقول إن «نص حد السرقة» غير مطبق في هذا البلد. وعلى العكس من هذا فإنك تستطيع أن تقول إن حكم هذا النص غير مطبق في مصر مثلا، لأن التشريع العقابي المصري الساري في الزمان في إقليم البلد الذي يخضع له كل من هو فيه لا يتضمن عقوبة قطع اليد لجرمة السرقة. وعلى هذا فقد كان الصحيح أن يقول الأستاذ الدكتور إنه يرى خطأ في تطبيق حكم نص الآية الثالثة من سورة النساء، والآن يقول إن الآية لم يطبق حكمها إلى الآن. ويبقى قوله: «إن الوقت لم يأت لتطبيق الآية» وهو قول يعني إنه تعالى قد شرع للناس حكما لا يوافق طبائعهم وأحوالهم، وهو ما ينتزه عنه الشارع الأعظم خالق الخلق والأدرى بطبائع ما خلق ومن خلق.

وعن رأي الأستاذ الدكتور الذي عبرت عنه الجملة الثانية من القول التي مفادها أن زمان تطبيق حكم الآية هو الوقت الذي تصبح فيه التعددية الزوجية مرفوضة اجتماعيا ومطلوبا إلغاؤها. فإنني أقول إن معنى هذا هو عدم تعيين زمان سريان النص، وإن تقرير سريانه متروك للبشر وليس للشارع الأعظم. وهذا غير مقبول عقلا ولا دينا. وأقول إن الزمان الذي تصبح فيه التعددية الزوجية مرفوضة اجتماعيا هو هذا الزمان الذي تمر به مجتمعات معينة لا تستشعر أو لا يستشعر أغلب أهلها حاجة إلى إسباغ المشروعية على العلاقات الجنسية بين الرجال والنساء بالزواج، ويصبح مقبولا فيها أن تعلن امرأة ذات شهرة تجعلها قدوة لأخريات عن نسبتها طفلها أو طفلتها إلى صديقها الذي كانت تظهر معه في المحافل في السنوات

الماضية، وجميعنا يذكر أن جميع وسائل الإعلام كانت لسنوات تنقل أخبار علاقة أمير هو ولي عهد مملكة عظمى بامرأة متزوجة وذلك خلال فترة زواجه وبعد رحيل زوجته، وأن نقل وسائل الإعلام هذه الأخبار لم يدفع زوج هذه العشيقة إلى تطليقها على تيقنه من علاقتها بالأمير، وما كان هذا لسنوات إلا لأن الرأي العام السائد في المجتمع لا يرى غضاضة في ارتباط رجل متزوج أو غير متزوج بامرأة متزوجة أو غير متزوجة، واعتباره مثل هذه العلاقات من قبيل ممارسة الحرية الشخصية. في مثل هذه المجتمعات لا تبدو حاجة إلى إسباغ الشرعية على العلاقات الجنسية بالزواج. ونعلم جميعا أن الأمر في هذه المجتمعات قد وصل إلى الاعتراف بالعلاقات الجنسية الشاذة بين فردين من ذات الجنس. وقد يكون هذا الزمان هو الذي تمر به مجتمعات أخرى كانت ترفض -بدافع من الدين أو من الخلق القويم- العلاقات الجنسية غير المشروعة، ثم اتجهت -تقليداً لمجتمعات أخرى وتأثراً بكتابات المخدوعين في ثقافة هذه المجتمعات- إلى المناداة بمنع تعدد الزوجات. خاصة إنه ليس ثمة ما يدعو إلى المطالبة بمنع تعدد الزوجات بتشريع وضعي إذا ما كان الفكر العام يرفضه، لأن أحدا لا يجبر من اختار الاكتفاء بزوج واحدة على الزواج بأخرى. أقول هذا مؤكداً أنه لا يحل للشارع الوضعي أن يغير حكم الشارع الأعظم، وأن يحرم ما أحله.

أما قول الأستاذ الدكتور في الجملة الثالثة: «هذه الحالة هي وفاة الزوج وتصبح المرأة أرملة» فإنني أعتذر عن عدم فهمي مقصودها لدى كاتبها الذي استعمل اسم الإشارة «هذه» مشيراً إلى «حالة معينة» لم يسبق ذكرها وبالتالي فإنني لم أتعرف عليها.

(ب) بعد هذا قال الأستاذ الدكتور «إن الأرملة إذا أرادت أن تتزوج رجلاً متزوجاً فهنا تصبح التعددية»، ثم انتقل إلى شرح التعددية الزوجية كما وردت في التنزيل الحكيم فذكر لنا أنه تعالى استهل سورة النساء بدعوة الناس إلى تقوى ربهم، وبدعوتهم إلى صلة الأرحام، ثم انتقل سبحانه وتعالى إلى الحديث عن اليتامى في الآية الثانية من السورة أمراً الناس بإيتائهم أموالهم، ثم تابع

الحديث عن اليتامى في الآية الثالثة أمرنا الناس بنكاح ما طاب لهم من النساء مشنى وثلاث ورباع في حالة واحدة حصرا هي الخوف من ألا يقسطوا في اليتامى، ومضى سبحانه في الحديث في الآية الرابعة عن صدقات النساء ومهورهن، وفي الآية الخامسة نهى الناس عن إيتاء السفهاء أموالهم ثم عاد مرة أخرى إلى اليتامى.

وفي بيان الأستاذ الدكتور رأيه استنادا إلى هذه الآيات قال «ولابد للمتأمل المنصف الذي يريد أن يبحث مسألة التعددية الزوجية في التنزيل الحكيم من أن ينظر في هذه الآيات، وأن يقف مدققا على علاقة السببية التي أوضحها سبحانه بين موضوع تعدد الزوجات واليتامى ذكورا وإناثا ضمن هذا الإطار من السياق والسباق». ثم أتبع هذا بشرحه معنى «اليتيم» في اللسان العربي معرّفاً به، مفسرا شرحه بقوله «لأن الأب في حال وجوده هو ولي أمر ابنه الصغير حكما... فإن قال قائل فما بال فاقد الأبوين أو اللطيم فاقد أمه؟ قلنا بموت الأب والأم تسقط التعددية».

وتعقيبا على هذا أقول: إن الأستاذ الدكتور قد ذكر لنا في قوله هذا معلومتين، أرى أنهما غير صحيحتين، فقد قال «إن الأرملة إذا أرادت أن تتزوج رجلا متزوجا فهنا تصبح التعددية»، وهذا غير صحيح، فتعدد الزوجات لا يحدث بمجرد أن تريد أرملة الزواج من رجل متزوج، بل يحدث إذا تزوج رجل متزوج من امرأة -أرملة كانت أم غير أرملة- بأن أبرم عقد نكاحه عليها، والمعنى أن إرادة المرأة لا بد أن توافق إرادة الرجل المتزوج، وأن يتم إبرام عقد الزواج ليكون هناك تعدد زوجات. وقال -في تعريفه «اللطيم»- «إنه من فقد أمه» وسكت عن ذكر اسم من فقد أباه وأمّه وذكره بأنه فاقد الأبوين ووجه الخطأ في هذا أن «اللطيم» هو من مات عنه أبواه أي أنه فاقد الأبوين، أما من ماتت عنه أمه فهو «العجي».

(ج) انتقل الأستاذ الدكتور بعد إيراد هاتين المعلومتين إلى إبداء رأيه الذي ينبهنا إلى أنه في اهتدائه إليه قد راعى السياق العام للآيات وعلاقة السببية بين موضوع تعدد الزوجات وبين اليتامى والبنية القواعدية للغة -وفق تعبيره- وفي بيان كيفية تحصيله هذا الرأي

الصحيح قال: «نحن هنا أمام أيتام فقدوا آباءهم، يريدنا تعالى ويأمرنا أن نبرهم ونقسط فيهم ونرعاهم وننمي لهم أموالهم وندفعها إليهم بعد أن يبلغوا أشدهم، فكيف يتحقق ذلك؟ وهل نأخذ الأيتام القاصرين من أمهاتهم إلى بيوتنا ونربيهم بعيدا عنها (يقصد: عنهن)، هل نتردد عليهم في بيوتهم ونؤمن لهم حاجياتهم؟ يبدو الأمر وكأنه ممكن، ولكن يبقى احتمال ألا تتمكن من تنفيذ أمر الله كاملا. في هذه الحال، حالة الخوف من عدم النجاح بالإقساط إلى اليتامى على الوجه المطلوب ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى...﴾ (٣) جاءت الآية بالحل أي بالزواج من أمهاتهم الأرامل ﴿... فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾ (٣) [النساء] والخطاب هنا موجه إلى المتزوجين من واحدة وعندهم أولاد، إذ لا محل في التعددية لعازب يتزوج أرملة واحدة عندها أولاد أيتام، بدلالة أن الآية بدأت بالائتين وانتهت بالأربع. إن الله تعالى لا يسمح فقط بالتعددية سماحا، بل يأمر بها في الآية أمرا، لكنه يشترط لذلك شرطين: الأول أن تكون الزوجة الثانية والثالثة والرابعة أرملة ذات أولاد، والثاني أن يتحقق الخوف من عدم الإقساط إلى اليتامى، وطبيعي أن يلغي الأمر بالتعددية في حال عدم تحقق الشرطين. أما من أين جاءت هذه الشرطية التي نذهب إليها ونقول بها، فإنها من البنية القواعدية التي صاغ تعالى قوله فيها: ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ...﴾.

هذا هو رأي الأستاذ الدكتور في الموضوع، عرضه علينا وعرض علينا وسائله الرئيسة التي مكنته من الخلوص إليه. وأرى فيه الآتي:

(١) إن السياق العام لآيات سورة النساء التي ورد في إحداها حكم تعدد الزوجات يشهد للمفسرين والفقهاء الذين رماهم الأستاذ الدكتور بعدم مراعاة السياق العام لدى استخلاصهم حكم تعدد

الزوجات بأنهم دونه الذين على الحق. ففي الآية الأولى من السورة وجّه الشارع الأعظم خطابه إلى عموم المكلفين أمرا بتقواه بمعنى اتقاء عذابه بأداء حقوق الله وحقوق العباد، ومن حقوق العباد رعاية حال اليتامى، وصلة الأرحام، والعدل في النكاح، وأحكام الإرث. ثم بين تعالى صفته التي أصدر بموجبها أمره هذا للناس فقال: ﴿... الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ...﴾ ليعين أنه أنشأهم من العدم وأنه بالمثل قادر على إفنائهم وعلى تعذيبهم، كما يبين أنه تعالى خلق الجنس البشري الذي منه جميع الناس الموجودين وقت نزول النص من أصل واحد هو آدم عليه السلام، وقوله تعالى هذا لا يمنع من قبول رأي القائلين أنه كان قبل آدم على الأرض ملائكة وجن يشبه الإنسان، ثم ذكر تعالى أنه خلق من أصل البشر هذا وزوجه، وأنه بث منهما الذكور والإناث فكان التكاثر بطرق التناسل، ثم كرر تعالى أمره باتقائه وعطف على اسم الجلالة «الأرحام» ليكون أمره باتقائه بعدم قطعها، وفي ختام الآية علل أمره تعالى بقوله: ﴿... إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١﴾ ليعلم الناس أنه المطلع على ما يكون منهم من طاعة أو عصيان فيؤاخذهم به لتكون منهم خشيته. وأنه الحفيظ عليهم فيكون منهم شكره.

وفي الآية الثانية خاطب تعالى الأولياء على اليتامى والمتولين إدارة أموالهم بعد الحديث عن الأرحام أو قرابة النسب إذ الولاية تكون لقريب اليتيم، والوصاية تكون -على الغالب- لقريب، فأمر تعالى هؤلاء بإيتاء اليتامى أموالهم وهو ما يكون بالإنفاق منها عليهم وحدهم، ويردها إليهم بعد البلوغ مع العقل. فالأمر بهذا لا يتصور توجيهه إلا لمن بيده مال اليتيم دون باقي الناس، كما أمر تعالى هؤلاء الأولياء والأوصياء على اليتامى بعدم استبدال الخبيث بالطيب بأن يكون لأحدهم مال من جنس مال اليتيم كغنم أو مساحات من الأرض فيعطي اليتيم رديء ماله ويأخذ بدلا منه الجيد من مال اليتيم، ونهاهم عن أكل أموال اليتيم إلى أموالهم، وجاء قوله تعالى -في ختام الآية- ﴿إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ مبينا أن كل فعل من الولي أو الوصي يتضمن مخالفة لما أمر به تعالى أو نهى عنه هو ظلم كبير.

وقوله تعالى - في الآية الثالثة من السورة- هو استمرار في مخاطبة المتولين أمور اليتامى وإدارة أموالهم ، فقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِسُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعْوَلُوا ﴾ [النساء] (٣) هو خطاب لفئة من الذين يتولون أمور نساء يتيمات يحل لهم الزواج منهن ، نهاهم الله عن الزواج منهن بقصد تحقيق مصلحة مالية تتمثل في عدم إقساطهن مهورهن -بحكم توليهم أمورهن وإدارتهم أموالهن- وفي الانتفاع بأموالهن . وبين تعالى لهذه الفئة من المتولين أمور النساء اليتيمات أنه قد أحل لهم الزواج بغيرهن ، وذلك حثا لكل منهم على الانصراف عن فكرة الزواج باليتيمة التي يتولى أمرها إلى الزواج بغيرها . وقد اجتمعت في النص القرآني صور بلاغية عديدة فقد جاءت «إن» في عبارته بمعنيين ، أولهما هي فيه «إن الشرطية» وجاء بعدها الفعل وفاعله «خفتهم» بمعنى «علمتم» جاء التعبير فيه عن «العلم» بالخوف لبيان أن المعلوم مخوف محذور ، وهذا من صور بلاغة النص . فيكون من معاني النص إنه إذا علمتم يا من تتولون أمور نساء يتيمات أنكم بزواجكم منهن لن تقسطوا لهن مهورهن أو إن باعشكم على الزواج منهن هو الإفادة من أموالهن ، فلقد أبيح لكم أن تتزوجوا بغيرهن حتى لا تقارفوا هذا المنكر المنهي عنه ، وبين حث المتولين أمور النساء اليتيمات الحديثات عهد بالبلوغ على الزواج بغيرهن من التعبير عن الأجنيبات بأنهن اللاتي طبن لهن ﴿مَا طَابَ لَكُمْ﴾ . أما ثاني المعنيين ففيه تكون «إن» للتعميم وليس للتعليق ، وهذا ما يكون في نصوص الإباحة كما في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ [النساء] (١٠١) . بمعنى أنه يكون لكم أن تقصروا من الصلاة إن خفتهم وإن لم تخافوا» ومن صور «إن» غير الشرطية في القرآن العظيم قوله تعالى : ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى] [٩] بمعنى وإن لم تنفع . وعلى هذا يكون مفاد النص القرآني أنه قد أبيح الزواج بأكثر من واحدة إلى أربع سواء عند الخشية من عدم إقساط النساء اليتامى حقوقهن المالية وعند عدم الخشية . ومن بلاغة النص القرآني أنه قال ﴿مِثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ دون ذكر الزواج بواحدة لدخوله في معنى التعدد ، ولأن النص أباح الجمع بين الزوجات وقيده بأن يكون بين اثنتين ، وبين ثلاث ، وبين أربع .

ورأى الأستاذ الدكتور الذي صرح به - باعتباره مستخلصا من معنى «إن الشريطة» في قوله تعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى) ومضمونه أنه يشترط عند الزواج بشانية أو ثالثة أو رابعة أن تكون هذه أرملة ذات أولاد، هو رأي يخالف قواعد استنباط الأحكام ويخالف النصوص القرآنية. فمعلوم - في قواعد استنباط الأحكام الشرعية - أن القاعدة العامة هي الإباحة وأن التحريم لا يكون إلا بنص، وأنه لا يجوز تقييد عموم اللفظ أو تخصيصه إلا بدليل. وقد أباح النص القرآني الزواج بأكثر من واحدة من عموم النساء إلى أربع، وليس فيه ما يفيد تخصيص عموم النساء بالأرامل ذوات الأبناء اليتامى ولا تقييد المعنى العام للنساء بقيد. فضلا عن مخالفة رأي الأستاذ الدكتور لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ...﴾ (١) [الطلاق]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ...﴾ (٤) [الطلاق]، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ...﴾ (٢٧٨) [البقرة] فهذه النصوص تتعلق بعدة المطلقات التي يحل لهن بانقضائها الزواج بآخر. وهو ما يعني أنه ليس ثمة ما يمنع المطلقة من الزواج - وهو المستفاد من رأي الأستاذ الدكتور الذي يحرم البكر والمطلقة من أن تتزوج بمن هو متزوج بأخرى بغير دليل من الشرع - مع مخالفة الرأي للعقل والمنطق. وهو ما إن دل على شيء فإنما يدل على اعتناق الأستاذ الدكتور رأي بعض المذاهب المسيحية التي تحرم الزواج من المطلقات، ترتيبا على تحريمها الطلاق.

وقد وقف الأستاذ الدكتور خاشعا أمام قوله تعالى: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ﴾ ورأى أنه يشير إلى طيب النفس والخاطر عند الأرملة ذات الأولاد. والواقع أن المقصود من القول هو طيب النفس لدى الرجل المقدم على الزواج باعتباره من المخاطبين بالنص أما طيب النفس لدى الزوجة فهو مفترض وفقا لطبيعة عقد الزواج وقيامه على التراضي، مع ملاحظة مدلول قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبِغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضُوا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ...﴾ (٢٢٢) [البقرة] وهو عدم إجبار المرأة في شأن من شئون زواجها.

وقال الأستاذ الدكتور «لقد ذهب البعض إلى أن قوله تعالى: ﴿... فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣٤] يعني عدم العدل بين الزوجات في العلاقات الزوجية وهذا ليس عندنا بشيء لأن السياق يحكي عن التعددية بمفهومها الإنساني وليس بمفهومها الجنسي... أي أن الاكتفاء بالزوجة الأولى أقرب إلى أن يجنبكم الوقوع في عجز العول والإعالة».

وقد ظلم الأستاذ الدكتور هؤلاء البعض الذين نسب إليهم قولهم إن عدم العدل المشار إليه في النص يتعلق بالعلاقات الزوجية الجنسية، فالذي قاله هؤلاء إن «عدم العدل» يتعلق بالمعايشة الزوجية في كل نواحيها عدا ما تعلق بالحب لأن الرجل لا حكم له فيه، ومن العدل في المعاشة الزوجية العدل في الإنفاق وفي توفير المسكن وفي الرعاية، وفي الإقامة، فليس الأمر مقصوراً على العلاقة الجنسية. ومعنى «العول» في الآية هو الميل عن الحق أو الظلم، وليس عجز العول؛ فيقال: «عال الميزان عولاً» أي لم يستو طرفاه، ويقال «عال الحكم» بمعنى مال عن الحق فظلم. فمعنى العبارة من النص أن الزواج بواحدة يكون أقرب إلى عدم الظلم.

ويعترض الأستاذ الدكتور على الذين يرون في عجز المرأة عن القيام بدورها كزوجة في العلاقة الجنسية مبرراً لزواج الرجل بأخرى، فيقول: «ونتساءل نحن: أرايت لو كان الرجل هو العاجز المريض، هل يجوز للمرأة أن تتزوج عليه؟» ونقول للأستاذ الدكتور إن سلامة الفكر التي تراعى الطبع تقضي بإباحة زواج الرجل الصحيح البدن - المريضة زوجته بما يعجزها عن مباشرة العلاقة الزوجية الحميمة - بأخرى، فمن شأن هذا تجنبه الترددي في هاوية علاقات جنسية غير مشروعة، والمحافظة على صحته النفسية والعصبية التي تتأثر حتماً بمداومة كبح الغريزة، كما أن من شأنه تجنب المجتمع شيوع الفاحشة فيه. فحكم الشارع الأعظم يوافق الطبع لا يغفله ولا يغافله. أما الفرض العكسي الذي ضربه الأستاذ الدكتور، وفيه يكون العاجز هو الزوج، فقد أباح الشرع للزوجة أن تطلب الطلاق وألزم القاضي تطليقها على الزوج إذا ما ثبت عجزه، وأباح لها أن تتزوج بعد انقضاء عدتها من آخر. لكن الطبع البشري يأبى أن تجمع المرأة بين زوجين، ويأبى الرجل الصحيح العقل أن يكون له في زوجته شريك، زوج آخر.

(٢) إن البنية القواعدية لصياغة النصوص القرآنية التي قال الأستاذ الدكتور إنها تشهد لتفسيراته بالصحة لا تفعل هذا - وقد سبق بيان عدم صحة تفسير الأستاذ الدكتور قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (٤) [النساء] سواء كانت «إن» في القول شرطية أم كانت للتعميم - وقد ورد الأستاذ الدكتور تفسيره الخاص المستند إلى البنية القواعدية لقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَىٰ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوُلْدَانِ وَأَن تَقْرُمُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾ (١٢٧) [النساء]، فقال: «إنه تعالى -تسهيلا منه للزواج بأمهات اليتامى- أعفى الرجل من المهر والصداق حتى يتزوجهن، كما حجب الإرث عن الزوجة الثانية والثالثة والرابعة». وحجته في هذا أن العلاقة بين اليتامي وبين النساء في قوله تعالى: ﴿يَتَامَىٰ النِّسَاءِ﴾ هي علاقة مضاف بمضاف إليه. وانتهى من هذا إلى خطأ المفسرين الذين رأوا أن المراد بالقول هو النساء اليتيمات.

وبيانا لوجهة نظري أقول:

(أ) إن عبارة ﴿فِي يَتَامَىٰ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنْكِحُوهُنَّ﴾ قد وردت في الآية الكريمة - التي فسرها الأستاذ الدكتور - في صيغة تقريرية، بمعنى أنها تقرر واقعا في وقت نزولها، هذا الواقع هو ما كان جاريا حدوثه وقتذاك من عدم إيتاء فئات من النساء ما كتب لهن من حقوق مالية، فلم ترد العبارة - في الآية - في صيغة الأمر؛ ولهذا يكون من قبيل الخطأ الزعم بأنها تضمنت حكم الله بعدم إيتاء فئات من النساء ما كتب لهن من حقوق مالية.

ويبين من ابتداء الآية الكريمة بقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ ثم عطف ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوُلْدَانِ﴾ عليهن، ومن ملاحظة سبب نزول الآية وهو سؤال البعض رسول الله ﷺ عن ميراث المرأة وميراث الصغير بعد نزول آيات الموارث بما شق عليهم وهو تقرير حق المرأة وحق الطفل في الإرث، إذ كانوا يقولون: «لا يرث إلا الرجل الذي قد بلغ أن يقوم في المال ويعمل فيه»، ويبين من هذا أن نزول الآية جاء مبينا للسائلين حكمه تعالى فيما سألوا عنه، ومنه حكمه تعالى في النساء وفيما يتلى عليهم في القرآن، وجاء الفعل «يتلى» في صيغة المضارع لبيان دوام التلاوة واستمرارها، وجاء قوله تعالى: ﴿فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾ متعلقا بـ «يتلى» فهن موضوع سؤال السائلين. وصفتهم في السؤال أنهن اللاتي يُحَرِّمْنَ ما فرض لهن من الميراث، أو ما وجب لهن من الصداق، أو ما هو حق لهن أن ينكحن.

ثم جاء قوله تعالى: ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوُلْدَانِ﴾ معطوفا على ﴿يَتَامَى النِّسَاءِ﴾ لأن السائلين لم يكونوا يورثونهم فشملمهم السؤال. ومن هذا يبين أنه ليس صحيحا ما قال به الأستاذ الدكتور من أن النص تضمن حكما شرعيا يقرر عدم أداء المهر أو الصداق للأرملة ذات الولد المتزوج بها كما يقرر حرمانها أن ترث زوجها بعد وفاته. ولعله يفيد في بيان عدم صحة ما انتهى إليه الأستاذ الدكتور -في شأن الصداق- أنه يخالف الاستفادة من قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً...﴾ [٤] [النساء] وقوله تعالى: ﴿... أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً...﴾ [٢٤] فالاستفاد من هذا هو إيجابه تعالى أداء المهر أو الصداق للزوجة دون تفرقة بين زوجة ثانية أو ثالثة أو رابعة وبين الزوجة الأولى.

(ب) إن الإضافة في عبارة (يَتَامَى النِّسَاءِ) هي من قبيل «الإضافة المحضة» ومن أحكامها وجوب اشتمالها على حرف جر أصلي مناسب، اشتمالا أساسه التخيل والافتراض، فيلاحظ وجوده مع أنه غير موجود إلا في التخيل أو النية، هذا الحرف يكون واحدا من ثلاثة هي: من، وفي، ولام الملكية، وهذا الحرف هو -في العبارة- «من»، إذ تكون الإضافة على معنى «من» إذا كان المضاف إليه جنسا عاما يشمل المضاف إليه من

غير فساد المعنى . وعلى هذا فإن معنى (يَتَامَى النِّسَاءُ) في الآية يكون «اليتامى من النساء» . وعلى هذا فإنه يكون غير صحيح ما انتهى إليه الأستاذ الدكتور من أن المقصود باليتامى هو الأبناء الأيتام للأرامل، على ما انتهى إليه من كون «اليتامى» مضافاً، وكون «النساء» مضافاً إليه . وفي شأن الواقع الذي كان عمل السائلين رسول الله ﷺ قد جرى عليه، فهو حرمان النساء من الميراث، وزواج القائمين على ولاية القاصرات منهن أو الحديثات عهد بالبلوغ -ممن يحل لهم الزواج بهن- والقائمين على إدارة أموالهن، واللائي كانوا يعضلونهن -أي يمنعونهن من الزواج- طمعاً أن يرثوهن .

(٣) بعد هذا أورد الأستاذ الدكتور عبارات عديدة، منها ما يبدو ذا صلة برأيه الذي عرضه علينا فيعتبر من قبيل الأدلة على صحته استناداً إلى نصوص القرآن العظيم، ومنها ما يبدو حاملاً وجهة نظره خروجاً على حكم النصوص القرآنية استناداً إلى رأي ولي الأمر أو ممثلي المجتمع . وتسهيلاً على القارئ في معرفة عبارات الأستاذ الدكتور ودلالاتها، والرأي فيها، فإنني أعرضها عبارة إثر عبارة مبدياً رأبي في كل منها .

(١) قال الأستاذ الدكتور: «جاء التنزيل الحكيم ليحدد التعددية بأربع زوجات، وليضع لها شروطاً بينها في الآية وليجعل منها حلاً لا علاقة له بالحلال والحرام، كأنه ترك للمجتمع أن يقرر متى يأخذ بهذا الحل ومتى يتركه، وهذا كما نرى يشبه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ (١٠١) [النساء] فالله سبحانه يرخص للضارين في الأرض بقصر الصلاة من أربع إلى اثنتين في حالة شرطية واحدة هي الخوف من فتنة الكافرين، أما إذا لم يتحقق الشرط فلا قصر . ومع ذلك فهناك من يقصر الصلاة في السفر وهذا صحيح، وهناك من لا يقصرها وهذا أيضاً صحيح، لأن الحكم بتحقيق الشرط أو عدم تحققه متروك للمسافر نفسه» .

(أ) إنه صحيح ما قال الأستاذ الدكتور إن التنزيل الحكيم حدد التعددية في الزواج بأربع زوجات واضعا لذلك شروطا أخصها العدل بين الزوجات. جاء ذلك في النصوص القرآنية التي عنيت ببيان أحكام الأسرة نواة المجتمع، وليس ثمة شك في أنه تعالى عندما ينظم أحكام مسألة معينة فإن حكمه يكون المحقق مصلحة المجتمع ومصلحة الأفراد، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ...﴾ (٣٦) [الأحزاب] فغير صحيح أن يقال إنه تعالى قد ترك للمجتمع أن يقرر متى يأخذ بهذا الحل ومتى يتركه بمعنى متى يتيح تعدد الزوجات ومتى يمنعه. وقد رأينا أن «إن» في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ - الذي استشهد به الأستاذ الدكتور - هي «إن التعميم» لتعلقها بسبب إباحة وأن مفادها هو أنه سواء خفتم ولم تخافوا فتنة الذين كفروا يكون لكم أن تقصروا من الصلاة. يضاف إلى هذا ما هو معروف من أن أحكام التحريم والتحليل موضوعية وليست شخصية، فلو وجد سبب الإباحة كان الفعل مشروعاً ولو لم يكن فاعله يعلم هذا، وأن مراعاة الجانب الشخصي للفاعل تكون لدى ارتكابه الفعل غير المشروع عن جهل بعدم مشروعيته أو عن اعتقاد بمشروعيته، فيكون جائزاً عدم معاقبته أو تخفيف عقوبته مع اعتبار الفعل حراماً غير مشروع في الحالتين.

(ب) وقال الأستاذ الدكتور: «من هنا فنحن نذهب إلى أن المجتمع هو الذي يقرر العمل بالتعددية أو عدم العمل بها ناظراً في قراره إلى تحقيق شروط التعددية الواردة في الآية أو عدم تحققها، لكن عليه في الحالتين أن يعتمد الإحصائيات وآراء الناس فيستفتيهم في إقرار التعددية أو إلغائها، فإذا تقرر الإقرار في بلد مثل سوريا مثلاً فالقرار صحيح، وإذا تقرر الإلغاء في بلد مثل السعودية فالإلغاء صحيح. وفي كلتا الحالتين لا يحمل القرار الطابع الأبدي».

وتعقيباً على مضمون هذه العبارة أقول:

إن معنى القول إن ولي الأمر في المجتمع هو الذي يملك أن يجيز تعدد الزوجات وأن يمنعه، وهو يفعل هذا في المجتمعات الحديثة أو الدول بطريق التشريع، أي بإصدار قانون، وليس ثمة ما يمنع من صدور هذا القانون (أو المرسوم الملكي أو القرار الجمهوري، أو غيرهما) بمنع الزواج بأكثر من واحدة.

ويبين خطأ هذا القول والرأي الذي تضمنه من ملاحظة أن الخطاب في آيات القرآن العظيم موجه إلى الناس، فقد بدأت «سورة النساء» بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ بدأ تعالى السورة بأمر الناس باتقاء عذابه وغضبه، ثم عطف على الأمور به أفعالا أخرى أمر بها ونهى عن غيرها. ولم يوجه سبحانه وتعالى أمره إلى النبي ﷺ -بصفته ولي الأمر-؛ ولهذا لا يكون لولي الأمر أن يمنع ما أمر تعالى شأنه به الناس أن يفعلوه متذرعاً بحجة أو أسباب، ولو أجزنا لولي الأمر أن يمنع الزواج بأكثر من واحدة لوجب علينا -بناء على ذات المبررات- أن نجيز له الأمر بعدم تقوى الله بأداء الصلاة وصيام رمضان بحجة أن من شأن فعل هذا التأثير على حجم إنجازات العمل، وأن نجيز له أن يمنع إيتاء اليتامى أموالهم بدعوى نقص خبرة وسيلة استغلالها لديهم بما يؤثر على الناتج القومي، وأن نجيز له أن يمنع أداء المهور إلى النساء المتزوج بهن بدعوى أن المهور أموال معطلة لا تدور دورتها الاقتصادية، فالخطاب واحد بالنسبة لجميع هذه الأفعال المأمور بها في الآيات الخمس الأوائل من السورة. ثم إنه -مع توجيه الخطاب إلى جموع الناس- لا يمكن القول بأن الحاكم أو ولي الأمر هو الموكل من أفراد الشعب بالتفكير لكل منهم واتخاذ القرار، فضلا عما يعنيه القول من افتراض غير متصور هو وحدة ناتج التفكير لدى جميع أفراد الشعب والإجماع على القرار. وإذا كان الأستاذ الدكتور يقول إن المجتمع -أي الحاكم- يفعل هذا بعد اعتماد الإحصاءات (وليس الإحصائيات كما كتبها الأستاذ الدكتور) وبعد استفتاء الناس، فإننا نقول له إنه غير جائز أن يستفتى الناس في حكم الله الثابت بالنص القطعي الثبوت، وإنه -من جهة أخرى- لا يجوز حرمان من عارض منع الحق الشرعي في الزواج بأكثر من واحدة من هذا الحق الشخصي المقرر شرعا، بالترتيب على نتيجة استفتاء وافقت فيه الأغلبية على إلغاء هذا الحق -ومؤدى قبول هذا القول أنه يكون جائزا إلغاء

الملكية الفردية في المجتمع نتيجة استفتاء شعبي يقر إحتلال الملكية العامة للدولة محل الملكية الفردية بدعوى أن هذا يحقق مصلحة اقتصادية أعظم للمجتمع .

وربما استشعر الأستاذ الدكتور واقع مخالفة رأيه للنصوص القرآنية وحكم الشرع فقال «إن القرار -أي قرار منع التعددية- لا يحمل الطابع الأبدي». يريد طمأنة القارئ إلى أن القرار سيكون شبيها بالتشريعات المؤقتة التي تصدر في ظروف استثنائية مثل الحروب في بعض الدول، ينتهي سريانها بانتهاء الحالة الاستثنائية التي استوجبت صدورها. وأقول له «ليتك صرحت بهذا ولم تحاول تطويع معاني آيات القرآن العظيم لتوافق رأياً عملياً تراه» .

(ج) وأورد لنا الأستاذ الدكتور قوله: «المشكلة في الفقه الإسلامي الموروث أنه في المسائل التي لا تتعلق بالحرام والحلال لم يعر رأي الناس أي اهتمام. وموضوع الإحصاء والاستفتاء بعيد -إن لم نقل- غائب عن أذهان الفقهاء لانطلاقهم من مسلمة أساسية عندهم هي حاكمية الله، وأنهم بأحكامهم وفقههم يمثلون هذه الحاكمية في الأرض مما لا دور معه لا للناس ولا لأرائهم. وكما قلنا فالحرام عيني شمولي وأبدي، والفواحش من المحرمات. والحلال مطلق لكن لا يمكن ممارسته إلا بشيء مقيد، لذا فالحلال فيه الأمر والنهي، وفيه رأي الناس والاستفتاء والإحصاء والبرلمانات» .

وتعقيباً على هذا القول أقول:

إن الأستاذ الدكتور نعى على الفقه الإسلامي الموروث قصوره -في المسائل التي لا تتعلق بالحرام والحلال- عن الاهتمام بأراء الناس، وأعقب هذا بمهاجمة الفقهاء مصوراً إياهم بالعاملين للعالمين للدنيا يبغون السيادة على العباد باعتبارهم ممثلي الله الحاكم في الأرض. ويؤسفني أن أقول إن الجزء الأول من قول الأستاذ الدكتور -وهو غير صحيح- لم يقل به علماء القانون الغربيون المنصفون غير المسلمين، وأن جزأه الثاني هو جناية على فقهاء المسلمين. دليل هذا الآتي:

- أنه في المؤتمر الدولي للقانون المقارن الذي عقد في لاهاي في دورته الأولى سنة ١٩٣١، وفي دورته الثانية سنة ١٩٣٧، وفي المؤتمر الدولي للمحاميين

الذي عقد في لاهاي سنة ١٩٤٨ صدرت توصيات باعتبار الشريعة الإسلامية مصدرا من مصادر التشريع، وأنها -وفق الفقه- صالحة للتطور مستقلة عن غيرها من الشرائع الوضعية، كما أنه في عام ١٩٤٢ عقدت شعبة القوانين الشرقية في المجمع الدولي للقانون المقارن مؤتمرا لبحث الفقه الإسلامي «في كلية الحقوق في جامعة باريس تحت مسمى «أسبوع الفقه الإسلامي» برئاسة السيد/ «ميو» أستاذ التشريع الإسلامي في كلية الحقوق في جامعة باريس، قدمت فيه أبحاث في مواضيع: إثبات الملكية، والاستهلاك للمصلحة العامة، والمسئولية الجنائية، وتأثير المذاهب الفقهية بعضها في بعض، ونظرية الربا (أو الفائدة) في الشريعة الإسلامية، وأثناء مناقشة الأبحاث قال نقيب المحامين في باريس «إني لا أعرف كيف أوفق بين ما كان يقال لنا عن جمود الفقه الإسلامي وعدم صلاحيته للوفاء بحاجات المجتمع المعاصر المتطورة، وبين ما نسمعه الآن في المؤتمر وما يدور فيه من مناقشات تثبت عدم صحة ما كان يقال لنا». وفي نهاية المؤتمر صدر عنه تقرير تقول عبارته: «إن المؤتمرين -بالترتيب على الفائدة المتحصلة من البحوث التي طرحت ونوقشت خلال «أسبوع الفقه الإسلامي» يقررون: إن مبادئ الفقه الإسلامي لها قيمة لا يمكن إنكارها، وإن اختلاف المذاهب الفقهية في مجموعة الفقه الإسلامي العظيمة ينطوي على ثروة من المفاهيم والمعلومات ومن الأصول القانونية تثير الإعجاب، وبها يتمكن الفقه الإسلامي من إمداد جميع مطالب الحياة الحديثة بالحلول الملية حاجاتها، ويأمل المؤتمرون أن تؤلف لجنة لوضع معجم للفقه الإسلامي وفقا للأساليب الحديثة، يسهل مهمة الرجوع إلى مؤلفات هذا الفقه». وفي المؤتمر السادس للجمعية الدولية لقانون العقوبات الذي عقد في روما، أثنى المؤتمرون على الفقه الإسلامي في موضوع «حماية الحرية الشخصية في التحقيق الابتدائي»، وفي المؤتمر الثاني عشر لذات الجمعية الذي عقد في همبورج أشاد المؤتمرون بالفقه الإسلامي في موضوع «حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية». وبيّنت عدم صحة زعم الأستاذ الدكتور عدم اهتمام الفقه الإسلامي بآراء الناس أن هذا الفقه يتناول الأحكام الاعتقادية التي تتعلق بذات الله وصفاته وبالإيمان، ويتناول الأحكام التهذيبيّة التي تتعلق ببيان الفضائل التي يجب أن يتحلّى بها الإنسان مثل الصدق والوفاء بالعهد والأمانة وأخذ النفس بالصبر، والابتعاد عن الصفات المرذولة مثل الكذب والخيانة. وهذه من المسائل التي تعني بآراء الناس بغير

شك . كما يتناول الأحكام العملية التي تتعلق بأعمال العباد، يدخل فيها العبادات من صلاة وزكاة وحج وصوم، ويدخل فيها حرمة الزنا والربا وأكل أموال الناس بالباطل، وحل البيع والإجارة، وصحة التصرفات وفسادها. وأكثر من هذا فقد عني الفقه الإسلامي ببحث ما يعرف اليوم بالقانون الدولي العام، يورده الفقه الإسلامي تحت اسم «السير والجهاد» ومن مؤلفات فقهاء المسلمين فيه كتابا: السير الصغير، والسير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، وكتاب الإمام عبد الرحمن بن محمد الأوزاعي، ورد أبي يوسف صاحب أبي حنيفة عليه. كما عني ببحث ما يعرف اليوم بالقانون الدستوري على ما نجد في كتاب السياسة الشرعية، وكتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية لأبي الحسن المصري الشافعي الشهير بالماوردي، المتوفى سنة ٤٥٠ هجرية. وعني ببحث ما يعرف اليوم بالقانون الإداري تناولته كتب الأحكام السلطانية، وبحث المالية العامة التي تناولها الفقه الإسلامي في كتب كثيرة منها كتاب الخراج لأبي يوسف وكتاب الخراج ليحيى بن آدم، وكتاب الأموال لأبي عبيد. وعني أيضا ببحث ما يعرف اليوم بالقانون المدني ويكفي لمعرفة ما وصل إليه الفقه الإسلامي من تقدم فيه الاطلاع على كتاب «البيوع» في مؤلف الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي «الأم»، وعلى فقه الإمام أبي حنيفة الذي يتساوى وفقه المحدثين من فقهاء القانون المدني الفرنسيين إن لم يفقهه، حتى زعم بعضهم أنه استقى مصادره فيما وصل إليه من القانون الروماني - أصل التشريعات المدنية الأوروبية - وهذا غير صحيح. كذلك عني الفقه الإسلامي ببحث الموضوعات المعتبرة من موضوعات ما يعرف اليوم بالقانون التجاري والموضوعات المعتبرة من موضوعات ما يعرف اليوم بقانون المرافعات، والموضوعات المعتبرة من موضوعات ما يعرف اليوم بالقانون الدولي الخاص، أوردها الفقه الإسلامي في: أحكام أهل الذمة والمستأمنين والحريين. وجميع هذه الموضوعات ذات صلة بآراء الناس مما لا يمكن معه قبول رأي الأستاذ الدكتور أن الفقه الإسلامي لم يعن بآراء الناس. لكننا نقول إنه لم يكن متوقعا من هذا الفقه أن يبحث في المفاضلة بين الانتخاب وبين الاستفتاء، ولا أن يبحث في المفاضلة بين نظام الانتخاب على درجة واحدة والانتخاب على درجتين، ولا أن

يبحث في المفاضلة بين وجود مجلس نيابي واحد ووجود مجلسين، اكتفاء بتقريره وجوب إعمال مبدأ الشورى.

أما في شأن الشق الثاني من قول الأستاذ الدكتور الذي يتهم فيه الفقهاء بأنهم يعملون بفقهم على أن يظهروا بمظهر خلفاء الله الحاكم في الأرض، فهو ظلم بين يوضحه تاريخ حياة هؤلاء العلماء وما خلفوه من ثروة فقهية هائلة، إذ عملوا ابتغاء وجه الحق سبحانه وتعالى.

ويبقى أن نقول إن هؤلاء الفقهاء قد أرسوا قاعدة «عدم جواز التعسف في استعمال السلطة»، وقاعدة «إن الضرورات تبيح المحظورات»، وقاعدة «لا ضرر ولا ضرار». ومن شأن هذه القواعد ضمان ممارسة الحقوق على النحو الذي لا ينال من مصالحة المجتمع ولا يضر بالغير من الأفراد، ولكن دون إلغاء الحقوق.

(د) في محاولة من الأستاذ الدكتور لاستمالة القارئ إلى رأيه الذي أبداه أورد قوله: «نقطة أخيرة نختم بها قولنا في التعددية، هي أننا إذا افترضنا أن بلدا ما قرر إلغاء التعددية مع وجود مؤسسات رعاية لليتامى، ثم قام أحد أفراده بمخالفة هذا القرار، فالقانون يلاحقه بالتغريم لمخالفته نصا قانونيا وقرارا اجتماعيا، لكنه لا يعتبره زانيا أو مرتكب فاحشة أبدا، لأن المسألة كما قلنا لا تتعلق بالحلال والحرام، وهكذا فلا يحق لأحد أن يقول أنه (وصحتها إنه) في حال منع التعددية الزوجية في بلد ما أننا نحرم ما أحل الله مالم نقصد أن الزواج الثاني عبارة عن زنى وفاحشة، والله حرم الفواحش. وهذا الالتباس يمكن أن ينتج من جراء عدم التفريق بين الحرام والممنوع، فلا يمكن للحرام أن يحلل ولكن يمكن للحلال أن يمنع، ومنعه لا يحمل الطابع الأبدي الشمولي، وإذا حمل الطابع الشمولي والأبدي فهذا هو الحرام وهو من اختصاص الله سبحانه وتعالى حصرا، حتى الرسل، والأنبياء لا يحق لهم التحريم ولكن يحق لهم الأمر والنهي في حقل الحلال. فإذا قدم أحدهم فتوى بتحريم التدخين فهذا يعني أن التدخين ممنوع شموليا في كل مكان وإلى أن تقوم الساعة كقتل النفس. وهذا المفتي قرر أن الإنسان الذي يولد بعد عشرة آلاف سنة عليه أن لا يدخن.

وفي هذا نصب نفسه -علم أم لم يعلم- عوضا عن الله. والذي يقترح منع التدخين عليه أن يقدم البيانات العلمية بضرر التدخين أولا، ثم يقترح على المجالس المنتخبة من قبل الناس بسن تشريع يمنع التدخين في الأماكن العامة -مثلا ثانيا.

وتعقيبا على هذا القول أقول:

(١) إن الاستفادة من الفرض الذي ذكره الأستاذ الدكتور في مبتدأ القول هو أنه يجيز للمشرع الوضعي في بلد مسلم أن يمنع بقانون تعدد الزوجات، فلا يعني قوله: «مع وجود مؤسسات رعاية لليتامى» تقييد المشرع الوضعي بقيد وجود هذه المؤسسات ومباشرتها مهمتها على نحو كامل من الناحية العملية، فيكفي الإقرار بسلطة المشرع في إصدار تشريع يمنع تعدد الزوجات لمباشرة المشرع هذه السلطة.

(٢) إن قول الأستاذ الدكتور «إنه إذا خالف أحد أفراد البلد -الذي أقر تشريعه منع تعدد الزوجات- فإن القانون يلاحقه بالتغريم لمخالفته نصا قانونيا وقرارا اجتماعيا لكنه لا يعتبره زانيا أو مرتكب فاحشة أبدا لأن المسألة -كما قلنا- لا تتعلق بالحلال والحرام» هو قول لا يمكن وصفه بأنه مؤسس على معلومات علمية صحيحة. بيان هذا أن معنى أن القانون يلاحق مرتكب الفعل (الزواج الثاني) بتغريمه إنما يعني اعتبار الفعل جريمة جنائية، فالغرامة عقوبة مالية جنائية، والمعنى الاستفادة من اعتبار الفعل جريمة في بلد إسلامي ينص دستوره على اعتبار الشريعة الإسلامية مصدرا للتشريع، يعني بالضرورة اعتبار الفعل المجرم تشريعا محرما في الشريعة الإسلامية، أو اعتبار القانون الذي جرم الفعل غير دستوري.

يضاف إلى هذا أنه -باعتبار الفعل جريمة- فإنه يكون للمشرع أن يقرر عقوبة الفعل ونوع الجريمة بالتالي، بمعنى هل تعتبر جنائية أم تعتبر جنحة أو مخالفة، فلن يتقيد المشرع برأي الأستاذ الدكتور الذي جعل عقوبة الفعل هي الغرامة المالية، وقد يجعلها عقوبة سالبة للحرية كالسجن أو الحبس. ثم إنه إذا قرر المشرع للجريمة عقوبة الغرامة المالية فقط فإنها لن تردع الموسر الذي سيتزوج بثانية قابلا دفع

الغرامة المالية، فضلا عن أن الشعب سينظر إلى تجريم الفعل باعتباره سببا للجباية وزيادة موارد الدولة.

كذلك يثير صدور مثل هذا القانون مشاكل قد يصعب إيجاد حلول لبعضها ويستعصي البعض الآخر منها على الحل الذي يقبله عقل المؤمن. ومن هذه المشاكل موقف الزوجة الثانية التي قبلت الزواج عالمة بوجود زوجة أولى لمن تزوجت منه. وما إذا كانت تعتبر فاعلا أصليا للجريمة أو شريكا للزوج -وفقا لقواعد المساهمة الجنائية في الجريمة- فتعاقب بذات عقوبته، أم يخرج المشرع على قواعد القانون ويجعل الجريمة جريمة الزوج وحده. ومنها المشكلة العظمى المتعلقة بمصير الزواج الثاني، فإن مقتضى اعتباره جريمة هو وجوب عمل ولي الأمر على إنهائها وعدم السماح باستمرارها، فضلا عما هو معروف من وجوب إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الجريمة متى كان هذا ممكنا، فيصبح على المشرع أن يقرر ما إذا كان عليه أن يعتبر هذا الزواج باطلا -مخالفا في هذا حكم الشرع وحكم القانون في عقد توافرت فيه أركانه وشروط صحته- أم يعتبره فاسدا رغم عدم صحة هذا شرعا وقانونا، أم يلزم المشرع الوضعي الرجل تطليق امرأته أو يفرق بينهما. وجميع هذه الحلول تخالف الشرع والقانون على ضرورة الاختيار من بينها. وتبقى بعد هذه المشكلات المتعلقة بالأبناء الذين قد يولدون على فراش هذا الزواج، فهم نتاج جريمة -في نظر القانون- وهم أبناء زواج صحيح في الشرع. فهل يعتبرهم المشرع أبناء شرعيين لأبيهم أم يعتبرهم أبناء غير شرعيين، وهل يوجب لهم نفقة على أبيهم أم لا، وهل تكون الأم التي ارتكبت جريمة الزواج بمتزوج من أخرى أهلا للحضانة أم إنها تنزع منها لعدم صلاحيتها كمجرمة.

أستطع أن أقول إن هذه المشكلات قليل من كثير لم يحط به اقتراح الأستاذ الدكتور، وسبب هذا هو مخالفة ما اقترح للشرع والدين وفقدانه الأساس العلمي اكتفاء بالدفاع على تقديمه وهو التزلف إلى أصحاب الثقافات التي ترفض الإقرار بنظام تعدد الزوجات.

(٣) يبدو لي من عبارة الأستاذ الدكتور التي تقول: «فلا يحق لأحد أن يقول أنه في حال منع التعددية الزوجية في بلد ما أننا نحرم ما أحل

الله ما لم نقصد أن الزواج الثاني عبارة عن زنى وفاحشة» أنه يهتم بالمظهر أكثر من الجوهر، أو أنه يهتم بالاسم أكثر من اهتمامه بالمسمى.

فما هو معنى النهي في تشريع عن فعل معين أباحه الله والمعاقبة عليه بعقوبة جنائية؟ أليس معناه أن المشرع يعتبر الفعل جريمة ويعتبر فاعله مجرماً؟ فهل يقال لنا بعد هذا إن المشرع لم يحرم فعلاً أباحه الله وأحله لمجرد أن المشرع لم يسم الفعل -بمعنى أنه لم يجعل وصفه القانوني - زنى أو فاحشة؟ لا يقبل العقل هذا، فتجريم الفعل بالمعاقبة عليه هو تحريم له ولو وصفه المشرع بأنه «زوزو وفوفو» بدلاً من «زنى وفاحشة».

(٤) وقول الأستاذ الدكتور: «وهذا الالتباس يمكن أن ينتج من جراء عدم التفريق بين الحرام والممنوع، فلا يمكن للحرام أن يحلل ولكن يمكن للحلال أن يمنع، ومنعه لا يحمل الطابع الأبدي الشمولي، وإذا حمل الطابع الشمولي الأبدي فهذا هو الحرام وهو من اختصاص الله سبحانه وتعالى حصراً» هو قول يدل على عدم الإحاطة على وجه كاف بطبيعة القانون، فالقوانين -في الدول المعاصرة- أصبحت -في غالبيتها- تشريعات مكتوبة أو مدونة، وهذه من طبيعتها الجمود، بمعنى أنها توضع لتحكم واقعات معينة أو تصرفات على وجه الدوام. وإن كان هذا لا يعني عدم جواز تعديلها أو إلغائها. غير أن إجراء هذا التعديل أو الإلغاء لا يكون إلا عبر إجراءات شكلية معينة تتعلق باقتراح التعديل أو الإلغاء، والموافقة عليه في المجالس النيابية، ثم التصديق عليه؛ ونشره، ولهذا فإن الأصل في التشريع أنه يحمل الطابع الأبدي الشمولي.

ويبقى أن في قول الأستاذ الدكتور شيئاً من الصحة يتمثل في قوله إنه يمكن للحلال أن يمنع، إذا اعتبرنا أن المقصود بالمنع هو المنع المؤقت، غير أن الإقرار بصحة القول مشروط بأن تكون الغاية من المنع هي ضمان استعمال الحق وممارسته وألا يكون الحق من قبيل الحقوق الشخصية، ومن تطبيقات هذا أنه يجوز للمشرع -من أجل المحافظة على الثروة السمكية مثلاً- أن يقيد حرية الصيادين في صيد البحر- الذي أحله الله- بوجوب استعمال شباك ذات فتحات كبيرة تسمح بانفلات

الأسماك الصغيرة منها لضمان توالد الأسماك وعدم القضاء على الثروة السمكية في البحار والبحيرات والأنهار. وأنه يجوز للمشرع أو لولي الأمر أن يمنع مؤقتا ذبح إناث الماشية أو الصغير منها من أجل المحافظة على الثروة الحيوانية، ذلك أن الحق في الصيد في مياه البحار والبحيرات والأنهار المملوكة ملكية عامة ليس حقا شخصيا ولا خاصا بالفرد، ومثله الحق في ذبح الماشية في المجازر العامة للبيع والتسويق. فأما إذا كان الحق شخصيا أو خاصا فإنه لا يكون جائزا للمشرع منع استعمال الحق، ومن هذا أنه لا يجوز له أن يصدر تشريعا يمنع صاحب جدول الماء الذي ينبع من أرضه ويجري ويصب فيها من صيد صغار الأسماك فيه، ولا أن يصدر تشريعا يمنع من يربي في حظيرته الخاصة ماشية من ذبح إناثها أو الصغير منها لطعامه.

(٥) أما قول الأستاذ الدكتور «حتى الرسل والأنبياء لا يحق لهم التحريم ولكن يحق لهم الأمر والنهي في حقل الحلال، فإذا قدم أحدهم فتوى بتحريم التدخين فهذا يعني أن التدخين ممنوع شموليا في كل مكان وإلى أن تقوم الساعة بقتل النفس. وهذا المفتي قرر أن الإنسان الذي سيولد بعد عشرة آلاف سنة عليه أن لا يدخن. وفي هذا نصب نفسه - علم أم لم يعلم - عوضا عن الله» فيؤخذ عليه - في مقام أول - أنه يقرر امتناع التحريم على الرسل والأنبياء، وهذا يخالف قوله تعالى: ﴿... وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا...﴾ (٧) [الحشر] الذي يأمر بإطاعة الرسول بالانتهاء عما ينهي عنه، وهو ما يعني أن له من الله تعالى أن يشرع للناس ومن التشريع أن يحرم عليهم ما كان حلالا، ولهذا كانت السنة المصدر الثاني للتشريع، ومنها السنة المقررة أي التي تورد بذاتها حكما شرعيا في مسألة معينة. كما يؤخذ عليه أنه يخلط ما بين الأنبياء والرسل - من جهة - وبين المفتين (أهل الإفتاء من العلماء) من جهة ثانية، ذلك أنه بعد أن ذكر الرسل والأنبياء في عباراته قال «فإذا قدم أحدهم فتوى» وهو ما يعني - في اللغة - أن مقدم الفتوى هو أحد الرسل والأنبياء، وبعد هذا تتحدث باقي العبارة عن أهل الفتوى وليس عن الرسل.

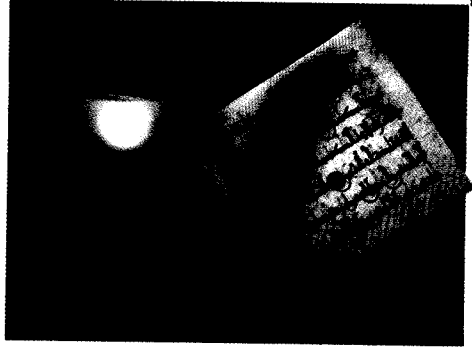
ويبقى قول الأستاذ الدكتور «والذي يقترح منع التدخين عليه أن يقدم البيّنات العلمية بضرر التدخين». وأقول بشأنه إنه - إذا اعتبرنا التدخين مجرد مثال لفعل أو سلوك منهى عنه - فإنه إذا كان الناهي هو رسول الله ﷺ، وجبت طاعته، وإذا كان الناهي هو أحد أهل الفتوى استناداً إلى نص قرآني صريح الدلالة، فإن الأخذ بفتواه يكون واجباً باعتبار المبدأ القاضي بأنه لا اجتهاد مع النص. فنحن المسلمين لا نأكل الخنزير ولا المتردية والنطيحة دون أن نبحث ما إذا كان أكل شيء من هذا يضر بالصحة أم لا يضر. وأكثر من هذا إنه يجوز التحريم بطريق القياس، ونعلم أن «الخمر» هو - في الأصل - عصير العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد - على ما كان معروفاً وقت نزول آيات تحريم الخمر، وأنه - بطريق القياس استناداً إلى وجود العلة من التحريم وهي الإسكار أو ذهاب العقل - حرم ما جدّ من مشروبات تذهب بالعقل مثل الويسكي والكونياك وغيرهما. ولا يعني هذا أن أهل الفتوى قد أحلوا أنفسهم محل الله تعالى في التحريم.

(هـ) يختم الأستاذ الدكتور مقاله بعبارة القائلة «وهكذا يظهر لنا مفهوم السنّة النبوية أنه اجتهاد في الحلال (أمر ونهي) ولا تحمل الطابع الأبدي. وإن المجتمعات العملية ومجالس التشريع هي المفهوم المعاصر للسنّة النبوية وليس مجالس الإفتاء والمفتين أما فيما يتعلق بشعائر الإيمان مثل الصلاة والصوم فهي سنن رسولية وليست نبوية». ومنها يبين أن الأستاذ الدكتور صوت من الأصوات التي علت مؤخراً تنادي بهدم المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي متغافلة عن قوله تعالى في رسوله الكريم: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا...﴾ (١١٩) [البقرة] وقوله تعالى: ﴿...إِنْ أَتَيْعَ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ...﴾ (١٥) [يونس]. ولا أستطيع أن أبرئ هذه الأصوات من «الغاية» خاصة مع المناادة باستبدال قرارات المجالس التشريعية بسنة رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى. ويزكي هذا الاعتقاد لدى محاولة الأستاذ الدكتور التفرقة - في سنته ﷺ - بين سنّة رسولية وسنّة نبوية في تبرير يستخف بالعقول للرأي الذي أعلنه جاذباً إيانا لبحث موضوع آخر لم يطرحه في شأن التعريف بالرسول وبالنبي.

خاتمة

لم يخرج هذا الكتاب إلي جموع القارئین دفاعاً عن كتاب الله الغني عن العالمين، فقد شهد ربُّ العزة أصدق القائلين لكتابه بالصدق، فقال تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ...﴾ (١٦٦) [النساء]. إنما خرج إليهم إيماناً من الكاتب بأن ذوي العقول والقلوب السليمة سيدركون الفارق بين ما يلقي إليهم من ذوي الأغراض الدنيوية وبين ما يعرض عليهم مما يوافق سلامة الطبع. والأمل أن يكون قارئو الكتاب ممن ورد فيهم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ (٢) [محمد].

موضوعات الكتاب



الحق من ربك فلا تكن من الممترين

١- عرض فكر منكري «الفطرة الإيمانية»
والرد عليها.

٢- عرض فكر الزاعمين عدم صحة ما أورد
القرآن العظيم في شأن كون آدم عليه
السلام أبا البشر، والرد عليهم.

٣- عرض فكر القائلين بأن القرآن العظيم
يقرّ بأن آدم عليه السلام ليس أبا البشر
والرد عليهم.

٤- عرض فكر القائلين بأن القرآن العظيم
ألغى نظام تعدد الزوجات. والرد
عليهم.

من مؤلفات الكاتب الدينية:

- الإسلام في صحف الأولين وكتب المرسلين.
- حول فتنة نفي الشفاعة عن رسول الله ﷺ.
- النفيس في معاني الأسماء وبيان الأعلام بتفسير القرآن (خمس مجلدات في ١٨٤٠ صفحة).
- صراع العرب والإسرائيليين في الكتب السماوية ونبوءات الأنبياء والقديسين.
- في تحريك الدعوى الجنائية في الشريعة الإسلامية (بحث بالفرنسية، في مجلة المركز الثقافي الفرنسي، سنة ١٩٧٧).



I.S.B.N. 977-10-1959-7

تطلب جميع منشوراتنا من مكتبنا الوحيد بالكويت والجزائر
دار الكتاب الحديث

<http://kotob.has.it>